

السادات ١٩٨١



الطبعة الأولى
١٤٣٩هـ - ٢٠١٨م

تنبيه

لا يجوز نشر أي جزء من هذا الكتاب أو اختزال مادته بطريقة الاسترجاع أو نقله على أي نحو أو بأي طريقة سواء كانت إلكترونية أو ميكانيكية أو بالتصوير أو بالتسجيل أو خلاف ذلك إلا بموافقة المؤلف والناشر على هذا كتابة ومقدمًا.

السادات ١٩٨١ :	اسم الكتاب
حمدي البطران :	اسم المؤلف
محمد ضوه :	الغلاف
خالد رجب عواد :	التصحيح اللغوي
الأولى :	الطبعة
٢٠١٧ / ٢١٤٥٩ :	رقم الإيداع
٩٧٨ - ٩٧٧ - ٧٨٦ - ١٢١ - ٢ :	الترقيم الدولي

٨ عمارات الواحة - قطعة ١٠ - مدينة نصر - القاهرة

ت: ٠١١١٠٣٧١٦٤٠

ghorabpublishing@hotmail.com

السادات ١٩٨١

حمدي البطران

خارجة عن النشر التوزيع

مقدمة

كان عام ١٩٨١ بالنسبة للرئيس السادات عامًا حاسمًا...
بدا من أوله وكأن استعداداتٍ كانت تجري على قدم وساق لاغتيال
الرئيس محمد انور السادات!

فمع إطلالة ذلك العام أقنعه وزير داخليته، اللواء النبوي
اسماعيل، بأنه قد تم العثور على تنظيم شيعي، يعمل في الخفاء من أجل
زعوعة استقرار الحوال في مصر والنيل من وحدتها الوطنية.

كان توقيت الإعلان عن التنظيم الشيعي ليلة عيد الميلاد المجيد
لدى الإخوة الأقباط.

والأعلان عن توقيت تنظيم شيوعي، قبل احتفالهم بأعياد القيامة.
فهل كان الأمر مقصودًا من النبوي اسماعيل . لأجل أرهاب
الإخوة الأقباط ، والتقييد عليهم، أو إرهاب مصر كلها ؟

وفي تلك الفترة أيضًا استضافت مصر شاه إيران المخلوع في أعقاب
الثورة التي قامت في إيران بقيادة آية الله الخميني، وكانت كل دول العالم
بما فيها الولايات المتحدة الحليف الأقوى لشاه إيران، قد رفضت
استقباله، واستقبله السادات.

وبدأت المساجد تستقبل كبار السياسيين من المعارضين للحكومة أمثال الدكتور حلمي مراد والأستاذ فتحي رضوان، وكلاهما كان وزيراً في عهد الرئيس جمال عبد الناصر.

وفي تلك الفترة أيضاً، ناشد عدد من أساتذة الجماعة الرئيس السادات رئيس جمهورية مصر العربية أن يصدر القرار الخاص بعودة الحرس الجامعي من ضباط الشرطة وبملايس الشرطة الرسمية حتى يتمكن الحرس من تحقيق الفاعلية المطلوبة.

الغريب أن أجهزة الأمن، التي تتصدى للتنظيمات الشيوعية والشيوعية التافهة، التي لا قيمة لها، تغاضت عن التصعيد الخطير الذي كان يمارسه أعضاء الجماعات الإسلامية، ويعدون العدة ويجهزون السلاح لاغتيال السادات. كما كانوا يعتدون على المحلات المملوكة للأقباط وينهبونها.

هذا التصعيد غير المسبوق من الجماعات الإسلامية أدى تصعيد مقابل من جانب أقباط المهجر الذين كانوا يرقبون موقف الجماعات الإسلامية في مصر، ويراقبون تنامي قوتهم.

وكانت المعلومات التي تُلقى في جعبة الرئيس السادات تجعله أكثر توتراً.

ففي ١٤ مايو ١٩٨١ ألقى الرئيس أنور السادات خطاباً سياسياً بمناسبة الذكرى العاشرة لثورة التصحيح والانتصار على مراكز القوى أعلن فيه أن المعلومات المؤكدة لديه تُبين أن البابا شنودة الثالث يعمل

من أجل إنشاء دولة في الصعيد ابتداء من أسبوط حتى آخر الصعيد، وكان الانفعال واضحاً على الرئيس وهو يتحدث إلى ملايين المصريين الذين يستمعون إليه.

فمن أين استمدَّ الرئيس معلوماته البالغة الخطورة؟

وكان من نتائج هذا الغضب، أن أجهزة الأمن منعت البابا من إلقاء درسه الأسبوعي، وكان رد البابا هو قرار التصعيد، بأن أصدر قراراً بعدم الاحتفال بالعيد في الكنيسة وعدم استقبال المسؤولين الرسميين الذين توفدهم الدولة عادة للتهنئة، وهو ما يوحي بوجود أزمة مستحكمة بين الدولة والكنيسة.

وأعلن البابا أن رفض الاحتفالات، جاء احتجاجاً على اضطهاد الأقباط في مصر، وكانت هذه المرة الوحيدة التي يقر فيه البابا علانية بوجود اضطهاد للأقباط في مصر ولم يفعلها بعد ذلك مطلقاً.

في بداية سبتمبر ١٩٨١ مهدت الصحف القومية المصرية، للخطاب الذي سيلقيه الرئيس يوم ٥ سبتمبر ١٩٨١ في الاجتماع المشترك لمجلسي الشعب والشورى بمناسبة بداية الفصل التشريعي.

وذكرت الصحف أن مناسبة هذا الاحتفال تواكب الذكرى المئوية ليوم وقوف أحمد عرابي أمام جبروت الخديوي توفيق، وقالت الصحف: إن هذا الخطاب يأتي قبل أربعة أيام من الذكرى المئوية لثورة زعيم الفلاحين أحمد عرابي، وقارنت الصحف بين عرابي وثورة السادات التي سيعلمها في هذا الخطاب.

وفي ١٠ سبتمبر أُجري استفتاءٌ شعبي على القرارات التي أصدرها الرئيس وسُميت: "إجراءات حماية الوحدة الوطنية"!

كما لم يتأخر مجلس الشعب، وشكّل لجنة خاصة لمناقشة خطاب السادات، وأشادت اللجنة بالسياسة التي يتبعها الرئيس السادات لمعالجة الفتنة الطائفية!

وفي ٢٣ سبتمبر ١٩٨١ أجرى الرئيس السادات حديثاً مع مراسل تليفزيون N.B.C أعلن فيه أنه سيقوم بإرسال الأسلحة والمعدات إلى ثوار أفغانستان الذين يقاتلون السوفييت؛ لأنهم مسلمون ويواجهون متاعب بسبب عقيدتهم الإسلامية، وأعلن أن عمليات شحن الأسلحة على متن الطائرات الأمريكية قد بدأت!

كانت الأسئلة التي تُوجّه للرئيس كلها تتحدث عن التوتر والتصعيد.

وفي حديث للرئيس السادات يوم ٢٣ سبتمبر ١٩٨١ مع التليفزيون الأمريكي ونشرته الصحف المصرية وجّه المذيع سؤالاً للرئيس السادات: هل عُثِرَ على أسلحة في بعض المساجد أو الكنائس في عمليات القبض التي جرت؟ وأجاب الرئيس أنه لم تُضبط أسلحة في المساجد أو الكنائس، ولكن كانت هناك اجتماعات فقط، ولكن لا وجود للأسلحة!

وكانت خلاصة هذا كله، مع عوامل أخرى شرحناها في الكتاب، اغتيال الرئيس السادات واغتيال السلام يوم ٦ أكتوبر. وتسلم مصر الرئيس حسني مبارك في وقت عاصف، وسلّمها أيضًا في وقت أكثر عصفًا وارتباكًا، يوم ١١ فبراير ٢٠١١. بعد ثلاثين عامًا...

سوف نتناول في تلك الدراسة الموضوعات التالية:

١ - الصدام مع جماعة الإخوان المسلمين.

٢ - التحول عن الطريق الاشتراكي.

٣ - البذور الأولى للجماعات الإسلامية.

٤ - ضغوط الملف القبطي.

٥ - غضب السادات وأسبابه.

٦ - تنظيمات تطالب بدم الرئيس.

٧ - المنصة.

الفصل الأول

الصدام مع جماعة الإخوان المسلمين

لا يعد الصدام مع جماعة الإخوان المسلمين، سبباً مباشراً لحادث المنصة. ولكنه كان سبباً من مجموعة من الأسباب، تراكمت معاً دفعة واحدة.

ولنبداً بقصة الإخوان المسلمين مع رجال الثورة.

يعود أول اتصال ملموس، بين رجال الثورة والإخوان المسلمين إلى الحرب العالمية الثانية، فقد رَحَّب حسن البنا بوجود نشاط سري للإخوان المسلمين في الجيش، ولكنه اصطدم بوجود تنظيم سري مستقل للضباط داخل الجيش، لذا اقترح حسن البنا ضم التنظيمين معاً، أي تنظيم الضباط الأحرار مع التنظيم الخاص بالإخوان المسلمين في تنظيم واحد، وبرر فكرته بأن لديه الجنود وينقصهم القادة، وأن الضباط سيكونون قادة الجنود!

ولكن الضباط شعروا أن حسن البنا^(١) يريد الاستيلاء على التنظيم والقيادة داخل الجيش، وبذلك تسهل السيطرة عليهم. فرفضوا الفكرة.

(١) مؤسس جماعة الإخوان المسلمين والمرشد الأول لها. ولد يوم الأحد ٢٥ شعبان ١٣٢٤هـ الموافق أكتوبر ١٩٠٦م، بالمحمودية في محافظة البحيرة بجمهورية مصر العربية. والده هو الشيخ أحمد عبد الرحمن البنا الشهير بالساعاتي، وذلك نظرًا لعمله في إصلاح الساعات، وكان الشيخ أحمد من علماء الحديث، فقد رتب مسند الإمام أحمد بن حنبل، وخرَّج أحاديثه، وشرح ما يحتاج إلى بيان، وسمَّاه (الفتح الرباني لترتيب مسند الإمام =

وفي نفس الوقت طالب الإخوان المسلمون ضباط الجيش بإلغاء الأحكام العرفية وسائر القوانين المنافية للحريات، وتحريم ما حرم الله، وإلغاء مظاهر الحياة التي تخالف ذلك^(١).

=أحمد بن حنبل الشيباني (١٣٧٧هـ - ١٩٢٧م)، ورتب معظم أسانيد الأئمة الأربعة علي أبواب الفقه، وله مؤلفات عديدة في السنة منها "بدايع المن في جمع وترتيب مسند الشافعي والسنن".

التحق بمدرسة الرشاد الدينية ثم الإعدادية ثم إلى مدرسة المعلمين الأولية عام ١٩٢٠م وتخرج منها مدرساً، أكمل دراسته في دار العلوم بالقاهرة بتفوق سنة ١٣٤٥هـ/ ١٩٢٧م وكان على صلة بمحب الدين الخطيب، وبلغت بجهرته من العلماء الفضلاء في المكتبة السلفية أثناء تدرسه عليها. أسس جماعة الإخوان المسلمين سنة ١٣٤٦هـ/ ١٩٢٨م وأعاد إصدار جريدة المنار (بعدما توقفت، وعمل من أجل المشروع الإسلامي الذي يستطيع مقاومة الاستعمار، وفي عام/ ١٩٣٦ دخل المجال السياسي، ودعا الملوك والحكام إلى تطبيق الشريعة الإسلامية في شؤون الحياة سنة / ١٩٤٨، وبشر بالدولة الإسلامية في صورة الخلافة، وقال: إذا لم تقم الحكومة الإسلامية فإن جميع المسلمين آثمون مؤلفاته: الرسائل، أحاديث الجمعة. المأثورات. كتاب سيرته الذاتية الدعوة والداعية، أوكل إليه أبوه كتابة "مقدمة الفتح الرباني" مع ترجمة مؤلف أصل الكتاب الإمام أحمد بن حنبل، فكتب في مناقبه وسيرته، ومحتته، وما يتعلق بمسنده، ومنزله عند المحدثين، فأجاد.

اغتيال في أثناء حكومة إبراهيم عيد الهادي السعدية، في القاهرة ليلة ١٢ فبراير ١٩٤٩ بعد مقتل رئيس وزراء مصر محمود النقراشي، الذي أصدر القرار بحل جماعة الإخوان المسلمين وخلفه المرشد الثاني حسن إسماعيل الهضيبي.

(١) كاريهان المغربي. الإخوان المسلمون من حسن البنا إلي سيد قطب. نشر خاص.

وعندما قامت الثورة في ٢٣ يوليو ١٩٥٢ كان كل ضباطها على صلة بتنظيم الإخوان المسلمين، وكانوا يعتقدون أن عدوهم الأول هو الملك فاروق^(١) وحاشيته الفاسدة، يليه في الكراهية الإنجليز، ثم الإقطاع، ولم يكن يدور في ذهن أكثرهم ثقافة وإطلاع أن الإخوان

(١) آخر ملوك المملكة المصرية وآخر من حكم مصر من الأسرة العلوية . ولد في ١١ فبراير ١٩٢٠ - تولى العرش في سن صغيرة، حيث كان بالسادسة عشر من عمره عند وفاة والده الملك فؤاد الأول، حيث خلف أباه على عرش مصر بتاريخ ٢٨ أبريل ١٩٣٦، ولأنه كان قاصرًا تم تشكيل مجلس وصاية رأسه ابن عمه الأمير محمد علي باشا توفيق وذلك كونه أكبر أمراء الأسرة العلوية سنًا، واستمرت مدة الوصاية ما يقارب السنة وثلاثة شهور، إذ أن والدته الملكة نازلي خافت بأن يطمع الأمير محمد علي بالحكم ويأخذه لنفسه، فأخذت فتوى من شيخ الأزهر محمد مصطفى المراغي بأن يحسب عمره بالتاريخ الهجري، وأدى ذلك إلى أن يتوج ملكًا رسميًا بتاريخ ٢٩ يوليو ١٩٣٧، قام بعدها بتعيين الأمير محمد علي باشا وليًا للعهد، وهو المنصب الذي ظل به حتى ولادة ابنه أحمد فؤاد. استمر حكمه مدة ستة عشر سنة إلى أن أرغمته ثورة ٢٣ يوليو على التنازل عن العرش لابنه الطفل أحمد فؤاد والذي كان عمره حينها ستة شهور والذي ما لبث أن خلع، بتحويل مصر من ملكية إلى جمهورية، وبعد تنازله عن العرش أقام في منفاه بروما، وكان يزور منها سويسرا وفرنسا، وذلك إلى أن توفي بروما، في ١٨ مارس ١٩٦٥ ودفن في المقبرة الملكية بمسجد الرفاعي بالقاهرة حسب وصيته. من ويكيبيديا، الموسوعة الحرة، موقع على شبكة الإنترنت.

المسلمين سيحتلون المرتبة الأولى في قائمة أعداء للثورة علي مدي تاريخها.

وقيل أن الثورة تأجلت يوما واحدا أو يومين حتي يعرض الإخوان المسلمون الأمر علي الهضيبي، الذي كان يقيم في ذلك الوقت في الإسكندرية، غير أن صلاح نصر والذي كان واحدا من المقررين من رجال الثورة ورئيس جهاز المخابرات فيما بعد يري أن التأجيل يرجع الي ترتيبات إدارية تشمل الإعداد والتجهيز^(١).

قبل قيام الثورة ذهب جمال عبد الناصر^(٢) الي مقر جماعة الإخوان

(١) صلاح نصر. مذكرات صلاح نصر. مجلة المصور العدد ٣٢٠١ فبراير ١٩٨٦
(٢) ولد جمال عبد الناصر في ١٥ يناير ١٩١٨ في ١٨ شارع قنوات في حي باكوس الشعبي بالإسكندرية. كان جمال عبد الناصر الابن الأكبر لعبد الناصر حسين الذي ولد في عام ١٨٨٨ في قرية بني مر في صعيد مصر في أسرته من الفلاحين، ولكنه حصل على قدر من التعليم سمح له بأن يلتحق بوظيفة في مصلحة البريد بالإسكندرية، وكان مرتبه يكفي بصعوبة لسداد ضرورات الحياة.

التحق بروضة الأطفال بمحرم بك بالإسكندرية، ثم التحق بالمدرسة الابتدائية بالخطاطبة في عامي ١٩٢٣، ١٩٢٤. التحق في عام ١٩٢٩ بالقسم الداخلي في مدرسة حلوان الثانوية وقضى بها عامًا واحدًا، ثم نقل في العام التالي - ١٩٣٠ - إلى مدرسة رأس التين الثانوية بالإسكندرية بعد أن انتقل والده إلى العمل بمصلحة البوسطة هناك. وقد التحق في عام ١٩٣٣ بمدرسة النهضة الثانوية بحي الظاهر بالقاهرة، واستمر في نشاطه السياسي فأصبح رئيس اتحاد مدارس النهضة الثانوية. التحق بالكلية الحربية في مارس ١٩٣٧. ثم تخرج في يوليو =

= ١٩٣٨ التحق فور تخرجه بسلاح المشاة ونقل إلى منقباد في الصعيد، وهناك قابل زكريا محيي الدين وأنور السادات. وفي عام ١٩٣٩ طلب نقله إلى السودان، فخدم في الخرطوم وفي جبل الأولياء، وهناك قابل زكريا محيي الدين وعبد الحكيم عامر. وفي مايو ١٩٤٠ رقى إلى رتبة الملازم أول. اشترك في تأسيس تنظيم الضباط الأحرار. وتألّفت لجنة تنفيذية بقيادة جمال عبد الناصر، وتضم كمال الدين حسين وعبد الحكيم عامر وحسين إبراهيم وصالح سالم وعبد اللطيف البغدادي وخالد محيي الدين وأنور السادات وحسين الشافعي وزكريا محيي الدين وجمال سالم، وهى اللجنة التي أصبحت مجلس الثورة فيما بعد عام ١٩٥٠، ١٩٥١. وفي ٢٩ يونيو ١٩٤٤ تزوج جمال عبد الناصر من تحية محمد كاظم - ابنة تاجر من رعايا إيران.

تحرك الجيش ليلة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ وتم احتلال مبنى قيادة الجيش بكوبري القبة وإلقاء القبض على قادة الجيش الذين كانوا مجتمعين لبحث مواجهة حركة الضباط الأحرار بعد أن تسرب خبر عنها. وبعد نجاح الثورة بثلاثة أيام - أي في ٢٦ يولييه - أجبر الملك فاروق على التنازل عن العرش لابنه أحمد فؤاد ومغادرة البلاد. وفي اليوم التالي أعيد انتخاب جمال عبد الناصر رئيساً للهيئة التأسيسية للضباط الأحرار. وفي ١٨ يونيو ١٩٥٣ صدر قرار من مجلس قيادة الثورة بإلغاء الملكية وإعلان الجمهورية، وبإسناد رئاسة الجمهورية إلى محمد نجيب إلى جانب رئاسته للوزارة التي شغلها منذ ٧ سبتمبر ١٩٥٢، أما جمال عبد الناصر فقد تولى أول منصباً عاماً كنائب رئيس الوزراء ووزير للداخلية. وفي فبراير ١٩٥٤ استقال محمد نجيب بعد أن اتسعت الخلافات بينه وبين أعضاء مجلس قيادة الثورة، وعين جمال عبد الناصر رئيساً لمجلس قيادة الثورة ورئيساً لمجلس الوزراء. وفي ٢٤ يونيو ١٩٥٦ انتخب جمال عبد الناصر رئيساً للجمهورية بالاستفتاء الشعبي وفقاً لدستور ١٦ يناير ١٩٥٦ - أول دستور للثورة. وفي ٢٢ فبراير ١٩٥٨ أصبح جمال عبد الناصر رئيساً للجمهورية =

المسلمين لتبليغ حسن العشماوي^(١) وصالح أبو رقيق^(٢) عضوي مكتب

=العربية المتحدة بعد إعلان الوحدة بين مصر وسوريا، وذلك حتى مؤامرة الانفصال التي قام بها أفراد من الجيش السوري في ٢٨ سبتمبر ١٩٦١. وظل جمال عبد الناصر رئيسًا للجمهورية العربية المتحدة حتى رحل في ٢٨ سبتمبر ١٩٧٠.

(١) من مواليد المنيا (صعيد مصر) عام ١٩٢١ أتم دراسته القانون عام ١٩٤٢، وتخصص بعد ذلك في القانون الخاص والشريعة الإسلامية. مارس أعمال النيابة العامة والقضاء والمحاماة في مصر، ثم اختير عضواً في لجنة وضع الدستور المصري في يناير ١٩٥٣ اشتغل بالإصلاح الاجتماعي والحركة العمالية والنشاط السياسي خلال الحركة الإسلامية التي انتهت إليها في أوائل الأربعينات. اشتغل بالقانون تدريساً وتطبيقاً وتشريعاً في البلاد العربية خلال الخمسة عشر عاماً الأخيرة من حياته.

من ترائه المنشور:

تفسير القرآن الكريم بعنوان مع القرآن.. زاد الرحلة الأولى في كتاب الله. تفسير سورة الفاتحة والبقرة وآل عمران. تفسير سورة الناس. تفسير سورة الإسراء. قلب آخر.. لأجل الزعيم مسرحية معه مناقشة حرة بعنوان «الفرد العربي ومشكلة الحكم».

هكذا نربي أولادنا. حصاد الأيام أو مذكرات هارب.

ومن ترائه المخطوط: الأيام الحاسمة وحصادها الجزء الثاني من المذكرات. تركة الشيخ عيش.. قصة حسن العشماوي.. حصاد الأيام.. أو.. مذكرات هارب. المكتب المصري الحديث.

(٢) ولد في ١٦ يناير ١٩١٢م بقرية أبو حمص البحرية، التحق بكلية الحقوق جامعة فؤاد الأول جامعة القاهرة حالياً. عمل مستشاراً بجامعة الدول العربية، وكانت له جهود عظيمة في نشر الدعوة وفي قسم الاتصال بالعالم =

الإرشاد في تنظيم الإخوان المسلمين بموعد قيام الثورة قبل القيام بها.

وفي صباح يوم ٢٣ يوليو ١٩٥٢ وبعد قيام الثورة كان عدد من رجال الإخوان المسلمين يقومون بحراسة المنشآت وبعض دور العبادة، واختلطت أصوات الإخوان المسلمين بأصوات الجماهير المؤيدة لحركة الجيش في أيامها الأولى^(١).

ومع ذلك فقد امتنع بعض أعضاء مكتب المرشد العام للإخوان المسلمين عن تأييد الثورة.

والغريب أن المرشد العام للإخوان المسلمين المستشار حسن الهضيبي^(٢) لم يعلن تأييده للثورة إلا بعد أن تأكد من طرد الملك وتأكد

=الخارجي، اعتُقل وسُجن عد حادث المنشية وحكم عليه بالسجن وبعد فترة تم ترحيله الى الواحات يقول حسين محمد أحمد حمودة في كتابه أسرار حركة الضباط الأحرار والإخوان المسلمون.

رحل الأستاذ صالح أبو رقيق في بداية التسعينيات بعد حياة حافلة بالدعوة والنشاط وسط إخوانه. الموسوعة التاريخية للإخوان المسلمين.

(١) أحمد حمروش. ثورة يوليو. الهيئة المصرية للكتاب.

(٢) المرشد الثاني لجماعة الإخوان المسلمون ويصفه أعضاء الجماعة الذين عاصروه والذين لحقوه بأنه المرشد الممتحن نظرا لأنه تولى إرشاد الجماعة في أثناء فترة الخلاف مع رجال الثورة وعلي رأسهم الرئيس الراحل جمال عبدالناصر وهي الفترة التي قتل فيها مئات من شباب الإخوان في معتقلات الواحات والسجن الحربي من جراء التعذيب حيث كان النظام يأمل في ذلك الوقت أن يصفي جماعة الإخوان المسلمين بالقوة.

= ولد حسن الهضيبي في عرب الصوالحة مركز شبين القناطر سنة ١٣٠٩ هـ، ديسمبر ١٨٩١ ميلادية. قرأ القرآن في كتاب القرية، ثم التحق بالأزهر لما كان يلوح فيه من روح دينية، ثم تحول إلى الدراسة المدنية، حيث حصل على الشهادة الابتدائية عام ١٩٠٧ م. التحق بالمدرسة الخديوية الثانوية، وحصل على شهادة البكالوريا عام ١٩١١ م، ثم التحق بمدرسة الحقوق، وتخرج منها عام ١٩١٥ م. قضى فترة التمرين بالمحاماة في القاهرة حيث تدرج محامياً. عمل في حقل المحاماة في مركز "شبين القناطر" لفترة قصيرة، ورحل منها إلى سوهاج لأول مرة في حياته دون سابق علم بها ودون أن يعرفه فيها أحد، وبقي فيها حتى عام ١٩٢٤ م حيث التحق بسلك القضاء. كان أول عمله بالقضاء في "قنا"، وانتقل إلى "نجع حمادي" عام ١٩٢٥ م، ثم إلى "المنصورة" عام ١٩٣٠ م، ثم المنيا ثم إلى أسيوط، فالزقازيق، فالجيزة عام ١٩٣٣ م، حيث استقر سكنه بعدها بالقاهرة. تدرج في مناصب القضاء، فكان مدير إدارة النيابة، ورئيس التفتيش القضائي، فمستشار بمحكمة النقض. استقال من سلك القضاء بعد اختياره مرشداً عام للإخوان عام ١٩٥١ م. اعتقل للمرة الأولى في ١٣ يناير ١٩٥٣ م، وأفرج عنه في شهر مارس من نفس العام، حيث زاره كبار ضباط الثورة معتذرين. اعتقل للمرة الثانية أواخر عام ١٩٥٤ م حيث حوكم، وصدر عليه الحكم بالإعدام، ثم خفف إلى المؤبد. نقل بعد عام من السجن إلى الإقامة الجبرية، لإصابته بالذبحه ولكبر سنه. رفعت عنه الإقامة الجبرية عام ١٩٦١ م. أعيد اعتقاله يوم ٢٣ أغسطس ١٩٦٥ م في الإسكندرية، وحوكم بإحياء التنظيم، وصدر عليه الحكم بالسجن ثلاث سنوات، على الرغم من أنه جاوز السبعين، وأخرج لمدة خمسة عشر يوماً إلى المستشفى، ثم إلى داره، ثم أعيد لإتمام مدة سجنه. مددت مدة السجن - بعد انتهاء المدة - حتى تاريخ ١٥ أكتوبر ١٩٧١ م، حيث تم الإفراج عنه. توفي يوم الخميس ١٤ شوال ١٣٩٣ هـ الموافق ١١ نوفمبر ١٩٧٣. من ويكيبيديا، الموسوعة الحرة.

من مغادرته البلاد بالفعل^(١).

في صباح يوم الثورة، تم استدعاء الأستاذ حسن العشماوي القريب من المرشد العام إلى مقر القيادة العامة في كوبري القبة، وطلب منه رجال الثورة أن يطلب من المرشد العام إصدار بيان لتأييد الثورة.

ولكن المرشد كان في مصيفه بالإسكندرية، ولم يحضر إلى القاهرة إلا بعد عزل الملك.

ثم أصدر بياناً مقتضباً، ثم طلب بعده أن يقابل أحد رجال الثورة، وتقابل بالفعل مع البكباشي جمال عبد الناصر، في منزل الأستاذ صالح أبو رقيق الموظف بالجامعة العربية. في هذا اللقاء كان المرشد متحفزاً، وكان جمال عبد الناصر يضمّر شيئاً في نفسه، وهو ما ظهر من خلال حوارهما معاً.

فقد بدأ المرشد حديثه مع جمال عبد الناصر، مطالباً بتطبيق أحكام القانون في الحال، فرد عليه البكباشي جمال أن هذه الثورة قامت ضد الظلم الاجتماعي والاستبداد السياسي والاستعمار البريطاني، وهي بذلك ليست إلا تطبيقاً لتعاليم القرآن الكريم، فانتقل بالحديث إلى تحديد الملكية، وقال إن رأيه أن يكون الحد الأقصى (٥٠٥) أفدنة.

ورد عليه البكباشي جمال قائلاً: إن الثورة رأت تحديد الملكية بهائسي فدان فقط، وهي مصممة على ذلك.

(١) أحمد حمروش. ثورة يوليو. الهيئة المصرية للكتاب.

فانتقل المرشد بالحديث قائلاً: إنه يرى لكي تؤيد الإخوان الثورة، لا بد أن يعرض عليه أي تصرف للثورة قبل إقراره، فرد عليه البكباشي جمال قائلاً: إن هذه الثورة قامت دون وصاية أحد عليها، وهي لن تقبل بحال أن توضع تحت وصاية أحد، وإن كان هذا لا يمنع القائمين على الثورة من التشاور في السياسة العامة مع كل المخلصين من أهل الرأي، دون التقييد بهيئة من الهيئات، ولم يلق هذا الحديث قبولاً من نفس المرشد^(١)..

وفي يوم ٢٥ يوليو ١٩٥٢، الساعة السابعة صباحاً، تم لقاء آخرين المرشد العام لجماعة الإخوان المسلمين، وجمال عبد الناصر، في منزل صالح أبو رقيق، لقربه من مقر القيادة العامة للجيش. وقد دار الحديث بينهما من منطلق ما اتفق عليه عبد الناصر مع الإخوة، الذين كانوا يجتمعون معه قبل قيام الحركة، كما سبق أن ذكرنا بالتفصيل، غير أن عبد الناصر بدأ يتنصل شيئاً فشيئاً، من بعض الالتزامات التي تقتضيها المشاركة المتفق عليها.

مثلاً عندما قيل له بوجوب التشاور مع الإخوان في الأمور الرئيسية في السياسة العامة، قبل اتخاذ أي قرار، سواء في النواحي السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية، وذلك من منطلق أنهم شركاء في المسؤولية مع رجال الثورة.

(١) صلاح شادي. حصاد العمر، الجزء الأول.

رفض عبد الناصر، وقال عبارته التي كان يكررها في مناسبات مختلفة: "إنه لا يقبل وصاية من أي جهة على الثورة".

وهنا وجه المرشد حديثه متسائلاً بتعجب لحسن العشماوي: "ألم يتفقوا معنا على المشاركة يا حسن؟" فأجاب: بلي اتفقنا.

وهنا ظهر على المرشد علامات عدم الارتياح لدرجة أنه لم يشارك في الحديث تقريباً حتى نهاية الجلسة التي دامت حوالي الساعتين، بعدها انصرف عبد الناصر.

أبدى المرشد للإخوان عقب انصراف عبد الناصر، عدم اطمئنائه إلى اتجاه هذه الحركة، وعدم ثقته بالقائمين عليها، لما بدا من تنصل رجال الثورة من المسؤولية عن التزاماتهم ووعودهم، وهو التنصل الذي بلغ حدَّ الكذب، وذلك من أول خطوة في طريق الجريمة، وترتب على ذلك، أنه لا يمكن اعتبارها حركة إسلامية تسير على الخط والهدف الذي يبتغيه الإخوان، وإنما يمكن اعتبارها على أحسن الوجوه حركة إصلاحية، ويبتغي القائمون بها الانفراد بالعمل وحدهم، وأنه يجب أن يكون تعامل الإخوان معهم قائماً على هذا الفهم^(١).

في أغسطس ١٩٥٢ قامت مظاهرة في كفر الدوار قام بها عشرة آلاف من عمال شركة مصر للغزل والنسيج الرفيع، تعرض لهم البوليس، وحدث اشتباك أدى إلى حرائق، تدخل الجيش، وقُتل ثلاثة من العمال، وجرح ٢٨ شخصاً، كما قُتل عدد من الجنود.

(١) المصدر السابق

أدان سيد قطب^(١) مظاهرات كفر الدوار بشدة، وقال إن قادة المظاهرات ينتمون إلى "أخطبوط الإقطاع، والرأسمالية، والاستعمار، والشيوعية المريضة التي يهملها ألا يبرز عهد التطهير والإصلاح والعدالة"، وطالب سيد قطب العمال في كفر الدوار، بالانتباه إلى الخطر الشيوعي الذي يحارب الحركة التي قامت لحساب الكادحين من العمال والفلاحين ومطالباً رجال الثورة بدورهم بالالتفات للعمال وحمائهم من استبداد رؤوس الأموال^(٢).

(١) كاتب وأديب ومنظر إسلامي مصري وعضو سابق في مكتب إرشاد جماعة الإخوان المسلمين ورئيس سابق لقسم نشر الدعوة في الجماعة ورئيس تحرير جريدة الإخوان المسلمين . ولد في قرية موشا وهي إحدى قرى محافظة أسيوط بها تلقى تعليمه الأولي، وحفظ القرآن الكريم، ثم التحق بمدرسة المعلمين الأولية عبد العزيز بالقاهرة ونال شهادتها والتحق بدار العلوم وتخرج عام ١٣٥٢ هـ ١٩٣٣ م . عمل بوزارة المعارف بوظائف تربوية وإدارية وابتعثته الوزارة إلى أمريكا لمدة عامين وعاد عام ١٣٧٠ هـ - ١٩٥٠ م . انضم إلى حزب الوفد المصري لسنوات وتركه على أثر خلاف في عام ١٣٦١ هـ - ١٩٤٢ م وفي عام ١٣٧٠ هـ - ١٩٥٠ م انضم إلى جماعة الإخوان المسلمين وخاض معهم محتهم التي بدأت منذ عام ١٩٥٤ م إلى عام ١٩٦٦ م وحوكم بتهمة التأمر على نظام الحكم، وصدر الحكم بإعدامه وأعدم عام ١٣٨٥ هـ - ١٩٦٦ م .

(٢) شريف يونس . سيد قطب والأصولية الإسلامية . طيبة للدراسات والنشر .

كما طالب سيد قطب اللواء محمد نجيب^(١) بإقامة ديكتاتورية عادلة نظيفة شريفة خلال ستة أشهر، دون الالتفات إلى الدستور، وذلك لتحقيق التطهير السياسي الشامل، والعدالة الاجتماعية، والتخلص من كل معوقات العهد الماضي، باعتبار أن الثورات لا تقوم كل يوم. أما الدستور والبرلمان فهي في متناول الجميع. وطالب الضباط بعدم الاكتفاء بطرد الملك، وإنما الالتفات إلى الأحزاب وتطهيرها من تجار السياسة المحترفين^(٢).

(١) اللواء أركان حرب محمد نجيب، ولد في ١٩ فبراير ١٩٠١ سياسي وعسكري مصري، كان أول حاكم مصري يحكم مصر حكمًا جمهوريًا بعد أن كان ملكيًا بعد قيادته لثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ التي انتهت بعزل الملك فاروق. ورئيس الوزراء المصري خلال الفترة من ٨ مارس ١٩٥٤ — ١٨ أبريل ١٩٥٤. لم يستمر في سدة الحكم سوى فترة قليلة بعد إعلان الجمهورية في ١٨ يونيو ١٩٥٣ - ١٤ نوفمبر ١٩٥٤. عزله مجلس قيادة الثورة بسبب مطالبته بعودة الجيش لثكناته وعودة الحياة النيابية، وتم وضعه تحت الإقامة الجبرية مع أسرته بعيدًا عن الحياة السياسية لمدة ٣٠ سنة، مع منعه تمامًا من الخروج أو مقابلة أي شخص من خارج أسرته، حتى أنه ظل لسنوات عديدة يغسل ملابسه بنفسه، وشطبوا اسمه من كتب التاريخ والكتب المدرسية، وفي سنواته الأخيرة نسي كثير من المصريين أنه لا يزال على قيد الحياة حتى فوجئوا بوفاته في ٢٨ أغسطس ١٩٨٤. أعلن مبادئ الثورة الستة، وحدد الملكية الزراعية. وكان له شخصيته وشعبيته المحببة في صفوف الجيش والشعب المصريين حتى قبل الثورة لدوره البطولي في حرب ١٩٤٨.

(٢) أحمد حمروش. ثورة يوليو. الهيئة المصرية للكتاب.

وفي ١١ أكتوبر ١٩٥٢ أفرج رجال الثورة عن المحكوم عليهم من جماعة الإخوان المسلمين في قضية قنابل المدرسة الخديوية، وشمل قرار الإفراج عن قتلة رئيس الوزراء محمود فهمي النقراشي^(١) الذي أصدر قرار حل الجماعة بعد قرار مصر دخول حرب فلسطين.

(١) محمود فهمي بن علي النقراشي، سياسي مصري، رئيس وزراء مصر الأسبق ولد محمود فهمي النقراشي في مدينة الإسكندرية في ٢٦ أبريل ١٨٨٨، وتعلم بها حتى انتهاء المرحلة الثانوية، ثم التحق بمدرسة المعلمين الخديوية بالقاهرة. ثم بجامعة نوتنغهام Nottingham بإنجلترا، حيث أوفده سعد زغلول في بعثة وبعد عودته عين مدرساً ثم ناظراً لمدرسة رأس التين بالإسكندرية، واختاره سعد زغلول عندما تولى رئاسة الوزارة وكيلاً لمحافظة الإسكندرية، ثم وكيلاً لوزارة الداخلية. عمل سكرتيراً عاماً لوزارة المعارف المصرية، ووكيلاً لمحافظة القاهرة، ثم صار عضواً في حزب الوفد. وشارك في ثورة ١٩١٩م. وترقى إلى أن كان مديراً للتعليم في مدينة أسيوط، حتى استقال ليشترك في العمل السياسي.

اغتيال رئيس الوزراء محمود فهمي النقراشي في ٢٨ ديسمبر ١٩٤٨ في القاهرة، حيث قام القاتل المنتمي إلى التنظيم الخاص لجماعة الإخوان المسلمين التي أصدر رئيس الوزراء قراراً بحلها في نوفمبر ١٩٤٨، وكان القاتل متخفياً في زي أحد ضباط الشرطة، وقام بتحيةة النقراشي حينما همّ بركوب المصعد ثم أفرغ فيه ثلاث رصاصات في ظهره. تبين أن وراء الجريمة التنظيم الخاص لجماعة الإخوان المسلمين حيث اعتُقل القاتل الرئيسي وهو "عبد المجيد أحمد حسن" الذي اعترف بقتله، كون النقراشي أصدر قراراً بحل جماعة الإخوان المسلمين، كما تبين من التحقيقات وجود شركاء له في الجريمة، وقد أصدر حسن البنا عقب هذا الحدث بياناً =

شمل القرار أيضًا قتلة المستشار أحمد الخازندار^(١) رئيس محكمة جنايات القاهرة الذي أصدر أحكامًا بالسجن على أعضاء الجماعة في قضايا متعددة.

=استنكر فيها الحادث و"تبرأ" من فاعليه تحت عنوان "ليسوا إخوانًا وليسوا مسلمين".

وقد تعاطف البعض مع القاتل عبد المجيد حسن الذي ظهر وجهه في الصور مضر وبًا ملطوشًا وارمًا، خاصة أنه لم يكن قد مضى سوى عامين علي مظاهرات كوبري عباس في ٩ فبراير ١٩٤٦ التي كان النقراشي هو المسؤول الأول عن إصدار الأمر بفتح كوبري عباس لتغرق المظاهرة التي قادها طلبة جامعة فؤاد ضد الاحتلال الإنجليزي رافعين شعار «الجللاء بالدماء» حيث كان النقراشي رئيسًا للوزراء ووزير الداخلية في آن واحد. المعرفة. <http://www.marefa.org/index.php/>.

(١) رجل قانون وقاضٍ مصري راحل،. وكيل استئناف. سُجل اسمه في تاريخ الاغتيالات في مصر التي أدين فيها أفراد متتمين لجماعة الإخوان المسلمين، نظرًا لكونه كان ينظر في قضية أدين فيها أعضاء في تنظيم الإخوان المسلمين، وأرجع الدكتور عبد العزيز كامل وزير الأوقاف المصري الأسبق في مذكراته التي صدرت عن «المكتب المصري الحديث» الحادث إلى مواقف الخازندار المتعسفة في قضايا سابقة أدان فيها بعض شباب الإخوان لاعتدائهم على جنود بريطانيين في الإسكندرية بالأشغال الشاقة المؤبدة في ٢٢ نوفمبر ١٩٤٧.

بعد حكم الخازندار بالسجن على المتهمين الإخوان، قال عبد الرحمن السندي رئيس النظام الخاص أن حسن البنا المرشد العام لجماعة الإخوان المسلمين قال في اجتماع بجماعته: "ربنا يريحنا من الخازندار وأمثاله". وهو ما =

وعندما قامت الثورة بإصدار قانون تنظيم الأحزاب رقم ٧٩ لسنة ١٩٥٢ تحفظت عليه جماعة الإخوان المسلمين وأصدروا بياناً بعنوان "الإخوان جند الله".

كانت الثورة تحرص على إفساح المجال أمام الإخوان المسلمين، للإفلات من قانون تنظيم الأحزاب، عندما نصّت فقرة من المادة الأولى أنه "لا تعدّ الجمعية أو الجماعة التي تقوم على محض أغراض علمية أو اجتماعية أو ثقافية أو دينية أحزاباً سياسية".

كما نصّ القانون على ضرورة أن تخطر الأحزاب السياسية وزير الداخلية بمزاوالتها النشاط السياسي. وعلى ذلك سحبت جماعة الإخوان المسلمين الإخطار الذي قدموه لوزارة الداخلية كما نص قانون الأحزاب^(١).

عندما قررت الثورة تأليف أول وزارة لها، قررت تعيين وزيرين من الإخوان المسلمين في الوزارة الأولى للثورة التي رأسها محمد نجيب، وقام المستشار الهضيبي المرشد العام لجماعة الإخوان المسلمين بترشيح

= اعتبره أعضاء في التنظيم "ضوءاً أخضر" لاغتيال الخازندار. من ويكيبيديا، الموسوعة الحرة. موقع على الإنترنت.

(١) مذكرات إبراهيم طلعت. أيام الوفد الأخيرة. إبراهيم طلعت. مكتبة الأسرة.

الشيخ أحمد حسن الباقوري^(١) وأحمد حسني وكيل وزارة العدل
وزيرين ومحمد كمال الدين محافظًا للإسكندرية.

(١) فضيلة الشيخ / أحمد حسن الباقوري. وزير الأوقاف الأسبق. ولد في ٢٦ مايو ١٩٠٧. قرية باقور التابعة لمركز أبو تيج بمحافظة أسيوط في مصر. تخرج من الأزهر الشريف، حصل علي شهادة العالمية من الأزهر الشريف، عام ١٩٣٢. وشهادة التخصص في البلاغة والأدب، عام ١٩٣٥. عُيِّن مدرسًا للغة العربية وعلم البلاغة في معهد القاهرة الديني، عام ١٩٣٦. مراقب بكلية اللغة العربية. وكيل معهد أسيوط الديني، عام ١٩٤٧. وكيل معهد القاهرة الأزهري الديني. شيخ المعهد الديني في مدينة المنيا. وزير الأوقاف في ثورة يوليو ١٩٥٢، ثم وزير الأوقاف في الجمهورية العربية المتحدة حتى عام ١٩٥٩. مدير جامعة الأزهر، عام ١٩٦٤. مستشار برئاسة الجمهورية. الهيئات التي ينتمي إليها: عضو مجمع اللغة العربية عضو مجمع البحوث الإسلامية بالأزهر الشريف. عضو المجلس الأعلى للأزهر. عضو المجلس الأعلى للشئون الإسلامية. عضو جامعة الشعوب الإسلامية والعربية. رئيس ومدير جمعية ومعهد الدراسات الإسلامية. عضو المجلس القومي للتعليم والبحث العلمي والتكنولوجيا. عضو المجلس القومي للتعليم، شعبة التعليم الجامعي. عضو لجنة التعليم بالحزب الوطني. عضو لجنة التنسيق بين الجامعات وأكاديمية البحث العلمي. مستشار اليونسكو، الشعبة القومية بالقاهرة.

مؤلفاته وأبحاثه العلمية / الإدراك المباشر عند الصوفية، عام ١٩٤٩. سيكولوجية التصوف، عام ١٩٥٠. دراسات في الفلسفة الإسلامية، عام ١٩٥٨. ابن عطاء الله السكندري وتصوفه، عام ١٩٥٨. ابن عباد الرفدي حياته ومؤلفاته، عام ١٩٥٨. علم الكلام وبعض مشكلاته، عام ١٩٦٦. الإسلام في إفريقيا، عام ١٩٧٠. إخوان الصفا ودورهم في التفكير =

وبعد مشاورات تشكيل الوزارة تراجع الهضيبي عن ترشيح
الأسماء الثلاثة السابقة، وطلب ترشيح اثنين بدلاً منهم، وهما حسن
العشماوي ومنير الدلة.

كان محمد نجيب قد أبلغ الباقوري وأحمد حسني بترشيحهما
وزيرين، ولم يكن من اللائق الاعتذار لهما.

وبعد أن أقسم المرشحان اليمين أمام الرئيس محمد نجيب، قام
مكتب الإرشاد بفصل الشيخ الباقوري من مكتب الإرشاد لقبوله
الوزارة دون إذن المكتب. أما أحمد حسني الذي عين وزيراً للعدل فلم
يتخذ معه أي إجراء لأنه لم يكن قيادياً في الجماعة.

=الإسلامي. مدخل إلى التصوف الإسلامي، عام ١٩٧٤. الإسلام والفكر
الوجودي المعاصر، عام ١٩٧٨. العلاقة بين الفلسفة والطب عند المسلمين،
عام ١٩٨١. وجوب استقلالية الثقافة المصرية بين التيارات الفكرية المعاصرة،
عام ١٩٨٤.

أهم أعماله: مع الصائمين. مع القرآن، أثر القرآن الكريم في اللغة العربية،
تقديم طه حسين. سعى في نشر كتاب «المختصر النافع» في فقه الإمامية. له
تقديم لكتاب العلم يدعو للإيمان وسائل الشيعة ومستدركاتهما. له مذكرات
نشرت بعد وفاته باسم مذكرات الدعوة والداعية وكتب في سيرته «روح
وريجان من حياة داع ودعوة» لأحمد أنس الحجاجي. له مشاركة واسعة في
المقالات الأدبية والدينية، والأحاديث في الإذاعة والتلفزيون، وهو من كبار
رجال الفكر الإسلامي. توفي في ٢٧ أغسطس ١٩٨٥. قناة أزهرى الفضائية.

<http://azharitv.net/text-pages/view/id/113>

وفي ١٢ فبراير ١٩٥٤ زار الرئيس جمال عبد الناصر قبر الشهيد حسن البنا في الذكرى الخامسة لوفاته ومعه صلاح سالم وأحمد حسن الباقوري.

ومع ذلك فقد كان هناك خلاف بين الإخوان المسلمين ورجال الثورة حول قضيتين هما:

- حدود تعاون الإخوان مع الثورة.

- وجود التنظيم السري.

يرى رجال الثورة أن وجود التنظيم السري يشكل خطرًا عليهم ويستفزهم. وكان التنظيم السري لجماعة الإخوان المسلمين لحماية أهدافها وتحقيق أهدافها، خصوصًا مع وجود نظام عسكري جديد قادر على التنكيل بهم.

خلال هذا الشد والجذب تمكن جمال عبد الناصر من استمالة عبد الرحمن السندي رئيس الجهاز لتنظيم الإخوان المسلمين، والذي كان على خلاف مع حسن الهضيبي، وبهذا نجح عبد الناصر في بذر الشقاق بين قادة جماعة الإخوان المسلمين^(١).

وكانت أهم مظاهر الصراع بين قادة الإخوان المسلمين حدوث الانفجار المروع في منزل المهندس فايز عبد اللطيف، وهو أحد المعارضين لفكرة التعاون مع الثورة.

(١) كاريان المغربي. الإخوان المسلمون من حسن البنا إلى سيد قطب.

فقد تلقى فايز بمناسبة المولد النبوي الشريف طردًا على هيئة صندوق حلوى المولد، كان الطرد محشوًا بالديناميت، الذي سرعان ما تفجر في وجه المهندس فايز وشقيقه عند محاولتهما فتح الصندوق لالتهام الحلوى.

علي الفور عقد المرشد العام للإخوان المسلمين اجتماعا حضره عدد من قادة التنظيم ومنهم سيد سابق، خميس حميدة، محمد فرغلي، أحمد زكي ومحمود الصباغ، وطلب المجتمعون من عبد الرحمن السندي أن يتنحى عن رئاسة الجهاز السري، وتم تعيين يوسف طلعت بدلًا منه، حيث كان يوسف طلعت من أشد المؤيدين للهضيبي عند انتخابه مرشدًا عامًا، وتشكلت رئاسة جديدة للتنظيم السري، مكونة من إبراهيم الطيب مسئولًا عن القاهرة، وأحمد حسن عن الأقاليم، صلاح شادي مسئولًا عن الشرطة، أبو المكارم عبد الحي مسئولًا عن الجيش.

وشكلت لجنة عليا للجهاز تتكون من سيد سابق، خميس حميدة، محمود الصباغ، محمد فرغلي وأحمد فرغلي^(١).

وعندما علم عبد الناصر بهذا التشكيل الجديد أيقن أن الإخوان المسلمين ليس في نيّتهم حل الجهاز السري، وتشكلت لديه قناة بضرورة مهاجمتهم عندما تحين الفرصة لذلك.

(١) مذكرات صلاح نصر. مجلة المصور العدد ٣٢٠١ فبراير ١٩٨٦.

يروي صلاح نصر^(١) رئيس جهاز المخابرات السابق في مذكراته، أن جمال عبد الناصر كان يتغني إفساح المجال أمام الإخوان المسلمين

(١) ولد صلاح نصر في ٨ أكتوبر ١٩٢٠ في قرية سنتاي، مركز ميت غمر، محافظة الدقهلية. تلقى تعليمه الابتدائي في مدرسة طنطا الابتدائية. فقد درس في مدارس طنطا الثانوية، وقنا الثانوية، وبمبة قادن الثانوية بالقاهرة. التحق بالكلية الحربية في دفعة أكتوبر عام ١٩٣٦. وهي نفس دفعة معظم رجال الثورة، كان صلاح نصر صديقاً لعبد الحكيم عامر منذ عام ١٩٣٨ أثناء دراستهما في الكلية الحربية، وفي أحد لقاءات عامر ونصر، فاتحه عامر بالانضمام إلى تنظيم الضباط الأحرار فتحمس صلاح نصر للفكرة وانضم إلى التنظيم، وكان جمال عبد الناصر يدرس لهم مادة الشؤون الإدارية في الكلية الحربية. ليلة ثورة ٢٣ يوليو عام ١٩٥٢ قاد صلاح نصر الكتيبة ١٣ التي كان فيها أغلب الضباط الأحرار وعينه عبد الناصر في ٢٣ أكتوبر عام ١٩٥٦ نائباً لرئيس المخابرات، وكان علي صبري مديراً للمخابرات، وكان زكريا محيي الدين مشرفاً على المخابرات والمحرك الفعلي لها، لانشغال علي صبري بإدارة أعمال مكتب عبد الناصر، ثم عينه رئيساً للمخابرات العامة المصرية في ١٣ مايو عام ١٩٥٧، وعين علي صبري وزيراً للدولة وزكريا محيي الدين وزيراً للدخالية. وهكذا بدأ صعود صلاح نصر. تم اعتقاله وقدم استقالته ثلاث مرات، وكانت الاستقالة الأولى نتيجة استقالة المشير عبد الحكيم عامر عام ١٩٦٢؛ لأن صلاح نصر انحاز للمشير، على الرغم من أن صلاح نصر كان وسيطاً في التعامل بين الصديقين ناصر وعامر، وهو الذي أقنع عامر بالعودة، أمر جمال عبد الناصر بتقديمه للمحاكمة التي أدانته في قضية انحراف المخابرات بالسجن لمدة ١٥ سنة وغرامة مالية قدرها ٢٥٠٠ جنيه مصري، وحكم عليه أيضاً لمدة ٢٥ سنة في قضية مؤامرة المشير عبد الحكيم عامر. أفرج عنه =

لتكون جماعة دينية فقط، من أجل إبعادها عن العمل الحزبي والسياسي، ليتخلص من وصايتهم على الثورة، وأن يضمن أيضًا توفير غطاء ديني لسياسته.

وفي يوم ١٥ سبتمبر سنة ١٩٥٣ أعلن اللواء محمد نجيب في خطبة له في مؤتمر شعبي عُقد في ميدان الجمهورية قرار مجلس قيادة الثورة تشكيل محكمة الثورة لمحاكمة بعض السياسيين القدماء الذين تبين اتصاَلهم بدول أجنبية.

وشكلت محكمة الثورة برئاسة قائد الجناح عبد اللطيف البغدادي وعضوية البكباشي أنور السادات وقائد الأسراب حسن إبراهيم. وانعقدت في مبنى قيادة الثورة بالجزيرة، وبدأت عقد أولى جلساتها يوم السبت ٢٦ سبتمبر سنة ١٩٥٣..

وفي ديسمبر ١٩٥٣ عقد اجتماع بين جماعة الإخوان المسلمين وبين مندوب عن الرئيس محمد نجيب، وكان يمثل الإخوان منير الدلة وحسن عشاوي، وكان يمثل اللواء نجيب مدير مكتبه الرائد محمد رياض. وقد أوضح فيه مندوب محمد نجيب رأيه في إنهاء الحكم العسكري الحالي، وعودة الجيش إلى الثكنات، وإقامة حياة ديموقراطية برلمانية، وعودة الأحزاب، وإلغاء الرقابة على الصحف.

= الرئيس المصري أنور السادات في ٢٢ أكتوبر ١٩٧٤ ضمن قائمة أخرى، وكان ذلك بمناسبة عيد النصر. تُوفي عام ١٩٨٢ م.

غير أن الإخوان لم يوافقوا على ذلك!

بل طالبوا ببقاء الحكم العسكري الحالي، وعارضوا عودة الأحزاب، وإقامة الحياة النيابية، كما عارضوا إلغاء الأحكام العرفية، وطالبوا باستمرار الأوضاع كما هي، على أن ينفرد محمد نجيب بالحكم، وأن يتم إقصاء جمال عبد الناصر وباقي أعضاء مجلس قيادة الثورة، وتشكيل وزارة مدنية يشترك فيها الإخوان المسلمون، ويتم تأليفها بموافقتهم، وأن يعين رشاد مهنا قائدًا عامًا للقوات المسلحة، وأن تشكل لجنة استشارية، يشترك فيها بعض العسكريين الموالين لمحمد نجيب، وعدد مساوٍ من الإخوان المسلمين، وتعرض هذه اللجنة القوانين لإقرارها، كما تعرض عليها السياسة الرئيسية للدولة، وكذلك أسماء المرشحين للمناصب الكبرى. كان الإخوان يريدون بذلك السيطرة الكاملة على الحكم دون أن يتحملوا المسؤولية^(١).

وفي ٢٣ فبراير ١٩٥٤ قدم اللواء محمد نجيب استقالته لمجلس الثورة، وذلك بسبب خلافاته مع باقي رجال الثورة، وسلب سلطاته من قبل جمال عبد الناصر ومضايقاته المستمرة له، والتي وصلت إلى السباب الذي يخرج عن حدود الأدب والأخلاق القويمة منه.

كما أن الرجل تضايق أكثر، من جمال سالم خاصة، لدرجة أن الأخير اعتدى عليه بالضرب في المطار.

(١) محمد نجيب. كنت رئيسًا لمصر. المكتب المصري الحديث.

هذا إلى جانب أن محمد نجيب، كان يعتزم إجراء انتخابات حرة وإعادة الحكم النيابي وإطلاق الحريات وعودة الجيش إلى الشككات.

وباستقالة نجيب، انقسم الجيش إلى فريقين:

فريق يؤيد اللواء محمد نجيب ويتزعمه سلاح المدرعات. وفريق آخر يؤيد جمال عبد الناصر من سلاحي المدفعية والمشاة.

وقامت المظاهرات في شتى أنحاء البلاد تطالب بعودة محمد نجيب وبدأت تتجمع في ميدان عابدين بالقاهرة، وظهر محمد نجيب من شرفة قصر عابدين وبجواره الشهيد عبد القادر عودة، الذي أمر الجموع بالهدوء والانصراف وكانت غالبيتها من الإخوان المسلمين، وتم انصراف الجماهير.

وفي يوم ٢٧ فبراير ١٩٥٤، أعاد جمال عبد الناصر اللواء محمد نجيب إلى رئاسة الجمهورية، حتى يهدأ الجو، ويخطط بهدوء للتخلص منه ومن أعوانه، وخرجت المظاهرات المؤيدة لعودة نجيب في اليوم التالي ترم الشوارع وتسير كالسيل الجارف.

وفي يوم ٢٥ مارس ١٩٥٤ صدر قرار الإفراج عن الأستاذ حسن الهضيبي^(١).

(١) أحمد عبد المجيد، الإخوان وعبد الناصر: القصة الكاملة لتنظيم ١٩٦٥م
www.ikhwanwiki.com/index.php%3Ftitle%...

في ٢٧ مارس ١٩٥٣ قام جمال عبد الناصر بزيارة لمحافظة
الصعيد، وفي كل محافظة كان يعقد لقاءً جماهيريًا حاشدًا.

في أحد تلك اللقاءات التي عقدت بمحافظ بني سويف، وفي
السرايق الضخم الذي يعجُّ بالناس، فوجئ جمال عبد الناصر بصيحة
منظمة تطلقها مجموعة من الفدائيين التابعين لجماعة الإخوان المسلمين،
في أثناء الخطاب. اعتبر عبد الناصر تلك الجماعة المنظمة تحديًا مباشرًا له،
وأصرَّ على إلغاء الجهاز السري لجماعة الإخوان المسلمين وحلّه.

في ٢٦ أكتوبر ١٩٥٤ وقعت محاولة اغتيال الرئيس جمال
عبد الناصر في ميدان المنشية بمدينة الإسكندرية.

وكانت محطة فارقة في تاريخ الإخوان المسلمين وعلاقتهم بثورة
يوليو.

وتم تشكيل محكمة خاصة باسم "محكمة الشعب" برئاسة
قائد جناح القوائم مقام (عقيد) جمال سالم^(١) وعضوية القوائم

(١) جمال مصطفى سالم ضابط طيران مصري وأحد الضباط الأحرار ولد في
١٩١٨ في أثناء عمل والده في السودان، وهو يكبر أخاه صلاح سالم بعامين.
تخرج في الكلية الحربية سنة ١٩٣٨، وأوفدته الدولة في بعثات عسكرية
خارج مصر إلى إنجلترا والولايات المتحدة. انضم إلى تنظيم الضباط الأحرار،
وشارك في حرب فلسطين. وبعد نجاح حركة يوليو ١٩٥٢ وسيطرتها على
السلطة في مصر، اختير جمال سالم رئيسًا للجنة العليا للإصلاح الزراعي التي
لعبت دورًا بارزًا في تصفية ممتلكات كبار ملاك الأراضي الزراعية. ساهم في =

مقام محمد أنور السادات^(١) والبكباشي أ.ح (المقدم)

=الصراع على السلطة بين الرئيس محمد نجيب وجمال عبد الناصر، وانحاز انحيازاً مطلقاً إلى عبد الناصر، فيما عُرف في السياسة المصرية بأزمة مارس ١٩٥٤.

رأس محكمة الثورة التي أصدرت الحكم بالإعدام على عدد من قيادات جماعة الإخوان المسلمين. كانت له آراء متطرفة أوردتها عدد من زملائه في مجلس قيادة الثورة في مذكراتهم، ومنها اقتراحه بإعدام جميع ضباط المدفعية الذين اعترضوا على بعض قرارات المجلس في يناير ١٩٥٣.

اختير وزيراً للمواصلات في سبتمبر ١٩٥٤، ورأس محكمة الثورة في ذلك العام، وقد شكلت هذه المحكمة لمحاكمة قيادات جماعة الإخوان المسلمين، وأصدر حكماً بالإعدام على عدد من قياداتهم البارزة، منهم عبد القادر عودة ومحمد فرغلي. وصف السادات جمال سالم في مذكراته "البحث عن الذات" بأنه كان حاد المزاج، عصيياً إلى حد غير طبيعي، لا يهاب الدم، وهو ما دفع بالرئيس عبد الناصر في النهاية إلى الحد من اختصاصاته. أصيب بالسرطان، وتوفي في مايو ١٩٦٨. من ويكيبيديا، الموسوعة الحرة.

(١) ولد محمد أنور السادات، في ٢٥ ديسمبر ١٩١٨، في قرية ميت أبو الكوم، مركز تلا، محافظة المنوفية، لأسرة مكونة من ١٣ أخاً وأختاً، والتحق بكتاب القرية ثم انتقل إلى مدرسة الأقباط الابتدائية بطوخ دلكا وحصل منها على الشهادة الابتدائية. ١٩٢٥، التحق السادات بالعديد من مدارس القاهرة، مدرسة الجمعية الخيرية الإسلامية، ثم مدرسة السلطان حسين بمصر الجديدة، فمدرسة فؤاد الأول الثانوية، ثم مدرسة رقى المعارف بشبرا، وحصل من الأخيرة على الثانوية العامة.

دخل الكلية الحربية عام ١٩٣٦. وتخرج عام ١٩٣٨. تخرج السادات في الكلية الحربية وألحق بسلاح المشاة بالإسكندرية، وفي عام نفسه (١٩٣٨) نقل إلى =

=منقباد وهناك التقى لأول مره بالرئيس جمال عبد الناصر، وانتقل في أول أكتوبر عام ١٩٣٩ لسلّاح الإشارة، وبسبب اتصالاته بالألمان قبض عليه وصدر في عام ١٩٤٢ النطق الملكي السامي بالاستغناء عن خدمات اليوزباشي محمد أنور السادات.

اقتيد السادات، بعد خلع الرتبة العسكرية عنه، إلى سجن الأجانب ومن سجن الأجانب إلى معتقل ماقوسة، ثم معتقل الزيتون قرب القاهرة، وهرب من المعتقل عام ١٩٤٤ وظل محتبئاً حتى عام ١٩٤٥، حيث سقطت الأحكام العرفية، وبذلك انتهى اعتقاله حسب القانون.

في أثناء فترة هروبه عمل السادات تباغاً على عربية لوري، كما عمل تباغاً ينقل الأحجار من المراكب النيلية لاستخدامها في الرصف، وفي عام ١٩٤٥ انتقل إلى بلدة أبو كبير في الشرقية حيث اشترك في شق ترعة الصاوي.

عام ١٩٤٦ اتهم السادات في قضيه مقتل أمين عثمان، الذي كان يعد صديقاً للإنجليز ومسانداً قوياً لبقائهم في مصر، وبعد قضاء ٣١ شهراً بالسجن حكم عليه بالبراءة، ثم التحق بعد ذلك بالعمل الصحفي، حيث عمل بجريدة المصور، وأخذ في كتابة سلسلة مقالات دورية بعنوان ٣٠ شهراً في السجن بقلم اليوزباشي أنور السادات، كما مارس بعض الأعمال الحرة.

خلال الفترة ١٩٥٣ - ١٩٧٠ تولى أنور السادات العديد من المناصب:

١٩٥٤ عين السادات سكرتيراً عاماً ورئيساً لمنظمة المؤتمر الإسلامي، وقاضياً بمحكمة الثورة. وفي عام ١٩٥٧ عين أميناً عام للاتحاد القومي، حزب الحكومة، وظل بذلك الموقع حتى حل محله الاتحاد الاشتراكي العربي في عام ١٩٦٢. وفي ١٩٥٥ تولى السادات منصب رئيس تحرير جريدة الجمهورية. في عام ١٩٥٧ تولى السادات منصب نائب رئيس مجلس الشعب. في ١٩٦٠ تولى السادات منصب نائب رئيس مجلس الشعب. في ١٩٦١ تولى السادات منصب رئيس مجلس التضامن الأفرو آسيوي. تولى السادات منصب رئيس مجلس التضامن الأفرو آسيوي. في ١٩٦١ وبعد تكوين الجمهورية العربية المتحدة =

= أصبح السادات رئيسًا لمجلس الأمة الموحد. في ١٩٦٢ انضم السادات للجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكي العربي، وصار عضوًا في المجلس الرئاسي. ١٩٦٢ على أثر انفصال سوريا عن الجمهورية العربية المتحدة، عمل السادات رئيسًا مشاركًا للجمعية التأسيسية المكونة من (٢٠٠) عضو التي تقدمت بميثاق العمل الوطني وفي ١٩٦٩ عُيِّن السادات نائبًا لرئيس الجمهورية. عام ١٩٧٠ تولى السادات رئاسة مصر خلفًا للرئيس جمال عبد الناصر. عام ١٩٧١ قاد حركة التصحيح لمسار ثورة ٢٣ من يوليو ١٩٥٢، في ١٥ من مايو ١٩٧١. عام ١٩٧٣ تولى رئاسة الوزارة وكذلك في أعوام ١٩٧٤ و ١٩٨١ عام ١٩٧٣ قاد السادات مصر والعرب نحو تحقيق نصر حرب أكتوبر التي أدت إلى استرداد مصر كامل أراضيها المحتلة. عام ١٩٧٤ اتخذ السادات قرار الانفتاح الاقتصادي، الذي أعاد النظام الرأسمالي للاقتصاد المصري. عام ١٩٧٥ قام السادات بافتتاح قناة السويس بعد تطهيرها من آثار العدوان. عام ١٩٧٧ قام السادات بمبادرة شجاعة من أجل إحلال السلام في الشرق الأوسط، وأعلن في مجلس الشعب المصري أنه على استعداد للسفر إلى إسرائيل وإلقاء خطاب في الكنيست الإسرائيلي، فكانت زيارة القدس في العشرين من نوفمبر ١٩٧٧. عام ١٩٧٨ وقّع الرئيس السادات على إطار السلام لاتفاقية كامب ديفيد بحضور الرئيس الأمريكي جيمي كارتر ورئيس الوزراء الإسرائيلي مناحيم بييجين. عام ١٩٧٨ نال الرئيس السادات مناصفة مع رئيس الوزراء الإسرائيلي مناحيم بييجين جائزة نوبل للسلام للجهود الحثيثة في تحقيق السلام في منطقة الشرق الأوسط. عام ١٩٧٩ وقع الرئيس السادات على إطار السلام النهائي بين مصر وإسرائيل -معاهدة كامب ديفيد- بحضور الرئيس الأمريكي جيمي كارتر ورئيس الوزراء الإسرائيلي مناحيم بييجين. انتهى حكم السادات باغتياله في أثناء الاحتفال بذكرى حرب ٦ أكتوبر عام ١٩٨١، إذ قام خالد الإسلامبولي وآخرون بإطلاق النار عليه في أثناء الاستعراض العسكري. يعد أنور السادات الرئيس الثالث لجمهورية مصر العربية حيث استمر حكمه ما =

حسين الشافعي^(١).

= بين عامي ١٩٧٠ و ١٩٨١. عام ١٩٧٦ أعاد السادات = = الأحزاب السياسية لمصر بعد أن ألغيت بعد قيام الثورة المصرية، حيث أسس الحزب الوطني الديمقراطي وترأسه وشارك في تأسيس حزب العمل الاشتراكي. (١) ولد حسين الشافعي في ٨ فبراير عام ١٩١٨ في مدينة طنطا بمصر. كان والده يعمل مهندسًا في بلدية طنطا ثم المنصورة، وجده حسن الشافعي. تلقى الشافعي تعليمه في مدرسة الفرير الفرنسية وكانت تُسمَّى باسم القديس لويس لمدة ثلاث سنوات، ثم انتقل إلى المدرسة الأميرية وهي مدرسة القاصد الابتدائية في طنطا التي دخلها عام ١٩٢٦ م. استمر في تعليمه الثانوي في المدرسة الثانوية في طنطا، لكنه أتم تعليمه الثانوي من مدرسة المنصورة الثانوية عام ١٩٣٤. التحق حسين الشافعي بالكلية الحربية عام ١٩٣٦، وكانت هذه الحادثة باكورة سخطه على الوجود البريطاني في مصر، وقد كان عبد المنعم رياض من ضمن دفعة الشافعي سافر إلى إنجلترا لمدة ثلاثة أشهر قبيل تخرجه في الكلية الحربية عام ١٩٣٩ م، وهو ذات العام الذي اندلعت فيه الحرب العالمية الثانية، حيث التحق بسلاح الفرسان (السواري آنذاك) وبقي فيه حتى قيام الثورة. التحق الشافعي بتنظيم الضباط الأحرار، سبتمبر عام ١٩٥١ م في إدارة الجيش مع جمال عبد الناصر.. أنهى انتداب الشافعي في إدارة الجيش يوم ٢٠ أكتوبر ١٩٥١، تولى قيادة الكتيبة الأولى للمدركات التي أطاحت بالملكية ليلة الثالث والعشرين من يوليو ١٩٥٢. شغل الشافعي منصب وزير الحربية في ١٩٥٤، وانتقل بعدها بعام ليصبح وزيرًا للشؤون الاجتماعية، ثم عمل وزيرًا للتخطيط، حتى تولى في ١٩٦١ وزارة شؤون الأزهر. وفي هذه الأثناء، شارك في المفاوضات التي سبقت إعلان الوحدة بين مصر وسوريا في فبراير ١٩٥٨. في عام ١٩٦٣، اختاره عبد الناصر لمنصب نائب رئيس الجمهورية، وقد كان الشافعي عضوًا في المحكمة التي حاكمت زعيم =

وشمل القرار إنشاء مكتب للدعاء والتحقيق برئاسة البكباشي
زكريا محيي الدين^(١) وعضوية البكباشي محمد التابعي والبكباشي سامي

= الإخوان المسلمين سيد قطب في منتصف الستينيات. في عام ١٩٦٧ تولى
رئاسة محكمة الثورة، التي حاکمت الضباط الذين انضموا إلى التمرد الذي
قاده = وزير الحربية المصري المشير عبد الحكيم عامر بعيد هزيمة حزيران -
يونيو ١٩٦٧ والذي استمر قرابة الشهرين. ظل الشافعي نائباً لرئيس
الجمهورية، لكن عبد الناصر عين في ١٩٦٩ أنور السادات نائباً أول للرئيس.
وعندما تولى أنور السادات رئاسة الجمهورية عام ١٩٧٠، أبقى على الشافعي
نائباً أول له حتى عام ١٩٧٤. توفي حسين الشافعي في يوم الجمعة ١٨
نوفمبر ٢٠٠٥ عن عمر يناهز ٨٧ عامًا. من ويكيبيديا، الموسوعة.

(١) ولد في ٥ يوليو ١٩١٨. تلقى تعليمه الأولي في أحد كتاتيب قريته، ثم مدرسة
فؤاد الأول الثانوية. التحق بالمدرسة الحربية في ٦ أكتوبر عام ١٩٣٦،
ليخرج منها برتبة ملازم ثانٍ في ٦ فبراير ١٩٣٨. تم تعيينه في كتيبة بنادق
المشاة في الإسكندرية. انتقل إلى منقباد في عام ١٩٣٩ ليلتقي هناك بجمال عبد
الناصر، ثم سافر إلى السودان في العام ١٩٤٠ ليلتقي مرة أخرى بجمال عبد
الناصر ويتعرف بعبد الحكيم عامر. تخرج محيي الدين من كلية أركان الحرب
عام ١٩٤٨، وسافر مباشرة إلى فلسطين، بعد انتهاء الحرب
عاد للقاهرة ليعمل مدرساً في الكلية الحربية ومدرسة المشاة. انضم زكريا محيي
الدين إلى تنظيم الضباط الأحرار قبل قيام الثورة بحوالي ثلاثة أشهر، وكان
ضمن خلية جمال عبد الناصر. شارك في وضع خطة التحرك للقوات وكان
المسئول عن عملية تحرك الوحدات العسكرية وقاد عملية محاصرة القصور
الملكية في الإسكندرية، وذلك في أثناء وجود الملك فاروق
الأول بالإسكندرية. تولى محيي الدين منصب مدير المخابرات الحربية بين
عامي ١٩٥٢ و١٩٥٣، ثم عين وزيراً للداخلية عام ١٩٥٣. أسند إليه =

جاء الحق والبكباشي سيد جاد نائب الأحكام والأستاذ عبد الرحمن صالح رئيس نيابة أمن الدولة يعاونه مصطفى الهلباوي وعلي نور الدين، وتقرر أن تُجرى المحاكمة علنية.

=إنشاء جهاز المخابرات العامة المصرية من قبل الرئيس جمال عبد الناصر في ١٩٥٤. عين بعد ذلك وزيراً للداخلية الوحدة مع سوريا ١٩٥٨. تم تعيينه رئيس اللجنة العليا للسد العالي في ٢٦ مارس ١٩٦٠. قام الرئيس جمال عبد الناصر بتعيين زكريا محيي الدين نائباً لرئيس الجمهورية للمؤسسات ووزيراً للداخلية للمرة الثانية عام ١٩٦١. وفي عام ١٩٦٥ أصدر جمال عبد الناصر قراراً بتعيينه رئيساً للوزراء ونائباً لرئيس الجمهورية. عندما تنحى عبد الناصر عن الحكم عقب هزيمة ١٩٦٧ ليلة ٩ يونيو أسند الحكم إلى زكريا محيي الدين، ولكن الجماهير خرجت في مظاهرات تطالب ببقاء عبد الناصر في الحكم. قدم محيي الدين استقالته بعدها بيومين، وأعلن اعتزاله الحياة السياسية عام ١٩٦٨.

شهد زكريا محيي الدين، مؤتمر باندونج وجميع مؤتمرات القمة العربية والإفريقية ودول عدم الانحياز. ورأس وفد الجمهورية العربية المتحدة في مؤتمر رؤساء الحكومات العربية في يناير ومايو ١٩٦٥. وفي أبريل ١٩٦٥، رأس وفد الجمهورية العربية المتحدة في الاحتفال بذكرى مرور عشر سنوات على المؤتمر الآسيوي - الأفريقي الأول. عرف عن زكريا محيي الدين لدى الرأي العام المصري بالقبضة القوية والصارمة نظراً للهمام التي أوكلت إليه كوزير للداخلية ومديرًا لجهاز المخابرات العامة، وكان يتم الترويج له على أنه يميل للسياسة الليبرالية، كما كان رئيساً لرابطة الصداقة المصرية - اليونانية. توفي زكريا محي الدين عن عمر يناهز ٩٤ عامًا يوم الثلاثاء الموافق ١٥ مايو ٢٠١٢. من ويكيبيديا، الموسوعة الحرة.

وتشكلت ثلاث دوائر فرعية من محكمة الشعب على النحو التالي:

الأولي: برئاسة اللواء صلاح حتاتة.

الثانية: برئاسة قائد الجناح عبد الرحمن عنان.

الثالثة: برئاسة القائم مقام حسين محفوظ ندا.

وبلغ عدد من حاكمتهم محاكم الشعب ٨٦٧ متهمًا. حكمت بالإعدام على سبعة من قادة التنظيم هم:

- ١ - حسن الهضيبي المرشد العام للجماعة.
- ٢ - محمود عبد اللطيف سمكري بإمبابة.
- ٣ - يوسف طلعت تاجر حبوب بالإسكندرية.
- ٤ - هندأوي دوير محام بإمبابة.
- ٥ - عبد القادر عودة محام.
- ٦ - إبراهيم الطيب محام بمكتب عبد القادر عودة.
- ٧ - محمد فرغلي واعظ بالإسماعيلية.

وُخِفَّ الحكم على حسن الهضيبي مرشد الجماعة إلى الأشغال المؤبدة، وأُفرج عنه صحيحاً بعد ذلك.

وحكم على سبعة آخرين من مكتب الإرشاد بالأشغال الشاقة المؤبدة وهم:

- ١ - خميس حميدة. صيدلي بالمنصورة.
 - ٢ - حسنين كمال الدين. أستاذ بكلية الهندسة.
 - ٣ - صالح أبو رقيق. موظف بالجامعة العربية.
 - ٤ - محمد كمال خليفة. مدير مصلحة الطرق والكباري.
 - ٥ - منير الدلة. مستشار بمجلس الدولة.
 - ٦ - محمد حامد أبو النصر. مزارع بمنفلوط.
 - ٧ - عبد العزيز عطية. مفتش بالتعليم.
- وحكم بالأشغال الشاقة خمسة عشر عامًا على كل من:
- ١ - أحمد شريت. واعظ بأسيوط.
 - ٢ - عمر التلمساني. محام.
 - ٣ - حسن الدوح. أعمال حرة.
 - ٤ - سيد قطب. من رجال التربية والتعليم.
- وبرأت محكمة أخرى ثلاثة من أعضاء مكتب الإرشاد من الذين كانوا موالين لعبد الناصر وهم:
- عبد الرحمن البنا.
 - البهي الخولي.
 - عبد المعز عبد الستار.

كانت قسوة الأحكام التي صدرت، في حادث المنشية، سببها أن النظرة إلى محاولة الاغتيال كانت وكأنها مواجهة شاملة بين جماعة تعمل في الخفاء، وبين الثورة ورجالها.

ومن الغريب أن الحكم قوبل باحتجاج شديد، من حكومات سوريا والعراق وباكستان، وتوسطت رؤساء تلك الحكومات، لدى جمال عبد الناصر، ولكنه لم يستجب لأي تدخل أو طلب.

وهو ما جعل أحد الكتاب الأجانب ينتقد المحكمة ورئيسها قائلاً: "أما رئيس المحكمة جمال سالم فقد كان تصرفه أقرب إلى تصرف المدعي العام، كان يقاطع دون حرج إجابات الشهود، إذا لم تعجبه، وكان يضع الكلمات في أفواههم فيقول عليهم ما لم يقوله، وكان أحياناً يستعمل التهديد ليفرض عليهم الإجابة التي يريد" (١).

نُفذ حكم الإعدام في ستة من الإخوان المسلمين المحكوم عليهم بالإعدام يوم ٧ يناير ١٩٥٥. وحضر تنفيذ الحكم الصحفي الفرنسي جون لاكوثير مندوب صحيفة فرانسوار الفرنسية، والصحفي أحمد أبو الفتاح صاحب جريدة المصري وسجل ذلك في كتابه عن جمال عبد الناصر (٢).

(١) ريتشارد ميتشل. الإخوان المسلمون. مكتبة مدبولي عام ١٩٧٧.

(٢) فريد عبد الخالق. في قناة الجزيرة يوم ٧ مارس ٢٠٠٤. برنامج شاهد على العصر.

خلال وجود الإخوان في السجون وقع حادث كان له أثر كبير في نظرة أعضاء جماعة الإخوان المسلمين للدولة، واقتنعوا تمامًا أن الدولة ستقوم بتصفيتهم في السجون.

ففي يونيو ١٩٥٧ امتنع السجناء عن الخروج من الزنازين للعمل في تكسير الصخور في ظل الظروف الجوية البالغة الحرارة، وكان خوفهم من أن تقوم الشرطة بدفنهم وسط الرمال والمحاجر، وحدثت حالة تمرد في السجن كان من نتيجتها أن لقي ٢١ من رجال الإخوان مصرعهم.

هذا الحادث ألقى بظلال كثيفة على أعضاء جماعة الإخوان المسلمين في السجون، كما أثر تأثيرًا بالغًا في عقلية المفكر الإخواني سيد قطب.

فقد اعتقد اعتقادًا راسخًا أن حراس السجون قد نسوا الله تمامًا، وأنهم قد تخلوا عن أبسط مبادئ العدالة الإنسانية التي نادى بها القرآن الكريم، وهم بهذا أصبحوا خارجين عن الإسلام، ولم يعودوا مسلمين، أي أنهم كفروا بالله.

كما تعززت لديه قناعة راسخة لا تقبل التغير أن الإخوان المسلمين وحدهم المسلمون الحقيقيون^(١).

وفي خلال عام ١٩٥٧ اجتمع بعض شباب الإخوان، منهم علي عشاوي وأحمد عبد المجيد وآخرون بعضهم من الصعيد، واتفقوا على

(١) كاريان المغربي. الإخوان المسلمون من حسن البنأ إلى سيد قطب.

إعادة إحياء تنظيم الإخوان المسلمين. واتفقوا على إعادة تشكيل خلية على النحو التالي:

- ١- علي عشاوي - الأمير.
- ٢- أمين شاهين - مسئول عن النواحي المالية.
- ٣- أحمد عبد المجيد - المعلومات.
- ٤- وضع برنامج دراسي تربوي.
- ٥- السرية التامة مع الحذر الشديد في التحرك والاتصالات.
- ٦- عدم التقيد بالتقسيم الجغرافي لحركة كل منا، والاتصال بمن يعرف في أي مكان بمصر .
- ٧- الاتصال بقيادات الإخوان، بالذي يعرفه كل منا في محاولة جس النبض في العمل وعدم المصارحة إلا بعد التيقن من رغبته في العمل.
- ٨- استبعاد أي أخ سبق له التأييد مهما كان استعداده، كذلك استبعاد انضمام أي شخص فيه شك ولو ١٪.
- وبدؤوا الدعوة بين من يعتقدون انتماءهم السابق للإخوان.
- إلا أنه لم يتحمس أحد للانضمام إليهم من قدامى التنظيم.
- وخلال عام ١٩٦٢ كانت هناك خلية أخرى في الدقهلية يقودها المدرس علي عبد العال. كانت لها أهداف خلية الصعيد.
- تقابلت الخليتان.

وتم الاجتماع بمنزل علي عشاوي بشبرا بالقاهرة، وحضر عن
خلية الدقهلية:

- عبد الفتاح إسماعيل .

- محمد فتحي رفاعي .

ومن خلية الزيتون:

- أحمد عبد المجيد .

- علي عشاوي .

واتفقوا على إعادة تشكيل التنظيم.

وقد تم لهم ذلك، وتكررت اللقاءات، وخلال أحد تلك اللقاءات
عرض أحد أعضاء خلية الدقهلية فكرة اغتيال عبد الناصر، وقال إنه
يوجد من عشرين إلى ثلاثين فرد، وكلهم مستعدون للشهادة، بقتل
جمال عبد الناصر، وعارض أعضاء خلية الزيتون الفكرة.

ولكنهم عرفوا منهم بعض الأمور المتعلقة بالتنظيم. وهي:

- أنهم على صلة بالأستاذ المرشد حسن الهضيبي - رحمه الله -

واستأذنه في العمل فوافق، وبالتالي يعتبرون عملهم شرعياً لأنه موثق
من القيادة الشرعية للجماعة .

- أنهم على صلة ببعض الإخوان في الخارج.

- يوجد لديهم بعض المال من الإخوان بالخارج، مرصود للعمل

الإخواني في مصر.

- يوجد تحرك مماثل بالإسكندرية والبحيرة وهم على اتصال به والتفاهم معهم للدمج وتوحيد العمل.
- أنهم (خلية الدقهلية) على صلة بالإخوان بالسجون خاصة الأستاذ سيد قطب.
- وتم الاتفاق على الاجتماع بمنزل عبد الفتاح إسماعيل بكفر البطيخ بدمياط.
- وبالفعل تقابلوا هناك. وتدارسوا الموقف، وتم توزيع الاختصاصات على النحو التالي:
- الشيخ عبد الفتاح إسماعيل، تاجر. مسئول عن دمياط وكفر الشيخ وشرق الدلتا:
- الاتصال بالأستاذ المرشد.
- الاتصال بالأستاذ سيد قطب بالسجن.
- التفاهم مع إخوان الإسكندرية والبحيرة ومعه الشيخ فتحي رفاعي. مسئول عن النواحي المالية: من حيث مصادرها ومصارفها.
- الشيخ محمد فتحي رفاعي - مدرس بالمعاهد الأزهرية، (مسئول عن وسط الدلتا) الدقهلية، الغربية، المنوفية، ومسئول عن وضع البرامج الدراسية والتربوية.
- علي عشاوي. موظف بشركة الأساسات. سميلكس، مسئول عن القاهرة والجيزة. مسئول عن التدريبات الرياضية. الاتصال بالإخوان بالخارج.

- أحمد عبد المجيد .موظف بإدارة كاتم أسرار حربية. مسئول عن الوجه القبلي (الصعيد .مسئول عن المعلومات).

مارس كل مسئول عمله في دائرة اختصاصه، وتم تسليم كل شخص كشفًا بأسماء الذين يتبعونه وتقع إقامتهم تحت إمرة منطقة أخرى، وتم ذلك بالتدريج وعلى مراحل، وبصورة حذرة مع الحرص الشديد.

هذا مع توزيع الإخوان في أسر من ثلاثة إلى خمسة أشخاص، لهم أمير يتصل بمسئول البلدة، والذي بدوره يتصل بالمسئول الذي يليه، وهكذا حتى مسئول القيادة.

وقد تم توحيد الاتصال بالخارج مع الدول العربية عن طريق علي عشاوي في مصر وعن طريق محيي الدين هلال بالخارج حيث يقوم هو بالاتصال بالإخوان المصريين وغيرهم خارج مصر .

كان الاتصال بينهم بثلاث وسائل منها سفر علي عشاوي للخارج، ومنها إرسال مندوب من الخارج من غير المصريين كموفد مع تغطية حالته من حيث الاتصال، والوصول ومظهره العام وكلمة السر وما إلى ذلك من احتياطات الأمن اللازمة^(١).

(١) أحمد عبد المجيد، الإخوان وعبد الناصر: القصة الكاملة لتنظيم ١٩٦٥م.

www.ikhwanwiki.com/index.php%3Ftitle%...

وفي عام ١٩٦٠ أصدر الرئيس جمال عبد الناصر قرارًا بالإفراج عن كل المسجونين من الذين كانت قد صدرت ضدهم أحكام من الإخوان المسلمين، وتم صرف جميع مستحقاتهم بأثر رجعي بموجب قانون جرى استصداره من مجلس الأمة، ينص على أن تعاد لجميع المفرج عنهم حقوقهم كاملة، وأن يعودوا إلى وظائفهم بمن فيهم أساتذة الجامعات.

في ١٩٦٠ بدأ بعض المحكوم عليهم من جماعة الإخوان المسلمين في الخروج من السجون بعد قضاء مدة العقوبة.

وظل الإفراج عنهم يتوالى.

ومع حلول عام ١٩٦٤ كان جميع المحكوم عليهم قد خرجوا، حتى هؤلاء الذين لم يتموا العقوبة.

بدأ المفرج عنهم من جماعة الإخوان يتواصلون فيما بينهم، بعد خروجهم من السجن، وشرعوا في عقد لقاءات تجذب الشباب، وتحولت تلك اللقاءات تدريجيًا إلى تدريبات للياقة البدنية، كما قاموا بالعمل الدعوي الإسلامي من الجمعيات الدينية المسالمة، مثل الجمعيات الشرعية المنتشرة في كل أنحاء البلاد، وجمعيات العشيرة المحمدية، والدعوة والتبليغ، وأنصار الكتاب السنة، وبدؤوا في التغلغل في تلك الجمعيات والسيطرة عليها، واستغلال مقارها في عمليات اللقاءات المنظمة والتدريب على اللياقة البدنية وبعض الأعمال الإرهابية.

وفي نفس الوقت بدأت عمليات الاتصال بالخارج التي قادها الدكتور سعيد رمضان^(١) زوج ابنة الشيخ حسن البنا، بحكم عمله سفيراً متجولاً بالأردن تابعاً للمؤتمر الإسلامي ومنظمة حلف بغداد، وقد أقام في سوريا فترة ثم لبنان، ومنها تمكن من الاستقرار في سويسرا عام ١٩٥٨. وتمكن هناك من تأسيس المركز الإسلامي بجنيف عام ١٩٦١.

كما تمكن الدكتور سعيد رمضان من خلال موقعه الدبلوماسي الذي يشغله في المؤتمر الإسلامي، من تشكيل جماعة اسمها جماعة مصر الحرة، ضمت بعض المصريين بالخارج، وقام بجمع حوالي ٢٥٠ ألف جنيه إسترليني من الملك سعود بن عبد العزيز ملك المملكة العربية السعودية، ووصل الأمر إلى إرسال سيارة خاصة لنسف القطار الذي

(١) واحد من الرعيل الأول من قيادات جماعة الإخوان المسلمين وزوج ابنة الإمام حسن البنا والسكرتير الشخصي له، ومن قادة الإخوان في أوروبا وأحد الإخوان الأوائل المؤسسين للعمل الإسلامي في أوروبا وألمانيا علي وجه الخصوص قاد متطوعي الإخوان المسلمين في حرب فلسطين عام ١٩٤٨ م، رحل إلى جنيف في عام ١٩٥٨ ودرس الحقوق فيها. وأسس في ألمانيا ما أصبحت واحدة من المنظمات الإسلامية الثلاث هناك، الجمعية الإسلامية في ألمانيا، التي ترأسها من ١٩٥٨ إلى ١٩٦٨. وأحد مؤسسي رابطة العالم الإسلامي.

وهو والد الداعية طارق رمضان، والداعية هاني رمضان رئيس المركز الإسلامي في جنيف، وأيمن وبلال وياسر وأروة، حكم عليه القضاء المصري غيابياً بالإعدام لمشاركته في مؤامرة اغتيال الرئيس جمال عبد الناصر.

يستقله جمال عبد الناصر ومرافقوه، وقد ثبت أن مخبرات حلف شمال الأطلسي كانت تنسق معلوماتها باستمرار وبطريقة منظمة مع المخابرات الإسرائيلية^(١).

بدأ التفكير في هذه الفترة، في إدخال بعض الأشخاص، ممن يعتنقون فكر الإخوان، كضباط في القوات المسلحة، وقد تم فعلاً إدخال عدد منهم للكلية الحربية، وتم تخريجهم وتوزيعهم على بعض أسلحة الجيش، فيما عدا واحداً كان لا يزال طالباً بالكلية الحربية عند الاعتقالات واسمه فتحي عبد الحق، وتم الاتصال ببعض الإخوان، بالجيش والشرطة والذين كانوا شباباً في ذلك الوقت.

تم عمل معسكرين للتدريب على ساحل جمصة بمحافظة الدقهلية، وآخر بمنطقة نائية في بلطيم بمحافظة كفر الشيخ.. على البحر كذلك. وذلك للتدريب على بعض أنواع الرياضة البدنية، كالمشي وتمارين السويدي والمصارحة اليابانية، والقيام بالرحلات، وكان يشرف على هذا الجانب مجدي عبد العزيز وعلي عشاوي، ووضعوا في الاعتبار عند الحاجة التدريب على استخدام الأسلحة.

وقد تم إنشاء قسم للمعلومات، والاستعانة بالكتب المتداولة في السوق، والتي بها قصص وحوادث عن الجاسوسية والاستخبارات، وكذا الكتب البوليسية. وتم التدريب على بعض العمليات، مثل

(١) كاريان المغربي. الإخوان المسلمون من حسن البنا إلى سيد قطب.

عمليات المراقبة وكشفها، والإخفاء والتخفي التمويه، واستعمال الشفرة البسيطة اللازمة عند الحاجة، واستعمال الأسماء الحركية للأشخاص والأشياء^(١).

في مايو ١٩٦٤ أُفرج عن سيد قطب من السجن بإفراج صحي.

وقد أرسل الرئيس العراقي عبد السلام عارف، سفيره بالقاهرة إلى الأستاذ سيد قطب مهنيًا له لخروجه من السجن بالإفراج، وعرض عليه الانتقال إلى العراق، والعمل مستشارًا للرئيس عبد السلام عارف، فاعتذر سيد قطب للسفير^(٢).

وبمجرد خروجه بدأ في إحياء التنظيم من جديد، وبدأت عملية التسليح والتجهيز للصدام مع الثورة.

وبدأت عملية تصنيع المتفجرات وتجربتها في صحراء أبي رواش، كما تم الاتصال ببعض عناصر الإخوان المسلمين في السودان، وتم الاتفاق على إحضار أسلحة من جنوب السودان وتهريبها عبر قبائل البشارية التي تعبر الحدود بين مصر والسودان وتخزينها في قرية دراو التابعة لمركز إدفو بمحافظة أسوان.

وبدأت الجماعة في إعداد خطة المواجهة، والتي تتلخص في اغتيال كبار الشخصيات السياسية المؤثرة في دولا ب الحكم، ومنها الرئيس

(١) المصدر السابق.

(٢) المصدر السابق.

جمال عبد الناصر، والمشير عبد الحكيم عامر، وزكريا محيي الدين، وعلي صبري، وتخریب بعض المنشآت المهمة التي يمكن أن تُحدث خللاً وفراغاً وارتباكاً في الدولة مثل مبنى الإذاعة والتلفزيون ومحطات الكهرباء لإحداث إضرار يمكن أن يفيد في تغطية عملية التحرك، والقناطر الخيرية لإغراق الدلتا، غير أن سيد قطب اعترض على اغتيال شخصيات أخرى خلاف جمال عبد الناصر^(١).

كان الشيخ سيد قطب قد تعرض لتعذيب شديد لا يطيقه بشر في مرحلة ما قبل المحاكمة، وعندما حُكم عليه بالسجن المؤبد كانت حالته الصحية قد تدهورت مما استدعى وجوده بالمستشفى للعلاج.

قضى سيد قطب في مستشفى ليان طرة عشر سنوات. كانت فترة وجوده في المستشفى مفيدة له.

فقد كان يلتقي أثناء وجوده في المستشفى بكثير من أعضاء جماعة الإخوان المسلمين شباباً وشيوخاً، ويتبادل معهم الآراء. كما أتاحت له تلك الفرصة الانفراد بنفسه والقراءة والاطلاع والتأليف. وتكوّنت لديه فكرة خلص فيها من كل هذا إلى أن الدين في معناه هو نظام حكم، وبما أن الدين يكون خالصاً لله تعالى، فيجب أيضاً أن يكون نظام الحكم بالتالي خاضعاً لله تعالى، ولا يخضع لبشر أبداً كانت قدراته، ويكون حُكماً إسلامياً خالصاً بمقتضى الشرع الإسلامي.

(١) علي عشاوي. التاريخ السري لجماعة الإخوان المسلمين. مذكرات دار الهلال.

كما اعتقد الشيخ سيد قطب أن الحركة الإسلامية تواجهه موقفًا يقترب كثيرًا، ويتشابه من الحالة التي كانت عليها البشرية عندما جاء إليها الإسلام لأول مرة.

وعلى ذلك ينبغي إعادة تربية الإخوة في الجماعة الإسلامية باعتبارهم العصبية المؤمنة الوحيدة التي تمتلك العقيدة الدينية الكافية لمواجهة المجتمع الجاهلي^(١).

وبتلك النظرية التي توصل إليها الشيخ سيد قطب تأسس أخطر مبدأ في الفكر الديني وهو مبدأ الحاكمية. تلك النظرية التي توصل إليها الشيخ سيد قطب، قدّر لها أن تلعب دورًا هائلًا في تاريخ مصر المعاصر، بل على امتداد العالم كله حتى اليوم.

وقد حاول المستشار حسن الهضيبي الذي أصبح مرشدًا عامًا لجماعة الإخوان المسلمين أن يخفف من غلواء أفكار سيد قطب في كتابه الشهير "دعاة لا قضاة". وقد فند في هذا الكتاب كل ادعاءات سيد قطب التكفيرية.

كانت هناك خطط نفّذها الإخوان المسلمون، لإدخال بعض عناصرهم في القوات المسلحة، عن طريق الالتحاق بالكلية الحربية، كما حاولوا اختراق الشرطة أيضًا بالأسلوب نفسه، يُضاف إلى ذلك تجنيد عدد لا بأس به من شباب الجماعات، خاصة في الكليات العملية،

(١) شريف يونس. سيد قطب والأصولية الإسلامية. طيبة للدراسات والنشر.

وخاصةً كليتي العلوم والهندسة، التي يمكن لعناصرها فيها أن يتمكنوا من إعداد المتفجرات بأسر الطرق، كما كان داخل التنظيم قسم لتجميع المعلومات يتولى مسؤوليته أحمد عبد المجيد الموظف بإدارة كاتم أسرار حربية بوزارة الحربية، كما أجمعت قيادات التنظيم على اختيار سيد قطب لتولي رئاسة هذا التنظيم الجديد، وتم الاتصال به داخل السجن وأعرب عن موافقته، وقدم لهم كتابه (معالم على الطريق)، ونشط في بناء التنظيم وتوسيع بنائه وقواعده بعد خروجه من السجن.

في ٧ أغسطس ١٩٦٥ كان الرئيس جمال عبد الناصر يتحدث إلى الطلبة العرب في موسكو خلال زيارة كان يقوم بها للاتحاد السوفيتي، وأعلن في هذا الحديث عن كشف مؤامرة جديدة للإخوان المسلمين. فقال:

- بعد أن رفعنا الأحكام العرفية منذ سنة وصفينا المعتقلات، وأصدرنا قانوناً لكي يعودوا إلى أعمالهم نضبط مؤامرة وسلاحاً وأموالاً وصلت إليهم من الخارج، وهذا دليل على أن الاستعمار والرجعية يشغلوا من الداخل.

وتوالى بعد ذلك كشف تفاصيل المؤامرة..

كانت نقطة البداية في الكشف عن التنظيم الإخواني هي رصد بعض مجموعات التنظيم الطليعي التابع للاتحاد الاشتراكي في محافظة الدقهلية نشاطاً لعناصر من الإخوان أخذ شكل جمع تبرعات، قيل إنها لعائلات غير القادرين منهم، لكن اتضح أن هذه التبرعات، بعد متابعة هذا

النشاط، كانت تستهدف تجنيد عناصر جديدة ليس لها تاريخ سابق في جماعة الإخوان المسلمين أو في سجلات أجهزة الأمن، وتبيّن بعد ذلك أن هذا النشاط لا يقتصر على محافظة الدقهلية وحدها، بل تبعه إلى عدد من المحافظات الأخرى.

والحقيقة أن الرئيس عبد الناصر عندما تلقى معلومات التنظيم الطليعي، طلب تأكيدها عن طريق أجهزة الأمن، التي لم يكن لديها مؤشرات عن هذا النشاط، وبناء على ذلك شكّلت مجموعة عمل خاصة من شعراوي جمعة وسامي شرف وحسن طلعت لتلقي المعلومات وتحليلها، كما تم التنسيق مع شمس بدران فيما يتعلق بالقوات المسلحة.

وبعد إجراءات التنسيق التي تولت المتابعة بشكل جدي ودقيق ورصد كل تفصيلاته، وكان كتاب سيد قطب (معالم على الطريق) قد صدر، لكن مشيخة الأزهر الشريف طلبت مصادرة الكتاب لما يحويه من أفكار جديدة مستوردة ومستوحاة من تعاليم أبي الأعلى المودودي الباكستاني، وبعبارة مختصرة فقد قام على فكره تكفير الحاكم والمجتمع وتغريبه، بما يشمل استباحة التخلص من الأنظمة التي لا تتماشى في الحكم مع هذه التعاليم والمبادئ، وبعد اطلاع الرئيس عبد الناصر على الكتاب طلب السماح بطبعه وتداوله في سوق الكتاب مع المتابعة بالنسبة لتوزيعه، وقد ثبت أن الكتاب قد أُعيد طبعه في أربع طبعات على مدى قصير ودون إعلان أو دعاية للكتاب، وعندما قُدّم التقرير إلى الرئيس كان قراره وتحليله أنه مع تزايد التوزيع وإعادة الطباعة فهذا

يعني شيئاً واحداً فقط هو أن هناك تنظيمًا وراء هذا العمل، وبدأت أجهزة الأمن تتابع هذا النشاط بالنسبة للمشتريين والموزعين ومن يحصلون على الكتاب.. إلخ.

وكان هناك أيضًا وفي الوقت نفسه، تكاليفات للتنظيم الطليعي بمتابعة هذا الموضوع جماهيريًا وسياسيًا، وكانت كل البيانات تجمع وتعرض على اللجنة الخاصة التي تولت تحليلها^(١).

وحدث أنه أثناء قيام الرئيس جمال عبد الناصر بزيارة الجامع الأزهر في شهر أغسطس ١٩٦٥ اكتُشف وجود شخص يحمل مسدسًا، ويندس بين صفوف المصلين، وكان ذلك قبل وصول الرئيس فُقْبُض عليه وبدأ التحقيق معه. كذلك أفادت المعلومات عن نشاط مكثف يقوم به سعيد رمضان وهو من قادة الإخوان المسلمين، وكان هاربًا ومقيمًا في ألمانيا، وأنه دائم التنقل بين مقر إقامته وبירות وجدة وطهران - إيران الشاه - وبعض العواصم الأوروبية الأخرى وكان وقتها يحمل جواز سفر دبلوماسيًا أردنيًا.

وكانت جماعة مصر الحرة التي يقودها أحمد أبو الفتح^(٢) - من

(١) سامي شرف. الإخوان المسلمون ورقة دائمة في يد المخابرات الأمريكية.
<http://www.ouregypt.us/aricalfirstpage/s.sharaaaaaaaaaaaaaaaaaaf.html>

html

(٢) كاتب وصحفي مصري من مواليد سنة ١٩١٧. تخرج في كلية الحقوق. اشتغل وكيلاً للنائب العام، ثم اشتغل في صحيفة الوفد مع شقيقه محمود أبو الفتح. =

زعماء حزب الوفد في مصر، والذي كان يقيم متنقلاً بين سويسرا وفرنسا - قد حصلت على مبلغ مائتين وخمسين ألف جنيه إسترليني، ووقع خلاف بين هذه الجماعة من جانب، وبين سعيد رمضان من جانب آخر، حول أسلوب اقتسام هذا المبلغ بعد أن كان الطرفان قد شكلا جبهة عمل واحدة للعمل ضد نظام ثورة يوليو ١٩٥٢ والرئيس جمال عبد الناصر خاصةً.

وكانت الترجمة العملية لهذه الأفكار المنحرفة هي وضع مخطط لصنع المواد الحارقة والناسفة وجمع المعلومات، كما وُضعت خطط لنسف العديد من الكباري والقناطر وبعض المصانع ومحطات توليد الكهرباء ومطاري القاهرة والإسكندرية والمبنى الرئيسي لمصلحة التلغونات ومبنى ومحولات الإذاعة والتلفزيونات.

كان هدف المخطط الإخواني الجديد هو إحداث شللٍ عام في جميع المرافق وقد أعدوا خرائطها التي تم ضبطها مُبيناً عليها البيانات التي تفيد أسلوب التدمير والتخريب وكيفيته.. كما شمل المخطط أيضاً تنفيذ موجه من الاغتيالات تبدأ بالرئيس جمال عبد الناصر وكبار المسؤولين وغيرهم كما ذكرت آنفاً.

= عمل رئيساً لتحرير صحيفة المصري من سنة ١٩٤٦ إلى سنة ١٩٥٤. غادر مصر إلى أوروبا ورجع مصر سنة ١٩٧٤. عمل في صحف الأهرام وأخبار اليوم. كان من قادة حزب الوفد المصري التاريخيين. توفي في مارس ٢٠٠٤.

شملت هذه القضية أيضًا تخطيطًا ضُبط كان هدفه اغتيال الرئيس جمال عبد الناصر أثناء تحركه في أي موكب رسمي في القاهرة أو في الإسكندرية علاوة على خطة أخرى لنسف القطار الذي كان يستقله الرئيس عبد الناصر في طريقه للإسكندرية للاحتفال بعيد الثورة، وخطة ثالثة لاغتياله وهو في طريقه إما إلى منزله في منشية البكري وإما في طريقه إلى قصر القبة، وقد ضُبطت فعلاً هذه المحاولة باكتشاف محاولة وضع متفجرات في إحدى بالوعات المجاري في شارع الخليفة المأمون.

لم يكن هذا المخطط (إخوانيًا) خالصًا بل شاركت فيه قوى دولية كان أبرزها حلف بغداد، وتنسيق استخبارات الحلف مع الموساد الإسرائيلي، وكان يشرف على التخطيط مع الإخوان المسلمين لجنة داخل الحلف تسمى، لجنة مقاومة النشاط المعادي. والحقيقة أنه لم تنقطع الاستخبارات المركزية الأميركية عن محاولات التدخل في الشأن المصري للثورة اعتبارًا من ١٩٥٢ إلا أنه في سنة ١٩٦٥ بصفة خاصة قد تم الكشف عن أكثر من قضية كان للاستخبارات المركزية الأميركية يد فيها^(١).

(١) سامي شرف. الإخوان المسلمون ورقة دائمة في يد المخابرات الأمريكية.
<http://www.ouregypt.us/aricalfirstpage/s.sharaaaaaaaaaaaaaaaaaaf>.

في يوليو ١٩٦٥ أصدر سيد قطب تعليماته بتنفيذ الخطة واغتيال بعض المسؤولين عن الحكم، وفي مقدمتهم جمال عبد الناصر، وتخريب المنشآت الحيوية. وكان ينقص الخطة كيفية التصرف بعد انهيار الحكم. ومن الذي سوف يحكم؟

لم تكتشف أجهزة الأمن التنظيم والاستعدادات التي تجري فيه، ولكن الاكتشاف جاء عن طريق الكرمليين والمخابرات السوفيتية التي كانت علاقتها في ذلك الوقت وطيدة مع المخابرات المصرية. أبلغت المخابرات السوفيتية الرئيس جمال عبد الناصر بالمؤامرة التي يدبرها الإخوان المسلمون في أثناء وجوده في زيارة لموسكو في أغسطس ١٩٦٥، كان جمال عبد الناصر في ذلك الوقت في اجتماع مع المبعوثين المصريين هناك، وأبلغهم بوجود المؤامرة التي يتم تدبيرها بمعرفة الإخوان المسلمين^(١).

وهناك رواية أخرى للواقعة رواها شمس بدران في مذكراته التي نشرتها صحيفة السياسة الكويتية في مارس عام ٢٠١٤، أنه في يوليو عام ١٩٦٥ تلقت التحريات العسكرية بلاغاً من سائق شاحنة يُدعى الشيشيني، وكان مشتركاً في عملية اغتيال أمين عثمان مع الرئيس السادات والقيادي الإخواني حسين توفيق، وقد قال الشيشيني في بلاغه: إن توفيق حصّنه على المشاركة في اغتيال جمال عبد الناصر، لأن

(١) كاريان المغربي. الإخوان المسلمون من حسن البناء إلى سيد قطب.

نهجه هو الوحدة العربية كيفما كان وبأي شكل، وطلب توفيق من الشيشيني شراء قنابل يدوية وبعض الأسلحة استعدادًا للعملية.

وبمجرد علم جمال عبد الناصر بالمعلومة، استدعى العقيد شمس بدران عبر مكالمة هاتفية، على وجه السرعة، وفي لقاءهما طلب منه الرئيس تحمل مسؤولية رئاسة جهاز البحث الجنائي العسكري، الذي تم إنشاؤه خصيصاً للتحقيق في مؤامرة اغتيال عبد الناصر التي خططت ودبرت لها خلية سرية تابعة لجماعة الإخوان المسلمين، إلى جانب تنظيم مسلح آخر كان غاية في التعقيد أشرف عليه الداعية الإخواني الشهير "سيد قطب".

يقول بدران في مذكراته: المصادفة وحدها كشفت المخطط الإخواني الذي لو لم يتم إحباطه، لكانت مصر كلها مرشحة للسقوط في دوامة العنف والفوضى، خاصة أن التنظيم كان قد نجح في تجنيد إسماعيل الفيومي، وهو رقيب بالحرس الجمهوري، حيث كان مدرباً على عملية الاغتيال، ووافق على القيام بمهمة تصفية عبد الناصر، إلا أنه قد خائنه شجاعته في اللحظات الأخيرة، وفي يوليو ١٩٦٥، تلقت التحريات العسكرية بالإسكندرية بلاغاً من سائق لوري يدعى الشيشيني يكشف مؤامرة اغتيال عبد الناصر، تبين صدق البلاغ، وتم ضبط صناديق القنابل والسلاح وطلب عبد الناصر مقابلة السائق المبلغ الشيشيني، وشكره وأمر بتعيينه في هيئة قناة السويس، كما أهده سيارة لوري من إنتاج شركة النصر الشهيرة.. أما خلية سيد قطب، فقد جند لها

عشرات الشباب من المهندسين والأطباء والعمال، وغيرهم من الفئات الإخوانية على مستوى عشر محافظات، وضعوا مخططاً لتفجير عشرات المنشآت والكباري والهيئات واغتيال عدد من الشخصيات السياسية في مقدمتهم جمال عبد الناصر، ثم بعدها تستولي على الحكم، وتعلن تطبيق الشريعة الإسلامية. ويواصل شمس بدران قائلاً: كنتُ في ذلك الوقت أعمل نائباً لرئيس جهاز الأمن القومي، وكان عبد الناصر لا يثق بالأجهزة المدنية من شرطة إلى نيابة، ويتشكك في طريقة عملها، هنا قفزت إلى ذهن عبد الناصر فكرة أن يتم إنشاء وحدة تحقيق جنائية تابعة للشرطة العسكرية تحت رئاستي للقيام بالتحقيق في القضية، نظراً لخطورتها على الأمن القومي المصري. وبالفعل استطعنا التوصل إلى العنصر النشط في الخلية، وكان مهندساً زراعياً بمنطقة إمبابة، ومن خلال مراقبته، علمنا أنهم يجتمعون كل يوم جمعة بمنزله بعد صلاة العشاء، وبالفعل دخلت الفرقة المكلفة بعملية القبض على المجتمعين من باب خلفي للمنزل، بعد التنسيق مع الجهات الأخرى لقطع الكهرباء عن الحي الموجود به المنزل.

وقال إنه تم إلقاء القبض على كل المشاركين في الاجتماع الذين كانوا مقدمة الخيط للإيقاع بباقي أطراف المؤامرة، ومن خلال اعترافات المجموعة التي تم القبض عليها تبين أن الخلية الصغيرة ليست سوى رأس مخطط لجيش كبير من التابعين منتشرين في الدقهلية والشرقية، وأن هناك تقسيم أدوار بين أصحاب الفكر والمخططين ثم المنفذين،

والأخطر تبين أن صاحب الفكرة الرئيسية هو سيد قطب الذي سبق اتهمه في حادث المنشية بالإسكندرية التي استهدفت اغتيال جمال عبدالناصر عام ١٩٥٤، ثم أفرج عنه عبد الناصر نفسه لأسباب صحية. وبالفعل تم القبض على أطراف المؤامرة وإيداعهم السجن الحربي، ولأن سيد قطب كان يعاني أمراضًا خطيرة، لذلك حرصتُ على أن يتم التحقيق معه من خلالي شخصيًا، وكنتُ أتعامل مع هذا الرجل بكل احترام وتقدير، ولم يحدث له أي تعذيب أو إكراه أو حتى مجرد تخويف من جانبي أو من ناحية فريق المحققين، بل إن جلسات التحقيق كان تتوقف حسب مواعيد تعاطيه الدواء أو ظروفه الصحية. وبعد نقاش طويل مع سيد قطب اعترف بكل شيء بدون أية ضغوط، وطلب أن يكتب بنفسه القصة الكاملة للقضية من وجهة نظره، ملتمسًا في نهايتها العفو من رئيس الجمهورية، ووفقًا للمستندات فإن إجمالي عدد المتهمين وصل إلى ٥ آلاف متهم، أما الذين ثبتت مشاركتهم في التخطيط والتنفيذ وإخفاء الأسلحة فلم يزد عددهم على ٥٠٠ متهم، وبعد الانتهاء من التحقيقات تم الإفراج عن جميع المتهمين باستثناء المتورطين، وفي هذا السياق لا أنكر أننا اضطررنا إلى استخدام القسوة مع بعض المتهمين، حتى ننتزع منهم الاعترافات بأدوارهم في المؤامرة، وخصوصًا أن أغلبهم كانوا من المتشددین، بل إنني عندما سألت أحدهم إن تدمير السدود سوف يغرق مصر وشعبها بمن فيهم أقاربك، قال لي: إن من لا يؤمن بتطبيق شرع الله، فإن الموت يجب أن يكون من نصيبه، وبرغم ثقتي بتورط سيد قطب ودوره المحوري في المؤامرة فإنني

رفضت طلب عبد الناصر بإعدامه نظرًا لظروفه الصحية ومكانته الدينية، والحقيقة أن هذا لم يكن رأيي وحدي، بل شاركني فيه زوجة الرئيس عبد الناصر وعدد من المقربين منه، وكذلك عدد كبير من زعماء العالمين العربي والإسلامي، حيث تلقى عبد الناصر اتصالات ونداءات من أغلب القادة العرب والمسلمين، طالبوا خلالها بإبعاده عن مصر، أو تخفيف حكم الإعدام، لكن جمال عبد الناصر ضرب بكل هذه النداءات عرض الحائط، وتمسك بقرار إعدامه، والسبب في ذلك يرجع إلى أن الرئيس سبق أن أفرج عنه في قضية المنشية بالإسكندرية، مما اعتبره قد استنفد ما لديه من رصيد التسامح والعفو، وخصوصًا أن المؤامرة كانت تستهدف حياته، وفي ٣٠ أكتوبر ١٩٦٥ أخطرت نيابة أمن الدولة العليا أن جماعة الإخوان المسلمين، قامت بإعادة تنظيم نفسها تنظيمًا مسلحًا، بغرض القيام بعمليات اغتيال للمسؤولين تعقبها عمليات نفس وتدمير للمنشآت الحيوية بالبلاد. هادفة من وراء ذلك الاستيلاء على الحكم بالقوة، وإن التنظيم يشمل جميع مناطق الجمهورية ويتزعمه سيد قطب.

كان قطب قد تم الإفراج عنه بوساطة عراقية، قام بها الرئيس العراقي عبد الكريم قاسم في أثناء زيارته للقاهرة عام ١٩٦٥.

وقد تم كشف التنظيم بالمصادفة، عبر إبلاغ الشرطة العسكرية والمباحث الجنائية العسكرية، أنها ألقت القبض على مجند، وهو يتفاوض لشراء أسلحة من أحد زملائه بالإسكندرية، وعلى الفور تم القبض

عليهما، واعترفا بأن هذه الأسلحة لصالح عدد من قادة الإخوان المسلمين، ثم توالى الاعترافات، وقُدّم المتهمون إلى المحاكمة.

وفي ١٨ أغسطس ١٩٦٥ تم القبض على تنظيم الإخوان المسلمين، وقدمتهم نيابة أمن الدولة إلى المحاكمة بالقضية رقم ١٢ لسنة ١٩٦٥. أحال الرئيس جمال عبد الناصر القضية إلى المحكمة العسكرية برئاسة الفريق الدجوي المعروف بقسوته الشديدة.

خلال فترة المحاكمة نشطت أجهزة الإعلام في التشهير بسيد قطب وشككت في سلامة عقله، وبث التلفزيون المصري عدة أحاديث مع قادة التنظيم طوال شهر أكتوبر.

واشتركت الأجهزة الدينية الرسمية في التشهير بالتنظيم. فقد أعدّ رئيس لجنة الفتوى بالأزهر الشريف تقريراً عن كتاب "معالم على الطريق" لسيد قطب، اتهمه فيه بأنه يردد فكر الخوارج ويزعم لنفسه الهيمنة الإلهية العليا في تنظيم الحياة، وأنه يتناول على مقام الرسالة.

كما أصدر المجلس الأعلى للشئون الإسلامية كتاباً ملحقاً بأحد أعداد مجلة الأزهر يدافع فيه عن إسلامية المجتمع والدولة الناصرية، ويتهم التنظيم بالعمالة للاستعمار، ويدعو إلى "أخذهم بشدة أخذ عزيز مقتدر". وأصدر شيخ الأزهر بياناً يتهم فيه الإخوان المسلمين بالعمل على العودة بالبلاد إلى عهود التبعية والإقطاع والرأسمالية^(١).

(١) شريف يونس. سيد قطب والأصولية الإسلامية. طيبة للدراسات والنشر.

قرار الادعاء^(١).

نيابة أمن الدولة العليا.

"أمر إحالة" إلى محكمة أمن الدولة العليا في الجناية رقم ١٢ لسنة ١٩٦٥ من دولة العليا.

نحن صلاح نصار .. رئيس نيابة أمن الدولة العليا
بعد الاطلاع على القضية، وما تم فيها من تحقيقات.
نتهم:

١. سيد قطب إبراهيم ٢٦ سنة - مقيم برقم ٤٤ حيدر بحلوان.
٢. محمد يوسف هواش ٢٦ سنة - مراجع صرف الجمعيات التعاونية للبترول ومقيم برقم ٣ شارع مختار حجازي بالروضة، قسم مصر القديمة بالقاهرة.
٣. علي أحمد عبده عشاوي ٢٨ سنة - كاتب حسابات بالشركة المصرية العامة للأساسات، ومقيم برقم ٣٠ شارع عمر السكندري بروض الفرج بالقاهرة.
٤. عبد الفتاح عبده إسماعيل. مقيم / كفر البطيخ مركز كفر سعد محافظة دمياط.

(١) www.ikhwanwiki.com/index.php?title= الإخوان وعبد الناصر، القصة الكاملة.

٥. أحمد عبد المجيد عبد السميع ٣٢ سنة - موظف بوزارة الحربية
(إدارة كاتم أسرار)، ومقيم برقم ١٦ شارع عفيفي بالعباسية قسم
الوايلي.

٦. صبري عرفة الكومي ٣٥ سنة - مدرس علوم بدار المعلمين
بالمنصورة. ومقيم بشارع محمد فريد خلف الصحة المدرسية
بالمنصورة.

٧. مجدي عبد العزيز متولي ٢٨ سنة - مدير إنتاج بشركة النصر
لصناعة الأفلام ومنتجات الجرافيت ومقيم برقم ٦ شارع سالم
سالم بالعجوزة.

٨. عبد المجيد يوسف عبد المجيد الشاذلي ٢٨ سنة - كيمياوي بشركة
مصر للحرير الصناعة بكفر الدوار. ومقيم برقم ١٩١ شارع
بورسعيد بالإسكندرية.

٩. عباس حسن سعيد السيسي ٢٧ سنة - صاحب معمل ألبن
بشارع النيل برشيد. ومقيم بشارع الشيخ قنديل رشيد.

١٠. مبارك عبد العظيم محمود عياد ٣٠ سنة - مدرس ثانوي. ومقيم
برقم ٧ شارع بديع المتفرع بديع من شارع أحمد ماهر بالجيزة.

١١. فاروق أحمد علي المنشاوي ٢٣ سنة - مهندس كيمياوي. ومقيم
برقم ٩ شارع محمد أيمن بمدينة الأندلس بالهرم.

١٢. فايز محمد إسماعيل يوسف ٢١ سنة - خريج كلية الهندسة. ومقيم
برقم ٤ شارع الزهور بجزيرة بدران بشبرا.
١٣. ممدوح درويش مصطفى الديري ٢٥ سنة - طالب ببيكالوريوس
العلوم - عين شمس. ومقيم برقم ٦٦٠ شارع بورسعيد شقة ٧
قسم الظاهر.
١٤. محمد أحمد محمد عبد الرحمن ٢٤ سنة - مهندس مناجم بالهيئة
العامة لتصنيع "مشروع الفحم". ومقيم بسيناء منطقة المغارة
شمال سيناء.
١٥. جلال الدين بكري ديساوي ٢٥ سنة - مهندس بشركة النصر
للأسمدة والصناعات الكيماوية. ومقيم بمسكن الشركة
بالسويس، وبالقاهرة ٣٣ ش المحطة بالجيزة.
١٦. محمد عبد المعطي إبراهيم الجزار ٢٩ سنة - معيد بمؤسسة الطاقة
الذرية. ومقيم برقم ٣ شارع معوض بالمطرية.
١٧. محمد مأمون يحيى زكريا ٢٦ سنة - موظف بمؤسسة الطاقة
الذرية. ومقيم بخلوة السكارنة مركز شين القناطر - قليوبية.
١٨. أحمد عبد الحليم السروجي ٢٧ سنة - معيد بقسم الطبيعة النووية
بمؤسسة الطاقة النووية. مقيم بـ ٣٠ شارع الجيزاوي بالجيزة.
١٩. صلاح محمد محمد خليفة ٢٦ سنة - معيد بقسم الكيمياء النووية
بمؤسسة الطاقة النووية. ومقيم بـ ١٨ حارة الشنواني بالمطرية.

٢٠. السيد سعد الدين السيد شريف ٢٥ سنة - مهندس ومقيم بـ ١٣ شارع خمسة المنتزه خلف الساحل شبرا.

٢١. محمد عبد المعطي عبد الرحيم ٢٤ سنة - رئيس قسم الزخرفة بشركة صناعة الخزف الشهير محمد رحمي أحمد كمال). ومقيم برقم ١١ حارة المهندس الشيخ البغال السيدة زينب.

٢٢. إمام عبد اللطيف عبد الفتاح غيث ٢٣ سنة - مهندس بشركة حلوان لصناعة الديزل. ومقيم برقم ١٠ ش السوفية بالحلمية الجديدة.

٢٣. كمال عبد العزيز العرفي سلام ٢٦ سنة - ملازم أول مهندس بالقوات المسلحة الوحدة ٣٠٤٩. ومقيم برقم ٣٨ ش سكة سوق مسكة السيدة زينب.

٢٤. فؤاد حسن علي متولي ٢٤ سنة - ملازم أول مهندس بالقوات الجوية المعمل الكيماوي بالمركز القومي للبحوث. ومقيم برقم ٢٥ ش مهدي السيدة زينب.

٢٥. محمد أحمد البحيري ٢٢ سنة - مهندس كيميائي بشركة النصر لصناعة الكوك والكيماويات بحلوان. ومقيم برقم ١٧ ش محطة القبة بكوبري القبة.

٢٦. حمدي حسن صالح ٢٨ سنة - معاون مجلس قروي أبو زعبل.

٢٧. مصطفى عبد العزيز الخضير ٣٣ سنة - محقق بالمصنع ٢٧ الحربي. ومقيم برقم ١٦ ش طاهر بحدائق شبرا.

٢٨. السيد نزيلي محمد عوضيه ٢٧ سنة - إحصائي اجتماعي بالوحدة الاجتماعية. ومقيم بكر داسة.
٢٩. مرسي مصطفى مرسي ٢٣ سنة - باحث مساعد بالمركز القومي للبحوث. (ومقيم بالمساكن الشعبية بإمبابة بلوك ١٥ شارع ١٤).
٣٠. محمد بديع عبد المجيد محمد سامي ٢١ سنة - معيد بكلية الطب البيطري. ومقيم بسامول مركز المحلة الكبرى.
٣١. محمد عبد المنعم شاهين ٢٣ سنة - باحث اقتصادي بوزارة التخطيط. و"وشهرته عاطف". مقيم ٣٢ شارع الدكتور السبكي شقة ٤ بالدقي.
٣٢. محمود أحمد فخري ٢١ سنة - بكالوريوس تجارة عين شمس. مقيم برقم ١٠ شارع شريف مصر الجديدة.
٣٣. محمود عزت إبراهيم ٢١ سنة - طالب بجامعة عين شمس. مقيم ١ شارع عاطف بركات مصر الجديدة.
٣٤. صلاح عبد الحق ٢٠ سنة - طالب بجامعة عين شمس. مقيم برقم ٣٩ شارع الخليفة المأمون مصر الجديدة.
٣٥. حلمي محمد صالح حتحات ٢٣ سنة - معيد بكلية هندسة الإسكندرية. مقيم برقم ٦٩ شارع الأمير إبراهيم بالإبراهيمية.
٣٦. إلهام يحيى عبد المجيد بدوي ٢٥ سنة - مهندس تفتيش المساحة بالإسكندرية. مقيم برقم ١٤١ شارع تانيس بالإبراهيمية.

٣٧. عبد المنعم عبد الرؤوف يوسف عرفات ٣١ سنة - مدرس بالمرقسية الثانوية بالإسكندرية. مقيم برقم ٩ ش بهجت باشا بالأزريطة، رمل الإسكندرية.

٣٨. محمد عبد الفتاح رزق ٥٦ سنة - وكيل تفتيش نزع الملكية بطنطا. ومقيم بعمارة علي جمعة ش الجمهورية بدمنهور.

٣٩. زينب الغزالي الجبيلي ٤٨ سنة - رئيسة جمعية السيدات المسلمات (سابقاً). مقيمة برقم ١٧ ش ٦ بالمأظة.

٤٠. حميدة قطب إبراهيم ٢٩ سنة - آنسة. مقيمة برقم ٤٤ شارع حيدر حلوان.

٤١. محيي الدين هلال. مقيم بالخارج وغير معلوم محل إقامته.

٤٢. عشاوي سليمان. مقيم بالخارج وغير معلوم محل إقامته.

٤٣. مصطفى العالم. مقيم بالخارج وغير معلوم محل إقامته.

وذلك لأنهم في الفترة من سنة ١٩٥٩ حتى آخر سبتمبر ١٩٦٥ بالجمهورية العربية المتحدة وبالخارج: حاولوا تغيير دستور الدولة وشكل الحكومة فيها بالقوة، بأن ألفوا من بينهم وآخرين تجمعاً حركياً وتنظيماً سرياً مسلحاً لحزب الإخوان المسلمين المنحل بهدف إلى تغيير نظام الحكم القائم بالقوة باغتيال السيد / رئيس الجمهورية - والقائمين على الحكم في البلاد وتخريب المنشآت العامة وإثارة الفتنة في البلاد، وتزودوا في سبيل ذلك بالمال اللازم وأحرزوا مفرقات

وأسلحة وذخائر، وقاموا بتدريب أعضاء التنظيم على استعمال هذه الأسلحة والمفرقات، وحددوا أشخاص المسؤولين الذين سيجري اغتيالهم، وعاینوا محطات توليد الكهرباء، والمنشآت العامة التي سيخربونها، ورسموا طريقة تنفيذ ذلك، وتهيئوا للتنفيذ الفعلي، وعینوا الأفراد الذين سيقومون به، وحال ضبطهم دون تمام مؤامراتهم. وكان المتهمون السبعة الأول هم المتولين زعامة التنظيم.

بناء عليه:

يكون المتهمين قد ارتكبوا الجناية المنصوص عليها بالمواد ٢، ٣٠، ٨٧ فقرة ١، ٢، ٩٦، وفقرة ١، ٢، ١٠٢ من قانون العقوبات.

لذلك:

وبعد الاطلاع على المادة الثانية من قرار السيد / رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦٤ نأمر:

أولاً: بإحالة القضية إلى محكمة أمن الدولة العليا لمحكمة المتهمين طبقاً للمواد سالفة الذكر.

ثانياً: ندب المحامين أصحاب الدور للدفاع عن المتهمين ومرفق بهذا الأمر قائمة بملاحظات النيابة في الضيقة.

رئيس ووكلاء نيابة أمن الدولة العليا / صلاح نصار

حسن جمعة - إسماعيل زعزوع - سمير ناجي - مصطفى طاهر -
حسين ليب - ممدوح البلتاجي - محمد وجيه قناوي - سليمان
عبدالمجيد .

تحريراً في ٣ / ٢ / ١٩٦٦

في صباح يوم ٢١ / ٩ / ١٩٦٦ توجه المتهمون في القضية الأولى
لسماع النطق بالأحكام في نفس مبنى المحكمة، بمبنى قيادة الثورة
بالجزيرة، وبعد عمل الترتيبات اللازمة في مبنى القاعة تم استدعاء
المتهمين واحداً واحداً إلى حجرة أخرى لسماع الحكم، وكانت الأحكام
للمتهمين السبعة الأول بالإعدام حسب ترتيب ادعاء الاتهام كما يلي:

- ١ - سيد قطب إبراهيم .. الإعدام شنقاً.
 - ٢ - محمد يوسف هواش .. الإعدام شنقاً.
 - ٣ - عبد الفتاح عبده إسماعيل .. الإعدام شنقاً.
 - ٤ - علي عبده عشاوي .. الإعدام شنقاً.
 - ٥ - أحمد عبد المجيد عبد السميع .. الإعدام شنقاً.
 - ٦ - صبري عرفة الكومي .. الإعدام شنقاً.
 - ٧ - مجدي عبد العزيز متولي .. الإعدام شنقاً.
- وباقى القضية أحكام متفاوتة ٢٥ أشغال شاقة مؤبدة وعلى ١١
شخصاً أشغال شاقة بين ١٠ و ١٥ سنة.

وحكمت - على ٢٥ - منهم ثلاثة هارين صدرت الأحكام عليهم غيابًا بالأشغال الشاقة المؤبدة طبقًا لأدوارهم الفرعية في قيادة التنظيم التي تلي دور مجلس القيادة مجتمعًا، وهم عبد المجيد الشاذلي، مبارك عبد العظيم، فاروق المنشاوي، فايز إسماعيل، ممدوح الديري، محمد أحمد عبد الرحمن، محمد عبد المعطي إبراهيم، محمد المأمون زكريا، أحمد عبد الحلیم السروجي، السيد سعد الدين شريف، إمام عبد اللطيف غيث، كمال عبد العزيز سلام، فؤاد حسن علي، محمد أحمد البحيري، حمدي حسن صالح، مصطفى الخضير، السيد نزيلي عوضية، مرسي مصطفى مرسي، حلمي صادق حتحات، عبد المنعم عرفات، محمد عبد الفتاح شريف، السيدة زينب الغزالي الجبيلي التي دعت للتنظيم وعملت على تجميعه وأمنت له اجتماعاته حتى تم تشكيله.

الهاربون: محيي الدين هلاي، عشاوي سليمان، مصطفى العالم .
وحكمت على الباقيين كل طبقًا لدوره في قيادة التنظيم الذي يجيء في الترتيب بعد دور مجلس القيادة ودور القواد الفرعيين:

عباس السيسي ..أشغال شاقة ١٥ سنة.

محمد عبد المنعم شاهين ..أشغال شاقة ١٥ سنة.

محمد بديع سامي ..أشغال شاقة ١٥ سنة.

جلال بكري ديساوي ..أشغال شاقة ١٥ سنة.

صلاح محمد خليفة ..أشغال شاقة ١٥ سنة.

إلهامي عبد المجيد بدوي ..أشغال شاقة ١٥ سنة.

محمد عبد المعطي عبد الرحيم ..أشغال شاقة ١٥ سنة.

محمود أحمد فخري ..أشغال شاقة ١٠ سنة.

محمود عزت إبراهيم ..أشغال شاقة ١٠ سنة.

صلاح محمد عبد الحق ..أشغال شاقة ١٠ سنة.

والأشغال الشاقة لمدة ١٠ سنوات على حميدة قطب شقيقة سيد قطب ورسوله إلى التنظيم ورسول التنظيم إليه طوال فترة الاتصال التي تمت به وهو في السجن وحاملي الأوامر بتعيين نائبه وبدء الضربة الشاملة عندما أعطى إشارة تنفيذ المؤامرة ثم سافر إلى رأس البر.

كذلك قامت المحكمة بمصادرة كل المضبوطات المتعلقة بالجريمة.

وكانت المحكمة المشكلة من اللواء / أحمد وحيد الدين حلمي عضو اليسار في الدائرة الأولى نائباً عن رئيسها، الرائد / عز الدين رياض نائب الأحكام والأستاذ حسن جمعة رئيس النيابة المتدب قد دخلت غرفة الاجتماعات بجناح نيابة أمن الدولة العليا في مبنى مجلس قيادة الثورة القديم في الساعة العاشرة والربع صباحاً حيث أعلن اللواء أحمد وحيد "فتح الجلسة لإعلان الأحكام" وبعد ذلك نودي علي المتهمين الذين كانوا في القفص داخل قاعة الجلسات - ما

عدا زينب الغزالي وحيدة قطب فكانت في غرفة المتهمين - فجاء المتهم الأول وتلا عليه الرائد عز الدين رياض الحكم وانصرف.

وهكذا تم إعلان جميع المتهمين كل على حدة وكان نائب الأحكام يقرأ من دوسيه في يده يضم الأحكام والتوقيع عليها بالتصديق، وفي الساعة العاشرة وخمس وأربعين دقيقة انتهى إعلان الأحكام، فأعلن اللواء أحمد حلمي "فقل الجلسة" وفي نفس الوقت الذي كانت تعلن فيه الأحكام كان أمناء سر النيابة يحررون الخطابات الخاصة لكل منهم والتي تتضمن الحكم عليه، ثم يسلمونها لرجال الأمن المرافقين له فيصحبونه إلى السيارة الخاصة بنقلهم إلى السجون.

وفي ٢٢ أغسطس ١٩٦٦ أصدرت المحكمة حكمها على الأستاذ المرشد بثلاث سنوات، و٤٨ آخرين بين ثلاث سنوات وعشر سنوات.

في يوم ٥ سبتمبر ١٩٦٦ صدرت الأحكام على ٨٣ بأحكام متفاوتة، منها الشهيد إسماعيل الفيومي والشهيد محمد عواد بالسجن المؤبد..

وبرأت المحكمة ١٣ شخصًا.

وفي يوم ٦ سبتمبر صدرت الأحكام بسجن ١١٢ وتبرئة ثلاثة.

وفي يوم ٧ سبتمبر صدرت أحكام بالسجن المؤبد على ستة أشخاص وبراءة اثنين.

ونترك اللواء فؤاد علام الذي كان ضابطاً في أمن الدولة وقتها يحكي لنا ما حدث مع سيد قطب وكيف أعدموه.

يقول اللواء فؤاد علام أنه في الثانية عشرة مساءً اخترقت ثلاث سيارات ملاكي تغطي نوافذها ستائر سوداء شوارع القاهرة من السجن الحربي إلى سجن الاستئناف خلف مديرية أمن القاهرة. في السيارة الأولى سيد قطب، وبجواره أحد الضباط، وفي الثانية محمد يوسف حواش، والثالثة عبد الفتاح إسماعيل.

كان سيد قطب صامتاً، ولم يكن يعلم أنه سينفذ فيه حكم الإعدام بعد صلاة الفجر.

ولكنه بعد ذلك أخبر ضابط أمن الدولة فؤاد علام أنه يشعر بالأسف لأنهم لم يتمكنوا من تنفيذ عملية نفس القناطر الخيرية. وقال له أيضاً إن مشكلته في عقله لأنه مفكر وكاتب إسلامي كبير، وأن الحكومة لا تملك إلا أن تقضي على العقل الإسلامي حتى تنفرد بأعمالها ضد الإسلام حسب تصوره.

وعندما وصلوا إلى سجن الاستئناف تبين لسيد قطب أن حكم الإعدام سينفذ بعد وقت قليل. وبدأ يتوتر، وظل يردد أنه مفكر إسلامي وإن الحكومة لم تجد سبيلاً للقضاء عليه إلا بإعدامه.

كانت إجراءات الإعدام تتم في حضور مأمور السجن ووكيل عن النائب العام وبعض الضباط والجنود. وكانت اللحظات تمر ببطء.

وتتقدم أحد الحراس من سيد قطب، وخلع عنه ملابسه، وألبسه الملابس الحمراء المخصصة للمحكوم عليهم بالإعدام. وسأله إن كان يطلب شيئاً، فطلب أن يشرب كوب ماء، ثم أدى صلاة الفجر. ودخل إلى حجرة الإعدام ونُفذ فيه الحكم. وبعد خمس وعشرين دقيقة تكررت نفس الإجراءات مع عبد الفتاح إسماعيل، ولكنه أصيب بحالة هستيرية أشد وطأة من سيد قطب، وظلَّ يردد كلاماً غير مفهوم، ثم وصل إلى أقصى درجات الانهيار، وعندما نقوله إلى غرفة الإعدام صرخ صرخة عالية وانتهى كل شيء.

وبعد خمس وعشرين دقيقة أخرى تكررت نفس المراسم مع يوسف حواش وأصيب بحالة أكثر من الهستيريا، وظل يردد عبارة: لقد أبلغتهم أنهم يحكمون بغير ما أنزل الله، اللهم فاشهد^(١).
وأسدل الستار على تنظيم ١٩٦٥.

يري علي عشاوي عضو مجلس الشورى لتنظيم الإخوان المسلمين والمحكوم عليه بالإعدام وخفف بعد ذلك. أن مخبرات الإنجليز ورجال الماسونية قد اخترقوا قيادة جماعة الإخوان المسلمين، وهم الذين قادوها إلى حتفها. هذا فضلاً عن الفتوى الشهيرة التي ترددت بين رجال الإخوان بأن "من فارق الجماعة قيد شبر فاضربوا عنقه"^(٢).

(١) لواء فؤاد علام. الإخوان وأنا. المكتب المصري الحديث.

(٢) علي عشاوي. التاريخ السري لجماعة الإخوان المسلمين. مذكرات دار الهلال.

وهناك من يرى أن قيام الحلف الإسلامي بين إيران والمملكة العربية السعودية كان من أهم ثماره تصفية فكرة القومية العربية وإقامة الجامعة الإسلامية بدلاً منها، ومن نتائج ذلك تأييد مؤامرات الإخوان المسلمين على مصر وجمال عبد الناصر^(١).

وإن كنا نستبعد وجود مثل هذا التحالف بين السعودية وإيران، لاختلاف توجهاتها الدينية، والخلاف الطائفي المستحكم بينها. يرى الدكتور عبد العظيم رمضان^(٢)، رغم اختلافه فكرياً معه

-
- (١) محمد عودة ورالف ستيفنس. حوار حول عبد الناصر. دار الموقف العربي.
- (٢) من أهم المؤرخين الذين جاؤوا في تاريخ مصر وكتابه عن تطور الحركة الوطنية المصرية بين ١٩٩٤ - ١٩١٩ بالغ الأهمية.
- ولد المؤرخ عبد العظيم رمضان في أبريل ١٩٢٥ عمل مدرساً للتاريخ بجامعة المنوفية فأستاذًا، ثم عميداً بكلية التربية، وشغل منصب عضو في المجلس الأعلى للثقافة ورئيس لجنة التاريخ وعضو مجلس إدارة هيئة الكتاب المصرية والإشراف على سلسلة تاريخ المصريين، إضافة إلى عضويته في كثير من اللجان وكذلك مساحاته الثابتة في مجلة أكتوبر الأسبوعية أو جريدة الأهرام ثم الجمهورية فيما بعد. وعضوية مجلس الشورى، ورحل في هدوء يوم ٤ يولييه ٢٠٠٧ بسبب الطريقة التي حقق بها مذكرات سعد زغلول وبسبب كثرة معاركه فقد كان أحد الضالعين في التطبيع وصنعت حواراته مع الإسرائيليين تياراً عريضاً داخل إسرائيل يناصر السلام، وفي مصر كان مشرفاً على سلسلة تاريخ المصريين، فنقل رسائل الماجستير والدكتوراه من رفوف المكتبات الجامعية إلى رفوف مكتبات المهتمين بالتاريخ والمعنيين بالقراءة فيه. =

الإخوان المسلمين أن ثورة ٢٣ يوليو كانت آخر من يحق له محاكمة التنظيم السري لجماعة الإخوان المسلمين، على الرغم من إدانته إدانةً كاملة، فلم يكن وجود هذا التنظيم السري سراً بالنسبة لضباط الثورة، وقد استعانوا به لحماية الثورة عند قيامها، وتحالفوا مع الإخوان المسلمين وهم يعرفون بوجود هذا التنظيم، بل استعانوا بفريق منه ضد الآخر لإخضاعهم لسلطانهم، ومعنى ذلك قبولهم استمرار وجوده ولكن لخدمة أغراض الثورة ضد خصومها السياسيين، الشيوعيين والوفديين، فإذا دب الخلاف بين حلفاء الأمس فلم يكن ثمة مبرر لامتھان قيادات الإخوان إلى هذا الحد، طالما أن الأحكام معروفة سلفاً، وطالما أنه تقرر إصابة الجماعة بعجز دائم يخرجها من الحياة السياسية

= جمع بين العمل الأكاديمي وجهده الأكاديمي محترم، أما كتابته السياسية. فاشتملت آراء ومواقف شخصية مثيرة بطبيعتها للخلافات لموقفه من التطبيع، فدخل معارك لا تنتهي منها ما هو دائم مع اليسار المصري وهو أحد مؤسسي حزب التجمع الذي استقال منه في عام ١٩٨٥ ونشر هذه الاستقالة في كل الصحف المصرية ليعلن الولاء للحكومة. بالإضافة إلى ما سبق كانت معركة رمضان الأشرس مع حزب العمل وجريدته الشعب وكذلك جريدة الأحرار التي طلب من المسؤولين رسمياً سحب ترخيصها وإغلاقها لأنها تجرأت وهاجته والجريدة من جانبها جيشت كل المختلفين معه للنبش في تاريخه والهجوم عليه. شمل هجومه بعض مشايخ الأزھر مثل الشيخ محمد سيد طنطاوي ومفتي مصر الأسبق د. نصر فريد واصل وامتد هجومه ليشمل الشيخ يوسف القرضاوي. توفي يوم ٤ يولييه ٢٠٠٧. من ويكيبيديا، الموسوعة الحرة.

المصرية، ويقضي على تأثيرها ما بقيت الثورة في الحكم^(١).

ويري الإخوان المسلمون وكتابهم، وفي معظم مذكراتهم أن حادث المنشية قد تم تدبيره.

يري محمد قطب^(٢)، شقيق الداعية سيد قطب الذي حُكم

(١) د. عبد العظيم رمضان. الإخوان المسلمون والتنظيم السري. مكتبة الأسرة ٢٠٠٢.

(٢) وهو شقيق سيد قطب. كاتب إسلامي مصري له عدة مؤلفات، مقيم حالياً بمكة المكرمة. يعتبر علامة فكرية وحركية بارزة بالنسبة للحركة الإسلامية المعاصرة. ولد في ٢٦ أبريل ١٩١٩ في بلدة موشا - من محافظة أسيوط بمصر وكان والده قطب إبراهيم من المزارعين في تلك الناحية، لم يتجاوز في دراسته المرحلة الابتدائية، لكنه لم يقف عند حدود التحصيل المدرسي إذ كان محباً للمطالعة مقبلاً عليها فهو يعتبر من مثقفي قريته المهتمين بالأمور العامة، وبذلك كان موضع الاحترام والتقدير من أهلها إذ يعدونه من أصحاب الرأي فيهم، بالإضافة إلى مكانة أسرته بينهم. أما والدته فهي السيدة فاطمة عثمان تنتمي إلى أسرة عربية محبة للعلم، وقد تلقى إختوتها دراستهم في الأزهر وبرز منهم أحمد حسين الموشي الذي امتاز بمواهبه الأدبية والقلمية، إذ كان شاعراً أديباً وقد اشتغل بالصحافة والسياسة فأحرز شهرة في كلا الميدانين. من هنا كان تأثير السيدة فاطمة فنشأت محبة للعلم والثقافة وقررت أن تبعث بولديها سيد ومحمد إلى القاهرة ليتلقيا تعليمهما هناك. ففي القاهرة بدأ الفتى محمد دراسته من أولها، فأتم المرحلتين الابتدائية والثانوية ثم التحق بجامعة القاهرة حيث درس اللغة الإنجليزية وآدابها، وكان تخرجه فيها عام ١٩٤٠م، ومن ثم تابع في معهد التربية العالي للمعلمين فحصل على دبلومها في التربية وعلم النفس. من ويكيبيديا، الموسوعة الحرة.

بإعدامه. ومعه معظم الإخوان المسلمين. أن ما حدث للإخوان المسلمين في عام ١٩٥٤ وثيق الصلة بأمر حادث المنشية بالإسكندرية، كان وثيق الصلة بتقرير "جونسون" المندوب الخاص للرئيس أيزنهاور "في الشرق الأوسط" المكلف ببحث القضية الفلسطينية، وتقديم تقرير للرئيس أيزنهاور عن الحل الأمثل للقضية، وقام جونسون بالمهمة التي كُلِّفَ بها، فجال المنطقة وقابل العرب واليهود ثم قدم تقريراً مفصلاً مبيناً على ثلاث نقاط رئيسية. ويعنينا الآن من هذا التقرير ما فيه من إجحاف بالعرب وخدمة مغلفة أو غير مغلفة لليهود. وما كان في الحقيقة إلا خطوة مرحلية تتوسع بعدها ما شاءت وقد تجاوزت إسرائيل اليوم كل ما جاء في ذلك التقرير فاستولت على الضفة الغربية بأكملها وعلى ثمانين في المائة من مياه النهر وذبحت من المسلمين من ذبحت وطردت من طردت وحولت من حولت إلى لاجئين. والذي يعنينا هو الجملة الختامية التي ختم بها "جونسون" تقريره الذي كان في ذلك الوقت هو الطريقة التي تريد بها أمريكا تثبيت إسرائيل على وضعها الذي كانت عليه وإعطائها الشرعية اللازمة لوجودها. والتي كان اليهود يحتاجون إليها كخطوة مرحلية يثبتون بعدها وثبات جديدة في تحقيق ما هو مخطط من قبل وما هو متفق عليه بين أمريكا وإسرائيل. كانت الجملة الختامية على هذا النحو: ولكن طالما أن جماعة الإخوان المسلمين وهي جماعة قوية مسلحة متعصبة يبلغ تعدادها حوالي المليون في مصر والبلاد العربية الأخرى.. طالما أن هذه الجماعة باقية بقوتها... فلن يمكن تنفيذ هذا الحل، ولن تستقر الأمور في الشرق الأوسط!

وكان المعنى واضحاً بكل تأكيد... معناه اقضوا لنا على هذه الجماعة، لكي يمكن تنفيذ هذا الحل ولكي تستقر الأمور في الشرق الأوسط!

ويرى محمد قطب أن تقرير جونسون تم رفعه. في يونيو ١٩٥٤ إلى الرئيس أيزنهاور فوافق عليه. وأعطيت الإشارة لجمال عبد الناصر للتنفيذ.

والذي حدث بعد ذلك هو تطبيق واضح لهذه المؤامرة، التي دُبرت بليل على أيدي أناس من بلدنا ومن جلدتنا دعايتهم وشعاراتهم وأسماؤهم وطنية^(١).

وهناك من يرى - وبحق - أنه لم تكن هناك مصلحة على الإطلاق في اختفاء جماعة الإخوان المسلمين، وأكثر من ذلك أن اختفاء الجماعة في عهد عبد الناصر جرَّ على مصر عواقب وخيمة، وهياً الطريق لظهور تيارات متعصبة غير مسئولة تحاول شغل الفراغ^(٢).

وفي أوائل سبتمبر سنة ١٩٧١ اجتمع السادات مع قيادات الإخوان المسلمين في منزله أكثر من مرة وكانت هذه الاجتماعات بتوجيهات من الرئيس جمال عبد الناصر، واجتمع

(١) عباس السيسي. في قافلة الإخوان المسلمين، الجزء الثالث.

<http://www.ikhwanwiki.com/index.php?title>

(٢) د. عبد العظيم رمضان. الإخوان المسلمون والتنظيم السري. مكتبة الأسرة ٢٠٠٢.

السادات بكل من اللواء محمد المدني مساعد أول وزير الداخلية السابق، والمستشار محمد السعدي، والدكتور محمد مصطفى عميد كلية الطب سابقاً، والأستاذ عبد العزيز هلالي صحفي بالأخبار، والمهندس علي محمد أحمد رئيس الغرفة التجارية، والمهندس فائق أحمد القصرائي، والداعية الإسلامي لاشين أبو شنب، وتناولوا العشاء معاً، وامتدت جلسة الاجتماع لمدة سبع ساعات نقداً لاتجاهات الدولة، نقداً بناءً، وكانت هذه الاجتماعات تتم دون علم على صبري رئيس الوزراء وشعراوي جمعة وزير الداخلية.

وبعض الاجتماعات، كانت مع بعض رجال القضاء المفصولين، فيما يعرف بمذبحة القضاء الشهيرة، وكذلك مع عائلة الفقي في قضية كمشيش الشهيرة، وعائلة أبو جازية الموضوعين تحت الحراسة.

وقتها كانت أمور الدولة مرتبكة، وذلك لتداعي حالة الرئيس عبدالناصر الصحية، وسلم عبد الناصر خاتمه الخاص بالرئاسة للسيد سامي شرف، وكان يجتمع بمكتبه يومياً كل من أنور السادات، وعلي صبري، وشعراوي جمعة، وأمين هويدي، وعبد المجيد فريد، والفريق محمد فوزي، لإدارة شئون الدولة، ولإصدار القرارات الخاصة بشئونها دون العرض على عبد الناصر.

وتصادف أن شعراوي جمعة وزير الداخلية، كان في زيارة عائلية لوجيه أباطة بطنطا، وكان منزله أمام منزل الدكتور محمد جامع، أثناء اجتماع السادات مع الإخوان، وكان الرئيس عبد الناصر في زيارة السودان في وقتها، فهاج شعراوي جمعة هياجاً شديداً، وقال:

- كيف أكون وزيراً للدخالية ولا أعلم شيئاً عن تحركات رئيس الدولة.

وما كان من كل من ودية أباظة رئيس التنظيم الطليعي، ومصطفى الجندي أمين عام الاتحاد الاشتراكي، وشقيق المستشار محمد الجندي النائب العام الأسبق، إلا أن قدموا تقريراً بالواقعة لعل صبري، مسئول التنظيم الطليعي قال فيه:

- إن السادات لم يكن عضواً بهذا التنظيم، ويحضر بمنزل محمود جامع، وهو من أعداء النظام، ويعمل اجتماعات مشبوهة مع شخصيات من أعداء النظام.

وأرسل علي صبري، صورة من هذا التقرير للرئيس عبد الناصر، وصورة أخرى إلى السفير السوفيتي بالقاهرة، وأخبر السفير الروسي عبد الناصر، أن هذه الاجتماعات تسبب بلبلة في قيادات التنظيم، فأمر عبد الناصر بعدم ذهاب السادات لطنطا، وتوقفت الاجتماعات، وكان هذا سبب عداة السادات لعل صبري فقد قبض عليه حينما تولى الحكم بدعوى التخابر مع الروس.^(١)

ومن ناحيتنا نرى أن الدولة المصرية في تلك الفترة كانت في منتهى الانحلال والتفسخ، ولم تكن تملك إرادتها، فما معنى إبلاغ السفير السوفيتي بتحركات نائب رئيس الجمهورية؟

(١) أحمد سلامة. السادات وعلاقته بالإخوان المسلمين. الموسوعة التاريخية لجماعة الإخوان المسلمين. موقع على الإنترنت.

وهل كان السفير السوفييتي هو الذي يحكم؟

وبالفعل لم يكن عبد الناصر هو الذي يحكم!

كان الذي يحكم هؤلاء الذين أحاطوا به، وكونوا ما يعرف بمراكز القوى التي أحاطت به، وكانت تحكم بالنيابة عنه، وحاولت أن تحيط بالرئيس السادات عندما أصبح رئيسًا، ولكنه كان قويًا وحاسمًا، ووضع الأمور في نصابها الصحيح، وهو ما ستتحدث عنه في موضع آخر.

فيما بعد، بدأت قواعد التيار الإسلامي تهاجم اتفاقية كامب ديفيد تحت ضغط الرأي العام الديني، مما أغضب السادات فقامت السلطة بمصادرة مجلة الدعوة مرة أو مرتين، ثم سمح لها باستئناف الصدور.

كان هناك تياران إسلاميان يتبعان الإخوان المسلمين في تلك الفترة.

- التيار الأول، وكانت معتدلاً نسبياً ويمثله الشيخ عمر التلمساني.

- التيار الثاني وهو المتشدد، وهم أنصار حسن البنا.

وكان هناك اتفاق ضمني بين النظام والشيخ عمر التلمساني والتيار الذي يمثله، الذي يمثل الإخوان المسلمين، على أساس أن يسمح له بالتعبير عن رفضه للعلاقات مع إسرائيل، شريطة أن يكون الرفض سلمياً، ولا يدعو لحرب أو جهاد، فمجلة الدعوة تدعو إلى رفض التطبيع ولكن ليس بالعنف ورمي القنابل، لأن معنى ذلك - حسب

رأي المجلة - أن الدولة ستضطر إلى دفع تعويضات من جيوب المصريين للمنشآت الإسرائيلية المتضررة. وحدد التلمساني موقف جماعته من السادات بقوله: أما موقفنا من السادات، فذلك موقفنا مع كل حكومة، لا نتهم ولا نجرح ولا نتناول، لكن نفصح ونقول وندل على الطريق الصحيح غضبت الحكومات أم رضيت.^(١)

وقد ضمَّ تيار التلمساني مجموعة كبيرة من تجار الانفتاح الجديد، والعاملين في شركات ومؤسسات عثمان أحمد عثمان من المهندسين والموظفين.

وعندما سئل التلمساني عن هذا الموضوع. أجاب قائلاً: لا أمل في أن يساهم بعض أغنياء الإخوان في الانفتاح الاستهلاكي الذي حدث في مصر.. فالانفتاح يجب أن يكون إنتاجياً لا استهلاكياً.. ومع ذلك لا أملك شيئاً وأعيش بمعاش ٦٠ جنيهًا فقط.. وأنا كرئيس تحرير لا أتقاضى مرتباً من المجلة^(٢)..

وقد تركز هذا التيار الإخواني في المدن الكبرى وعواصمها.

أما التيار الثاني من الإخوان، فيتراوح بين العلنية والسرية. ويطلق عليه اسم البنائين، نسبة إلى الشيخ حسن البنا، وقد أصدر هذا التيار مجلة ناطقة بلسانه هي مجلة، الاعتصام، وبرز في زعمائه الشيخ صلاح

(١) حوار مع الشيخ عمر التلمساني، السادات خرج عن الإخوان لمصلحة نظامه، جريدة اللواء، الأردن.

(٢) المصدر السابق.

أبو إسماعيل، الذي أصبح عضوًا في مجلس الشعب، وهو برلماني ممتاز ومثقف ونشيط جدًا في حركته الدائبة في مختلف أنحاء مصر، حيث يدرس ويبحث الدعوة، ويلتقي أنصاره.

ونري أن هذا التيار هو الذي ساهم في انتشار حركة الإخوان المسلمين كتنظيم دعوي، يقوم على الدعوة الإسلامية في مصر والدول العربية، وهو الذي ساهم في تحويل بنية المجتمع إلى التدين، بما في ذلك الحكومة والسلطة، إلى مجتمع ودولة إسلاميين في النهاية.

ويركز هذا التيار على الدعوة ويتجنب الدخول مباشرة في المعترك السياسي إلا عند الضرورة القصوى، وفي الأزمات الحادة التي تتطلب أن يتخذ منها الإخوان موقفًا حاسمًا. وينتقد هذا التيار السادات لأنه يعتبر امتدادًا لاتجاهات ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢، التي ضربت الإخوان في مقتل، ويرون أنه إذا كان السادات جادًا في تحقيق شعار، دولة العلم والإيمان، فلم لا يشرك الإخوان في السلطة، أو على الأقل يوليهم الإشراف على وزارة الأوقاف والمساجد والتربية الدينية في الجامعات، ويرى هذا التيار أن السياسة التي اتبعتها السادات مع الإخوان، سياسة العصا والجزرة، ستؤدي إلى تحذيرهم واستخدام أجهزتهم في ضرب سائر القوى السياسية المعارضة له.

وفي ٢٨ سبتمبر ١٩٧٠ توفي الرئيس جمال عبد الناصر، وتولى الرئيس أنور السادات رئاسة الجمهورية.

وبدأ السادات في التحول عن الطريق الاشتراكي.

.

الفصل الثاني

التحول عن الطريق الاشتراكي

ربما لا يعدُّ هذا السبب سبباً مباشراً وفعّالاً في وقوع حادث المنصة.

لأن الانقلاب على النظام الاشتراكي، لم يستتبعه التحول إلى النظام الليبرالي أو الرأسمالي، إنما ما حدث كان اتجاه حاد ناحية اليمين المتطرف.

والحقُّ أن عبد الناصر عندما قام بضرب جماعة الإخوان المسلمين لم يتحول بنظام حكمه إلى أي جهة مغايرة، بل ظلَّ نظامه القائم على تحالف قوى الشعب العاملة كما هو. ولكن التحول جاء بعد أن تولى الرئيس السادات الحكم.

في ١٠ سبتمبر ١٩٧٠ شعر الرئيس جمال عبد الناصر بيوادر ذبحة صدرية.

وفي ٢٨ سبتمبر ١٩٧٠ توفي متأثراً بالذبحة الصدرية.

خرجت مصر كلها تودعه. وصدر تعميم لجميع المساجد بصلاة الغائب على روح الزعيم. كان الوضع القانوني والدستوري للنائب محمد أنور السادات يؤهله لتولي السلطة دون منازع، باعتباره نائباً وحيداً للرئيس الجمهورية، ولم يعارض في وجوده سوى عدد قليل من رجال عبد الناصر. بينما أيدته باقي رجال عبد الناصر بسبب رغبتهم في وجود شخص ضعيف لا يتمتع بشعبية كعبد الناصر، لكي يسهل تحريكه كما يريدون. وتسهل فرض وصايتهم عليه.

غير أن الرياح لا تسير بما تشتهي السفن. بعد أن تولى السادات الحكم بدأ في التخلص من آثار الناصرية في المجتمع المصري. فعمل على التخلص أولاً من رجال عبد الناصر الذين أحكموا الحصار حوله وقاسموه السلطة، وهم من أسماهم مراكز القوى. كما بدأ التخلص من التنظيمات الاشتراكية. وشرع في إقامة انفتاح اقتصادي على الغرب وإنشاء القطاع الخاص. وبدأ في التقرب من الولايات المتحدة الأمريكية على حساب علاقته بالاتحاد السوفيتي.

بنى الرئيس السادات سياسة مصالحة مع القوى السياسية المصرية كافة. فتم إغلاق السجون والمعتقلات التي أنشئت في عهد جمال عبد الناصر وإجراء إصلاحات سياسية مما بعث بالطمأنينة في نفوس الإخوان وغيرهم.

في ١٥ مايو ١٩٧١ اتخذ قراراً حاسماً بالقضاء على مراكز القوى في مصر وهو ما عُرف بثورة التصحيح.

فقرر في دستور ١٩٧١ أن الإسلام هو الدين الرسمي للدولة، وأن الشريعة الإسلامية مصدر رئيسي من مصادر التشريع، وتبنى شعار دولة العلم والإيمان.

وكما يرى دكمجيان^(١) في كتابه "الأصولية الإسلامية في العالم

(١) ريتشارد هيربر دكمجيان، أرمني سوري غادر سورية في طفولته مع أسرته إلى أمريكا، أمريكي الجنسية، تخصص في الحركات الإسلامية وتنظيماتها. أستاذ =

العربي" أن السادات اتبع سياسة ذات ثلاثة اتجاهات في المجال الإسلامي^(١):

- إرضاء مؤسسة الإسلام الرسمية ممثلة في جامعة الأزهر والمساجد الحكومية الكبيرة؛ وذلك للحصول على دعم القيادة الإسلامية في مصر وتأييدها.

- استرضاء جماعة الإخوان المسلمين لتحديد المعارضة الإسلامية الأصولية، واستغلال قوتها التنظيمية ضد الناصريين.

- قمع الجماعات الأصولية التي تهدد النظام.

في أول نوفمبر ١٩٧٠ زار القاهرة كمال أدهم، المسئول عن المخابرات السعودية، ومستشار الملك فيصل، ملك المملكة العربية السعودية. وكانت له صلات وثيقة بالمخابرات المركزية الأمريكية، وتحدث مع الرئيس السادات عن الوجود السوفييتي في المنطقة العربية، وصارحه بضرورة إحياء النزعة الإسلامية^(٢).

=العلوم السياسية في جامعة جنوب كاليفورنيا، أول كتاب له في نهاية الخمسينيات من القرن الماضي كان بعنوان «مصر تحت قيادة عبد الناصر، وأهم كتاب له هو كتاب: الأصولية في العالم العربي.

(١) دكمجيان. الأصولية الإسلامية في العالم العربي. الهيئة المصرية العامة للكتاب.

(٢) محمد حسنين هيكل. خريف الغضب. مركز الأهرام للترجمة والتوزيع.

وبعدها قام الرئيس السادات بتكليف الدكتور محمود جامع صديقه بالسفر إلى الخارج ومقابلة قيادات الإخوان المسلمين الهاربين ومنهم يوسف القرضاوي^(١) والدكتور أحمد العسال^(٢) والمهندس

(١) أحد أبرز العلماء السنة في العصر الحديث، ورئيس الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين، ولد في قرية صفط تراب مركز المحلة الكبرى بمحافظة الغربية في مصر في ٩ سبتمبر ١٩٢٦. انتمى القرضاوي لجماعة الإخوان المسلمين، وأصبح من قياداتها المعروفين، ويعتبر الشيخ مُنظّر الجماعة الأول، كما عُرض عليه تولي منصب المرشد عدة مرات لكنه رفض، وكان يحضر لقاءات المسلمين كممثل للإخوان في قطر إلى أن استعفى من العمل التنظيمي في الإخوان. وقام الدكتور القرضاوي بتأليف كتاب "الإخوان المسلمون سيعون عامًا في الدعوة والتربية والجهاد" يتناول فيه تاريخ الجماعة منذ نشأتها إلى نهايات القرن العشرين ودورها الدعوي والثقافي والاجتماعي في مصر وسائر بلدان العالم التي بوجود فيها الإخوان المسلمون. وأبدى القرضاوي ترحيبه بتولي الإخوان حكم مصر، وقال إنهم "الجماعة الإسلامية الوسطية المنشودة" حسب وصفه. رفضت سلطات بريطانيا منح يوسف القرضاوي تأشيرة الدخول إلى أراضيها بسبب فتواه بتأييد العمليات التفجيرية الاستشهادية. كما يسميها منفذوها ومؤيديها. أو الانتحارية كما يسميها منتقدوها داخل إسرائيل والتي يعتبرها عمليات استشهادية في حين اعتبرتها بريطانيا إرهابية، ورفضت دخول القرضاوي إلى بريطانيا بسبب تبريره لتلك العمليات. كما منعت فرنسا الشيخ يوسف القرضاوي من دخول بلادها بحجة أنه شخص غير مُرحَّب به في فرنسا. كما أصدر الشيخ الدكتور يوسف القرضاوي فتوى خاصة بختان الإناث في مارس ٢٠٠٩.

(٢) من أقطاب جماعة الإخوان المسلمين. ولد في ١٦ مايو ١٩٢٨. نشأ في قرية الفرستق مركز بسيون بمحافظة الغربية، أتم حفظ القرآن كاملاً في =

عبدالرؤف مشهور، وعبد المنعم مشهور، والدكتور سالم نجم،
والتحدث معهم، واستطلاع نيتاهم وطمأنتهم تمهيداً لعودتهم.

ولتأكيداً لحُسن نيّاته بادر السادات بالإفراج عن قيادات الإخوان
المسلمين المعتقلين في السجون. وأعطى التعليمات بعودة الجنسية
المصرية لمن سُحبت منهم في عهد عبد الناصر، ومنهم والدكتور سالم
نجم الذي حصل على جنسية العراق، وأعادته السادات إلى عمله أستاذاً
بطبّ الأزهر^(١).

=سَنَ العاشرة والنصف، وحصل على جائزة الملك فاروق التي خصَّصها لمن
يُتِمُّ حفظَ القرآن كاملاً قبل سَنَ الثانية عشرة. التحق بالمعهد الديني بطنطا،
وكان في فصل واحد مع يوسف القرضاوي.. تخرَّج في كلية الشريعة جامعة
الأزهر، تخصص تدرّس عام ١٩٥٨، ليعمل بعد ذلك في مكتب شيخ الأزهر
الأسبق الشيخ محمود شلتوت عام ١٩٦٠. سافر في بعثة إلى دولة قطر،
لتدريس مادة اللغة العربية في مدارسها الثانوية في الأعوام
من ١٩٦١ حتى ١٩٦٥، وحصل على الدكتوراه في الفلسفة الإسلامية
من جامعة كامبريدج في لندن عام ١٩٦٨، ثم عمل بعد ذلك في تحقيق
المخطوطات بجامعة كامبريدج حتى عام ١٩٧٠. تولّى رئاسة قسم الثقافة
الإسلامية بجامعة الإمام محمد بن سعود بالملكة العربية السعودية في الأعوام
من عام ١٩٧٠ حتى ١٩٨٤، ورأس قسم الدعوة في كلية الدعوة والإعلام
بجامعة الإمام محمد بن سعود عام ١٩٨٤م، وعُيِّن أستاذاً بالجامعة الإسلامية
العالمية بإسلام آباد في الأعوام من ١٩٨٦ حتى ٢٠٠٢م، ثم تعيينه نائباً فريسيّاً
ثم مستشاراً للجامعة الإسلامية في إسلام آباد. تُوفي في منزله بمدينة
الإسكندرية صباح يوم السبت ١٠ يوليو ٢٠١٠م.

(١) الدكتور محمود جامع. عرفت السادات. المكتب المصري الحديث.

في ١٥ مايو ١٩٧١ قام السادات بضرب أول معول لهدم الصرح الاشتراكي. حيث أمر بحفر حفرة كبيرة في فناء مبنى وزارة الداخلية، وقام بدفن كل مخلفات الاشتراكية، كانت تلك المخلفات الرمزية، تتمثل في أشرطة تسجيل لمكالمات تليفونية، لا حصر لها، قامت بها أجهزة الأمن، وقيل إنها تحتوي على أسرار شخصية لبعض المسؤولين الكبار في البلاد، ومعهم بعض الفنانين والفنانات، والعاملين في الحقل الإعلامي والسياسي، وبعض الشخصيات المعروفة، كانت تلك التسجيلات قد سجلتها لهم أجهزة الأمن والمخابرات من التليفونات الخاصة بهم دون علمهم.

كما قام السادات بإدخال عدد من المسؤولين من رجال عبد الناصر السجن، بمن فيهم وزراء الحربية والداخلية والإعلام ومدير المخابرات العامة وغيرهم فيما عرف بقضية مراكز القوى^(١).

وفي صيف ١٩٧١ نجح الملك فيصل، ملك المملكة العربية السعودية، في إقناع الرئيس السادات بلقاء عدد من المصريين، من

(١) في ١٥ عام ١٩٧١.. قام الرئيس محمد أنور السادات، بحركة للقضاء على نفوذ ما عُرف بمراكز القوى، التي تمتعت بقدر كبير من السلطات، في عهد الرئيس جمال عبد الناصر، وقال السادات: إنهم كانوا يتآمرون عليه، ومن أبرز الشخصيات التي تم إبعادها: نائب رئيس الجمهورية الأسبق علي صبري، ووزير الداخلية الأسبق شعراوي جمعة، ووزير الإعلام الأسبق محمد فائق، ورئيس البرلمان الأسبق محمد لبيب شقير..

أعضاء جماعة الإخوان المسلمين، لقاءً سرّياً في استراحة الرئيس بجناكليس، وكان هؤلاء من الذين نجحوا في الفرار من مصر، أثناء القبض على تنظيم ١٩٦٥، بعد أن حصل لهم الملك فيصل على ضمان بعدم القبض عليهم وتأمين دخولهم مصر وخروجهم منها.

كان السادات وقتها منتشياً بالانتصار على مجموعة مراكز القوى الشهيرة، التي كانت تؤرقه، وكان يريد فتح طريق للتيار الديني ليحل محل الاشتراكيين واليساريين، عرض عليهم السادات تسهيل عودتهم النهائية إلى مصر، ولكنهم تشككوا في نيّاته، باعتباره واحداً من رجال ثورة يوليو الذين ذاقوا على أيديهم الويل^(١).

وفي مطلع عام ١٩٧٢ اندلعت المظاهرات في جامعة القاهرة، وظهرت تقارير أمن الدولة أمام الرئيس السادات بأن هناك تفاوتاً طبقيّاً بين طلاب الجامعات، وهو الأمر الذي أدى إلى حدة المظاهرات وعنفها. ثم تعاطف مع الطلاب العمال وعدد من المثقفين. وهو ما عُرف في ذلك الوقت بمظاهرات عام الضباب.

وقتها سأل الرئيس السادات محمد عثمان إسماعيل^(٢) أمين تنظيم الاتحاد الاشتراكي العربي، عن دور التنظيم السياسي فيما يحدث. ورد

(١) موسى صبري. السادات الحقيقة والأسطورة. المكتب المصري الحديث.

(٢) ولد في ١/١/ ١٩٣٠، وتخرج في كلية الحقوق جامعة القاهرة، اشتغل بالمحاماة، ثم أصبح عضواً بمجلس الأمة ١٩٦٤، وعُيّن عضواً في الاتحاد الاشتراكي العربي ١٩٦٨، ثم أميناً عاماً للجنة الاتحاد الاشتراكي العربي = ١٠١

عليه أمين التنظيم أن التنظيم الذي يرأسه هو تنظيم السلطة، وأن أفراده لا يجمعهم شيء سوى محاولتهم التقرب للتنظيم الذي يرأسه رئيس الدولة، وأنه خلاف ذلك لا توجد لدى أعضاء التنظيم عقيدة معينة تربطهم بالتنظيم.

وأنه لا سبيل للخروج من تلك الأزمة سوى عودة تنظيم، جماعة الإخوان المسلمين، ودعوته للعمل السياسي. وضرب محمد عثمان للرئيس السادات مثلاً بأنه في أثناء وجوده بجامعة فؤاد الأول كان لجماعة الإخوان المسلمين وجود بارز بين الطلبة؛ لأن المنضمين إليهم

=بمحافظة أسيوط، تم تعيينه محافظاً لأسوان في ١٥ مارس ٧١، ثم مستشاراً لرئيس الجمهورية - السادات - ثم محافظاً بدرجة وزير لأسيوط في ٢٩ مارس ١٩٧٣ وأعيد تعيينه مرة ثانية ١٩٧٦ ولمرة ثالثة ١٩٧٨، وظل محافظاً لأسيوط حتى عام ٢٠ مايو ١٩٨٢، وكان يقيم في ٩ ش الشهيد يسري راغب بأسيوط .

وقد جاء تعيينه محافظاً لأسيوط، عندما اعتمد في تحقيق هذا الهدف على علاقته بمدير مباحث أمن الدولة، والذي قام بافتعال توتر أدى إلى المظاهرات الطلابية في أسيوط عام ٧٢ / ٧٣ - وهو ما كان مبرراً لعزل محافظ أسيوط المستشار مصطفى سليم، ومنحه منصب رئيس محكمة النقض، حيث أرسلت مباحث أمن الدولة تقريراً يقول إن المظاهرات جاءت بفعل العناصر اليسارية، وعندما اقتنع رئيس الجمهورية بذلك، قام بإقصاء جميع اليساريين بأسيوط وأخلى الساحة لتشكيل الجماعات الإسلامية التي أدت إلى الأحداث الدموية في مصر والعالم كله بعد ذلك. لبرز دور محمد عثمان إسماعيل خلال تلك الفترة.

لهم عقيدة يؤمنون بها، وكان يكفي أن يقف أحد الطلاب يقول بصوت عالٍ: "الله أكبر والله الحمد"، وفي ثانية واحدة يتجمع حوله الآلاف كأن الأرض انشقت وأخرجتهم من بطنها^(١).

بعد تفكير وافق السادات على عودة جماعة الإخوان المسلمين بشرطين هما:

١. ألا يدخل في التنظيم الجديد الذي سيشكله محمد عثمان من كان في الجهاز السري للإخوان المسلمين.

٢. أن يعود التنظيم باسم آخر غير الإخوان المسلمين، وهنا سأله محمد عثمان بصراحة ووضوح: أتكلم معهم يا ريس في هذا الموضوع؟ وقال له الرئيس السادات: أه.. تكلم معهم يا محمد.

وقال محمد عثمان إنه في تلك اللحظة التي تلقى فيها موافقة السادات لم يكن في ذهنه أي تفاصيل عن التنظيم الجديد.

اتصل محمد عثمان بالمهندس عبد المنعم خليفة، وهو من الأصدقاء المقربين بشكل لصيق للشيخ عمر التلمساني المرشد العام للإخوان المسلمين في ذلك الوقت، وطلب منه أن يحدد له موعدًا مع المرشد العام بصفة عاجلة، وبعد نصف ساعة أخبره المهندس عبد المنعم أن المرشد العام سيزوره في مكتبه بعد صلاة المغرب في نفس اليوم.

(١) عاطف عبد الغني. محمد عثمان يتذكر. الوزير الذي كلفه السادات بتكوين الجماعات الإسلامية. عاطف عبد الغني.

في هذا اللقاء شرح محمد عثمان للمرشد العام ما دار بينه وبين السادات وموافقته على عودة نشاط الجماعة بالشروط التي ذكرها السادات وهي العودة باسم آخر وعدم قبول الأعضاء في التنظيم السري لجماعة الإخوان المسلمين.

بعد تفكير عميق رفض الشيخ عمر التلمساني المرشد العام للجماعة ما طرحه محمد عثمان رفضاً قاطعاً، بحجة أن جماعة الإخوان تنظيم عالمي، وأنه بصفته مرشداً لا يمكنه أن يوافق بمفرده على تغيير الاسم. كما ترسخ في ذهن الشيخ عمر التلمساني المرشد العام لجماعة الإخوان المسلمين أن السادات يريد استغلال الجماعة لصالحه. وهنا أخبره محمد عثمان بأنه إذا كان السادات يريد استغلالكم، فلماذا لا تستغلونه أنتم لصالح الدعوة الإسلامية؟ غير أن المرشد العام رفض الفكرة تماماً، وشكر محمد عثمان على مساعيه الحميدة.

وقام الرئيس السادات في عام ١٩٧٢ بالاستغناء عن ما يقرب من ١٧٠٠٠ (سبعة عشر ألف) خبير روسي في أسبوع واحد، وكان الخبراء السوفييت محور دعم كبير للجيش المصري، وكان الطيارون السوفييت يدافعون عن سماء مصر التي كان الطيران الإسرائيلي يمرح فيها كيفما شاء، ومكن هؤلاء الخبراء مصر من بناء منظومة الدفاع الجوي الصاروخي لكن السادات حاول التقرب لأمريكا، فأقدم على خطوة كهذه بينما يؤمن الكثيرون بأن إقدام السادات على هذا التخلي كان من خطوات حرب أكتوبر، حيث أراد السادات عدم نسب الانتصار إلى السوفييت.

وما جعل الرئيس السادات يقدم على قرار طرد الخبراء الروس، هو أن الاتحاد السوفييتي أراد تزويد مصر بالأسلحة الضرورية للدفاع عن الحدود المصرية، ولكن القادة الروس اشترطوا عدم استعمالها إلا بأمر منهم؛ مما جعل الرئيس السادات يقدم على هذا القرار الخطير. متحملاً التبعات كافة.

لم يكتفِ الرئيس السادات بهذا التحول.

في تلك الفترة وقع حادثان كان لهما دلالة كبيرة. من حيث، إن هذا التيار لم ينظر إلى مبادرة السادات بعين الجد. كما أنهم كانوا يتطلعون إلى السلطة المفروشة بالدم.

هما حادثا، الكلية الفنية العسكرية عام ١٩٧٤. وحادث مقتل الشيخ الذهبي عام ١٩٧٧.

وكان من الممكن لهذين الحادثين، أن يؤثرا في تفكير السادات. ويجعله يتراجع عن إشراك التيار الديني في السياسة، غير أن السادات تغاضى عما حدث. بل بدأ في الاستماع إلى تقارير مباحث أمن الدولة.

كما بدأ في مطاردة فلول اليسار، وبقايا الشيوعية، اعتقاداً منه أنهم يريدون هدم حكمه، والتخلص منه، بناء على تخطيط محكم.

في أول يناير ١٩٧٥ تقدّم ضابط بمباحث امن الدولة فرع القاهرة إلى نيابة أمن الدولة العليا ببلاغ قال فيه:

- وردت لنا معلومات مؤكدة من مصادرنا ومن الملاحظة والمتابعة أن بعض الطلبة المذكورين بعد يعتنقون الفكر الماركسي ويقومون بنشر بين الطلاب ويعملون على إثارة الشغب داخل الكليات وتحرير مجلات الحائط المناهضة التي تهاجم قيادة الدولة وانتقاد نظام الحكم الحالي، كما شارك البعض منهم في أعمال التظاهر والإضراب التي حدثت بالجامعات في السنوات الماضية، وتزعم البعض منهم العديد من المؤتمرات الطلابية المناهضة التي عُقدت بالكليات المختلفة^(١).
وذكر التقرير سبعين اسماً.

طلبت المذكرة من نيابة أمن الدولة أن تصدر أمراً بالقبض على جميع من وردت أسماؤهم بمذكرة أمن الدولة، وتفتيش منازلهم، واستندت إلى وجود دلائل كافية على ارتكاب المتهمين جرائم الإثارة والحض على كراهية النظام.

وفي اليوم ذاته ١ / ١ / ٧٥ تقدم ضابط آخر بمباحث أمن الدولة بالجيزة ببلاغ مطابق للبلاغ الأول جاء فيه:

- دلت التحريات ومعلومات المصادر التي تأكدت بالملاحظة والمراقبة أن بعض الطلاب الذين يعتنقون الفكر الماركسي بكليات جامعة القاهرة يقومون بنشر هذا الفكر بين طلبة الجامعة ويعملون على

(١) من مرافعة الدكتور عصمت سيف الدولة المحامي أمام محكمة أمن الدولة العليا بالقاهرة عام ١٩٧٨.

إثارة الشغب داخل الكليات كما يقومون بتحرير مجلات حائط مناهضة
تهاجم سياسة الدولة وتنتقد نظام الحكم.

هذا وقد قامت العناصر المنوّه عنها منذ بداية العام الدراسي
٧٤ / ٧٥ بنشاط مضاد، وذلك من خلال تحرير المنشورات، ومجلات
الحائط والمؤتمرات، التي تضمنت مناهضة نظام السادات، والدعوة
لإثارة الطلاب، لاتخاذ مواقف مضادة، وعمدت هذه العناصر إلى
تصعيد حركتها، عن طريق تنظيم المسيرات المضادة.

وقامت بقيادة هذه المسيرات، التي طافت كليات الحرم الجامعي
في جامعة القاهرة مرددة الهتافات المثيرة والمضادة، كما دعت في المسيرات
التي قامت يوم ١ / ١ / ٧٥ إلى الخروج في مظاهرات للمشاركة مع
مثيري الشغب في القاهرة، كما اتفقوا على عقد مؤتمرات والتظاهر
بتاريخ ٢ يناير ١٩٧٥، مع تحرير بيانات مناهضة لإثارة القاعدة
الطلابية للمشاركة في هذا الاتجاه.

وكان بعض هؤلاء الطلاب، قد سبق أن شارك البعض منهم في
أعمال التظاهر والإضراب خلال السنوات الماضية، وتزعم البعض
منهم العديد من المؤتمرات الطلابية المناهضة التي عقدت بالكليات
المختلفة.

كما طلبت مذكرة أمن الدولة، من رئيس نيابة أمن الدولة يوم
٢ / ١ / ٧٥، إصدار أمر بالقبض على جميع من وردت أسماؤهم بها،
وتفتيش منازلهم، واستندت إلى دلائل كافية على اشتراك المتهمين
١٠٧

الواردة أسماؤهم في تنظيمات شيوعية سرية الأمر المنطبق عليه جريمة المادة ٩٨ أعقوبات.

في اليوم التالي ٢ / ١ / ٧٥ تقدم نائب وزير الداخلية لمباحث أمن الدولة ببلاغ إلى رئيس نيابة أمن الدولة جاء فيه: إلحاقاً لبلاغتنا السابقة بشأن طلب الإذن بتسجيل أحاديث واجتماعات بعض العناصر الماركسية التي تتحرك في اتجاه تكوين منظمات شيوعية مناهضة، فقد أسفرت المتابعة عن اتجاه هذه التنظيمات إلى إسقاط النظام القائم والاستيلاء على الحكم عن طريق القيام بثورة شعبية وتطبيق النظام الشيوعي بالبلاد وإن كانت هذه التنظيمات تتفق في الهدف وهو تغيير نظام الحكم القائم إلا أنها تختلف من ناحية التكتيك وأسلوب الحركة^(١).

في ذلك الوقت، كانت هناك حركة فعلية للييسار المصري تجاه إخراج الرئيس السادات، ومحاولة تغيير المسار الذي انتهجه للاتجاه إلى اليمين، وإجباره على العودة مرة أخرى إلى سياسة اليسار..

وهو الأمر الذي عززته الأحداث الجسيمة التي وقعت عام ١٩٧٧. وهي الأحداث التي أقنعت الرئيس أنور السادات أنه لا بديل عن الاتجاه ناحية اليمين.

(١) من مرافعة الدكتور عصمت سيف الدولة المحامي أمام محكمة أمن الدولة العليا بالقاهرة عام ١٩٧٨.

في ١٧ و ١٨ يناير ١٩٧٧ خرجت أول مظاهرة مصرية تعبر عن الجوع.

في اليوم الأول ١٧ يناير ١٩٧٧ صدرت بعض القرارات الاقتصادية التي تتعلق برفع أسعار بعض السلع، التي من شأنها رفع الدعم عن بعض السلع الضرورية، مثل السكر والزيت والوقود. كانت مصر وقتها تتعرض لكارثة اقتصادية، تمثلت في الديون الهائلة، وقلة الاستثمارات.

وكانت حرب أكتوبر ١٩٧٣ وما سبقها من عمليات إعداد الدولة للمعركة، استنزفت موارد الدولة، مما جعلها في حالة ركود اقتصادي. لأجل هذا فكرت الحكومة في إلغاء الدعم عن بعض السلع، عن طريق رفع أسعارها. صاحب ذلك تدهور في الأحوال المعيشية للأهالي والجماهير، وتصاعد في الاحتجاجات العمالية الكبيرة.

خلال عامي ١٩٧٥ و ١٩٧٦، كان هناك مد ثوري تجاه التظاهر والتعبير عن الضيق بالحالة الاقتصادية التي آلت إليها الطبقات العمالية والفقيرة.

ففي مطلع يناير ١٩٧٥ خرج عمال المصانع الحربية في حلوان في مظاهرات واسعة. وفي مارس من نفس العام، حدث إضراب كبير في المحلة الكبرى. وخلال نفس العام أضرب عمال النسيج في الإسكندرية، وعمال شركة الكابلات في شبرا الخيمة. كما شهد عام

١٩٧٦ إضراب عمال النقل البري كما شهد إضراب عمالي واسع في مدينة كفر الدوار. أيضًا قامت صدامات عنيفة بين الأهالي وقوات الأمن في كلٍّ من مدينتي المنزلة وبيلا في نفس العام.

لم تستطع الوعود البراقة التي قطعتها الحكومة على نفسها في مطلع يناير ١٩٧٧ بتحسين الأحوال المعيشية - كما يظهر في عناوين صحف ذلك الوقت -، أن تكبح جماح الغضب المتراكم في نفوس الجماهير العمالية على مدار السنوات السابقة .

ولأول مرة، بدأ جهاز أمن الدولة، يعد تقارير أسبوعية عن الموقف التمويني العام، تشمل الخط البياني لأسعار جميع السلع المتداولة في الأسواق، ومدى الوفرة في حجم المعروض منها.

في التشكيل الوزاري الجديد في أبريل ١٩٧٥ برئاسة اللواء ممدوح سالم، وهو رجل أمن، استحدث الرئيس السادات فكرة المجموعة الاقتصادية، وكان يرأسها الدكتور عبد المنعم القيسوني، وهو اقتصادي لامع، حاول الرجل إصلاح الاقتصاد باللجوء إلى الاقتراض، ورفض البنك الدولي تقديم أي قرض، دون أن تتخلص الدولة من فكرة دعم السلع الأساسية، كما رفضت الدول العربية البترولية أن تقدم أي قرض لمصر، دون موافقة البنك الدولي.

ولم تجد الوزارة أمامها، سوى المغامرة باتخاذ مجموعة من القرارات الاقتصادية يوم ١٣ يناير ١٩٧٧.

فلم تترك تلك القرارات سلعة واحدة، تدخل في إطار الاحتياجات اليومية.

والحقيقة أن أسلوب نشر تلك القرارات مثير لاستفزاز الجماهير، ولم يأخذ بمبدأ التدرج، أو تأهيل الناس لتلك القرارات.

وكانت تلك الجماهير تعاني ضحالة الدخل، وقلة المرتبات، فضلاً عن النقص الحاد في تلك السلع الأساسية، ومن أهمها السكر والشاي والصابون. وانطلقت الشرارة الأولى لانتفاضة يناير بخطاب نائب رئيس الوزراء للشئون المالية والاقتصادية، الدكتور عبد المنعم القيسوني، أمام مجلس الشعب في ١٣ يناير، بمناسبة تقديم مشروع الميزانية عن عام ١٩٧٧ حيث أعلن إجراءات تقشفية لتخفيض العجز، ومنها تخفيض الدعم للحاجات الأساسية بصورة ترفع سعر الخبز بنسبة ٥٠ ٪ والسكر ٢٥ ٪ والشاي ٣٥ ٪ وكذلك بعض السلع الأخرى ومنها الأرز وزيت الطهي والبنزين والسجائر وربط هذا بضرورة الاتفاق مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لتدبير الموارد المالية الإضافية اللازمة. وقد بدأ التنفيذ الفعلي في يومها أي قبل الإعلان أمام مجلس الشعب، فرفع التجار وبعض المحلات أسعار المواد الغذائية، وكذلك فعلت المطاعم الصغيرة على الفور، فأحست الجماهير بالكارثة مباشرة فضلاً عن إذاعة الخبر في الراديو والتلفزيون. وقد أثار الغضب إدراك الجماهير بالتواء سياسة الدولة وكذبها وخداعها للجماهير في تصريحاتها فقامت تجمعات جماهيرية وعمالية في بعض أحياء

الإسكندرية والقاهرة ومنطقة حلوان الصناعية خاصة منذ مساء يوم ١٧ / ١ وتوقفت المواصلات بين حلوان والقاهرة بعض الوقت.

وفي ١٨ يناير خرجت المظاهرات في أول الأمر من جامعة القاهرة وجامعة عين شمس، ومن مدينة حلوان، حيث تتركز نسبة كبيرة من العمال العاملين في المناطق الصناعية بها، وسرعان ما شملت كل أنحاء الجمهورية.

استمرت التجمعات وأعمال الشغب بميدان الجيزة والشوارع المحيطة به وتصدى رجال القوات المسلحة والشرطة حتى ساعة متأخرة من الليل وأمكن في هذه الأثناء ضبط ٢٤ من المتظاهرين. ونتج عن هذه العمليات وفاة عشرة مواطنين وإصابة ٨٨ مواطناً بدائرة قسبي الجيزة وبولاى الدكرور. كما أُصيب بعض ضباط وأفراد الشرطة والقوات المسلحة بإصابات مختلفة.

كان المتظاهرون يرددون بعض الهتافات ومنها^(١):

- بالطول بالعرض حنجيب السادات الأرض.
- بالطول بالعرض حنجيب ممدوح الأرض.
- تسقط وزارة ممدوح سالم.
- سيد مرعي يطلع إيه.. هو اكمنه نسيب البيه.

(١) من مرافة الدكتور عصمت سيف الدولة المحامى أمام محكمة أمن الدولة العليا بالقاهرة عام ١٩٧٨.

- أنور بيه يا أنور بيه هي تكية ولا إيه.
- أنور بيه يا أنور بيه نعل الجزمة بعشرة جنيه.
- سادات يا سادات مش حتخوفنا التهديدات.
- العيشة بقت مره عاوزين حكومة حرة.
- ثورة ثورة يا شباب مش عاوزينك يا سادات.
- عبد الناصر ياما قال لا حرية مع استغلال.
- مش حنخاف مش حنخاف غلو علينا العيش الحاف.
- عبد الناصر ياما قال خلوا بالكم من العمال.
- الثوار رفعوها شعار ربط الأجر بالأسعار.
- ما تفرحشي يا ممدوح ورا شعراوي بكره تروح.
- اصحى يا شعب اصحى يا شعب السادات عدو الشعب.
- بالإضراب بالإضراب تأخذ حقك بالإضراب.
- الإضراب هو سلاحنا ضد السلطة اللى بتدبحنا.
- ياللي بتحكم باسم الدين انزل انزل من عابدين.
- انزل شوف الملايين بايتين جعانين.
- ناصر يا حرية... ناصر يا حرية.

وقد أجرى مدير أمن القاهرة في ذلك الوقت اتصالاً تليفونياً بوزير الداخلية اللواء سيد فهمي يخبره فيه بأن القاهرة تحترق، وأخبره أن أعمال الشغب والتخريب، تتجاوز قدرات الشرطة.

وفشل جهاز الشرطة بإمكاناته المتواضعة التعامل مع الانتفاضة.

وكانت تلك هي المرة الأولى منذ قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ التي تخرج فيها جماهير الشعب بكل هذا العنف.

كانت الشوارع الكبرى في القاهرة، قد تحولت إلى خراب، فقد دمر المتظاهرون واجهات المحلات الزجاجية، وأتوبيسات النقل العام، مما تعذر نقل المواطنين إلى بيوتهم، وفي شارع الهرم تم تخريب كل الملاهي الليلية ونهبها، وعلب الليل والمسارح، ورواد تلك الأماكن والسيارات الخاصة، فضلاً عن الاعتداء على ركاب السيارات الملاكي، كما حدث اعتداء على الممتلكات، واقتحام بعض البيوت، واشتعلت النيران في دار أخبار اليوم، في الليل، كما تم نهب عدد كبير من المحلات، وكان منظرًا مألوفًا، أن تجد الناس، وقد هاجموا أحد المحلات وبدؤوا في نقل محتوياته وهم يجرون.

وبذل رجال الشرطة جهودًا مستميتة لمنع المظاهرات.

وألغيت زيارة كان مقرراً أن يقوم الرئيس اليوغوسلافي جوزيف بروز تيتو إلى الرئيس السادات في أسوان.

وكانت القطارات القادمة من أنحاء البلاد، تنزل ركايبها في محطة السكة الحديد في القاهرة، ولم يجد هؤلاء الركاب، وسيلة مواصلات تنقلهم إلى الأماكن التي يريدون الذهاب إليها. تجمّع الآلاف من الركاب في المحطة، وعلى الفور صدرت التعليمات بإحضار سيارات القوات المسلحة لنقل الركاب إلى ضواحي القاهرة..

كان الرئيس السادات وقتها يقضي الشتاء كعادته في مدينة أسوان. وعلى الفور بدأت الاتصالات بين اللواء سيد فهمي وزير الداخلية، واللواء ممدوح سالم رئيس الوزراء وقيادة القوات المسلحة. وفي صباح ١٩ يناير ١٩٧٧ اتصل نائب رئيس الجمهورية الفريق حسني مبارك، بوزير الدفاع الفريق أول محمد عبد الغني الجمسي، وطلب منه نزول القوات المسلحة إلى الشارع، لقمع الانتفاضة وفرض النظام، وتأمين مدينة القاهرة ضد عمليات السلب والنهب التي اجتاحت المحلات.

غير أن وزير الدفاع رفض. بعدها اتصل به رئيس الوزراء، ولكن وزير الدفاع أصر على رأيه. وقال إنه لن يوافق على نزول القوات المسلحة في الشارع، إلا إذا انهار جهاز الشرطة تمامًا، وفشل في تحقيق الأمن، وأنه في هذه الحالة وطبقًا للقانون، تنزل القوات المسلحة، وتسيطر على الموقف، وتصبح لها الكلمة العليا فيه، وتعتبر في هذه الحالة السلاح الأخير في يد الدولة، لأنه لا يجوز أن تتدخل القوات المسلحة لدعم الشرطة، ولكن تصبح مسؤولياتها كاملة عن حفظ الأمن والنظام.

ويمكن تفسير موقف وزير الدفاع، برفض نزول القوات المسلحة إلى الشارع، بأنه لم يتلقَ تعليمات صريحة ومباشرة من رئيس الجمهورية الذي هو القائد الأعلى للقوات المسلحة، وهو صاحب الحق في تحريكها، طبقاً لرؤيته، كما أن الرئيس موجود في أسوان، أي داخل الجمهورية، ويمكنه لو أراد إصدار مثل هذا الأمر، هذا فضلاً على أن نائب الرئيس لا يملك من الصلاحيات الدستورية، ما يحوله إصدار مثل هذا الأمر للقائد العام للقوات المسلحة.

بالفعل كانت قوات الشرطة عاجزة تماماً عن السيطرة على الموقف، لأنها لم تتدرب على مواجهة مثل هذا الموقف الطارئ الذي يهدد النظام، كما كانت أعداد كبيرة منها موجودة في أسوان لحراسة الرئيس في أثناء إقامته هناك. وتم إبلاغ الرئيس السادات بتفاصيل الموقف. وسرعان ما تلقى وزير الحربية إشارة من أسوان صادرة من رئيس الجمهورية والقائد الأعلى للقوات المسلحة بتكليف الفريق عبد الغني الجمسي بمسئولية حماية القاهرة وتأمينها وحفظ الأمن والنظام والسيطرة على الموقف دون إراقة الدماء، اعتباراً من وقت وصول الإشارة إليه.

وعلى الفور طلب وزير الدفاع من رئيس الوزراء إعلان حظر التجول في البلاد اعتباراً من الساعة الثانية ظهراً تمهيداً لنزول القوات المسلحة وحتى لا تصطدم القوات بالمواطنين المتظاهرين في الشارع وتكون العاقبة وخيمة.

ولا شك أن هذا الأمر وبالصورة التي تم بها يحسب في خانة القائد العام للقوات المسلحة الفريق أول محمد عبد الغني الجمسي وحكمته في معالجة الموقف بروية وضبط النفس. وتم إرسال طائرات عسكرية إلى أسوان لتحمل قوات الحرس الجمهوري المصاحبة للرئيس لتقوم بتأمين مقار رئاسة الجمهورية في القاهرة.

وفي الساعة الرابعة بعد الظهر ظهرت الدبابات والمدركات وسيارات القوات المسلحة ورجالها في شوارع القاهرة الرئيسية. وتم إطلاق النيران التحذيرية في الهواء في ميادين العتبة وعبد باشا والجيش والتحرير والجيزة والعباسية وغيرها من الميادين العامة. وأقفلت الشوارع الرئيسية.

وفي مساء يوم ١٩ تقرر أن يعود الرئيس السادات إلى القاهرة بالطائرة، وكانت المظاهرات قد نادت بسقوطه صراحة، واشتعلت النيران في بعض المحلات في أثناء وجوده بمدينة أسوان، وشاهد الرئيس دخانها من استراحته على ربوة عالية ناحية خزان أسوان. وعند وصول الطائرة إلى مطار القاهرة لم يكن الموقف تحت السيطرة الأمنية تمامًا، ولم تكن القوات المسلحة قد فرضت سيطرتها تمامًا على القاهرة، ولم يكن من السهل على موكب رئيس الجمهورية أن يخترق القاهرة في طريقه المعتاد من المطار إلى منزله بالجيزة.

وكان الرئيس قد فُكر في عقد جلسة طارئة لمجلس الوزراء في استراحة القناطر الخيرية إحدى ضواحي مدينة القاهرة، ولكن محمد

حسين هيكل نصح الرئيس بأن انعقاد مجلس الوزراء في تلك المنطقة يمكن تفسيره بأن الرئيس عجز عن دخول العاصمة؛ لذلك فقد اضطر قائد الموكب إلى اختراق كثير من الطرقات الجانبية للوصول إلى مقر مجلس الوزراء في قلب العاصمة^(١).

وقد ظلت تلك أحداث تلك الانتفاضة بالطريقة المثيرة التي حدثت بها مسارًا لتعليقات وأوصاف العديد من السياسيين.

فقد وصفها الرئيس محمد أنور السادات رئيس الجمهورية وقتها بأنها انتفاضة الحرامية.

كما وصفتها القوى السياسية التقدمية بالانتفاضة الشعبية، أو انتفاضة الجياع.

وقال عنها الكاتب المعروف محمد حسين هيكل في كتابه خريف الغضب إنها أحدثت شرخًا في نظام حكم السادات شبيهًا بالشرخ الذي حدث في حكم عبد الناصر بعد هزيمة يونيو ١٩٦٧.

أما اللواء حسن أبو باشا والذي كان مسئولًا عن أمن الدولة وقت حدوث تلك الأحداث فقد وصفها بأنها مؤامرة، ويتحدث عن وثيقة تم ضبطها لدى أحد العناصر الشيوعية تفيد وجود مخطط شيوعي.

في أعقاب ما حدث دعا رئيس الجمهورية الرئيس السادات إلى عقد اجتماع مهم بمقر إقامته بالجيزة حضره نائب رئيس الجمهورية

(١) موسى صبري. السادات الحقيقة والأسطورة. المكتب المصري الحديث.

ورئيس مجلس الوزراء ونائب وزير الداخلية الجديدان وهما اللواء نبوي إسماعيل واللواء كمال خير الله ورؤساء أجهزة الأمن القومي (المخابرات العامة، مباحث أمن الدولة، المخابرات الحربية) وكان الهدف من الاجتماع ينحصر في مناقشة احتمالات الموقف بعد تلك التطورات، وكان واضحاً عمق الغضب الذي يحمله رئيس البلاد مما حدث، وكانت آخر تعليماته أنه لن يسمح بتكرار ما حدث، وأنه يجب الضرب في المليان لدى أول بادرة لأعمال الشعب^(١).

ويرى اللواء النبوي إسماعيل نائب وزير الداخلية في ذلك الوقت أن أحداث ٧٧ كان لها ظروف خاصة، حيث فوجئت الجماهير في الوقت الذي كانت تتطلع فيه لآمال وطموحات وحرب انتهت بالنصر بارتفاع في الأسعار، وهذه مقدمات طبيعية لأي رد فعل، وقد علقت على الروشتة التي قدمها الدكتور "القيسوني" لتحريك الأسعار بقولي إن لها جانبين الأول اقتصادي يفهمه القيسوني والآخر سياسي يغيب عن وعيه، وهذه مهمة رئيس الوزراء بمعنى ضرورة التمهيد لمثل هذه القرارات إعلامياً واجتماعياً، فوافق على كلامي وتم تأجيل المشروع وفوجئت ذات يوم بصدور هذه القرارات دون أن أعرف فتبنت عناصر شيوعية هذه المسألة وهي التي كانت تتحمل قبل ذلك مسألة الأسعار فقادت تحركاً في الترسانة البحرية بالإسكندرية، وآخر في جامعة عين شمس وثالثاً في حلوان، وبدأت التحركات تُنادي بسقوط الغلاء

(١) مذكرات في الأمن والسياسة. اللواء حسن أبو باشا. دار الهلال.

وزيادة الأسعار، إلى أن وصلوا وسط البلد فتمت المواجهة، ونتيجة اندساس العناصر المخربة قامت الحرائق وعمليات النهب والسلب فأدى ذلك إلى أن أطلق عليها الرئيس السادات "انتفاضة الحرامية"^(١).

...

وفي يوم ١٤ يونيو ١٩٧٧ أصدرت محكمة جنيات أمن الدولة العليا بالقاهرة حكمها في الجناية رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٧ أمن دولة عليا التي اتهم فيها ٤٤ مواطناً بأنهم حركوا وساهموا في الأحداث في جنوب القاهرة (منطقة حلوان) وقضت ببراءتهم وأشارت في حكمها إلى تلك الأحداث وأسبابها فقالت:

إن المجموعة الاقتصادية بمجلس الوزراء قد انتهت إلى رفع الدعم عن بعض السلع التي لا غنى عنها لجماهير الشعب. وأذيع بيان الموازنة العامة مساء يوم ١٧ يناير ١٩٧٧ متضمناً هذه البيانات ونشرته الصحف صباح يوم ١٨ يناير ١٩٧٧. وأياً ما كان الرأي من الناحية الاقتصادية في هذه الإجراءات وضرورتها فإنه كان يتعين أن يمهد لها وتعد جماهير الشعب نفسياً بواسطة وسائل الإعلام والأجهزة السياسية لتقبل هذا الوضع. إلا أن هذا لم يحدث فكان لإذاعة بيان الموازنة بما حواه من رفع الأسعار في الوقت الذي كانت تنتظر جماهير الشعب رد

(١) عبد الفتاح عبد المنعم. مقال بجريدة العربي الناصري ٢٦/١٠/٢٠٠٣. العدد

فعل قوياً لدى مختلف طوائف الشعب أثارت أعصابه فبدأت مجموعات من الطلبة والعمال منذ صباح يوم ١٨ يناير ١٩٧٧ تنتظم في مسيرات تعبر عن اعتراضها على سياسة رفع الأسعار، وكانت تردد بعض الهتافات المعادية للحكومة احتجاجاً على سياستها في هذا الصدد. ولم يكن هدفهم في البداية من التجمهر سوى الاحتجاج على سياسة رفع الأسعار. وكانت هذه الوسيلة للتعبير عن رأيهم، وإن كانت غير مشروعة لأنها لم تتم خلال القنوات الشرعية والطرق التي رسمها القانون، إنما دفعهم إليها ما عانوه خلال الفترة الطويلة الماضية وتلك الصدمة التي أحدثها رفع الأسعار في وقت كانوا يأملون فيه أن يحدث العكس ولم يكن هدفهم التخريب أو التدمير^(١).

والغريب أن حزب التجمع، المعقل الرئيس لليسار المصري، تبرأ من تلك الانتفاضة. جاء ذلك في بيان أصدره حزب التجمع في ٢٤ يناير ١٩٧٧، أن عمليات التخريب قامت بها عناصر من عملاء المخابرات الأمريكية والرأسمالية الطفيلية طبقاً لمخطط هدفه إلصاق التهمة بالقوى الوطنية والتقدمية من أجل تصفية هذه القوى، وإجهاد حزب التجمع، حتى يشلوا قدرته على الدفاع عن مصالح الوطن!

وهكذا أصبح العصيان العمالي الذي شهدته مصر في ١٨ و١٩ يناير، من وجهة نظر التجمع، مجرد مؤامرة قام بها عملاء المخابرات

(١) من مرافعة الدكتور عصمت سيف الدولة المحامي أمام محكمة أمن الدولة العليا بالقاهرة عام ١٩٧٨.

الأمريكية بهدف إجهاد حزب التجمع! أما مجموعة "روز اليوسف" اليسارية فكانت ترى - كما ورد في عدد ٢٤ / ١ / ١٩٧٧ - أن المسؤولين عن أحداث العنف كانوا المشردين والصبية وقطاع الطرق ومحترفي الجريمة. واختلفت مجموعة "الطليلة" جزئياً إذ دافعت، في عدد فبراير ١٩٧٧ عن "مشروعية الهبة الجماهيرية" وعن قيام المتظاهرين بقذف الأحجار ضد قوات الأمن المسلحة، لكنها أدانت أعمال الحرق والإتلاف والتخريب واعتبرت أن من قاموا بها هم مجموعة من الأحداث والصبية. وكان رأي أحد قياديي الحزب الشيوعي المصري تعليقاً على أحداث يناير في حوار أجرته معه مجلة "أوراق ديمقراطية" التي كانت تصدر بالخارج - نشره حسين عبد الرازق في كتابه عن ١٨ و١٩ يناير - أن المسؤولين عن أعمال التخريب والعنف كانوا إما عناصر متخلفة الوعي أو جماعات مدسوسة من قبل السلطة^(١).

ومع ذلك تظل تلك الانتفاضة لتضاف إلى ما قبلها من انتفاضات وإرهاصات في سبيل الحرية والرخاء.

بلغ عدد الجرائم التي تم ارتكابها خلال أحداث هذين اليومين ٥٣٠ حادثاً وبتوزيعها طبقاً لنوعيتها حسب التكييف الجنائي منها^(٢):

(١) يس طه. مجلة الشرارة. موقع الاشتراكيين الثوريين.

[http://revsoc.me/revolutionary-experiences/18-w19-ynyr-1977-](http://revsoc.me/revolutionary-experiences/18-w19-ynyr-1977-drws-lntfd)

drws-lntfd

(٢) مجلة الأمن العام، العدد ٧٨، يوليو ١٩٧٧.

- ٧٠ حادث حريق عمداً.

- ٣٢٥ إتلافاً.

- ١٣١ إتلافاً مقترناً بسرقة.

- ٤ حوادث سرقة.

أما عدد الوفيات والإصابات فكان ٤٤ قتيلاً، أصيب معظم القتلى نتيجة صد محاولة اقتحام قسم باب الشعرية، كما سقطت أعداداً أخرى متفرقة خلال أعمال التفريق. عدد المصابين الذين وصلت بياناتهم إلى أقسام الشرطة ٢٤٩ مصاباً من بينهم عدد ١١٧ من أفراد الشرطة، ١٣٢ من الأهالي.

كما بلغ إجمالي عدد المقبوض عليهم ٦٣٨ متهمًا وقد تغير هذا العدد في الأيام التالية، وما تم اكتشافه من مصابين في المستشفيات العامة والخاصة وعمليات التحري والاشتباه. وتحليل المتهمين المقبوض عليهم طبقاً لفئات العمار اتضح أن عددًا منهم:

٣٨ أقل من ١٥ سنة.

٣٨٨ من ١٥ : ٢٠ سنة.

١٤٠ من ٢١ : ٣٠ سنة.

٧٢ أكثر من ٣٠ سنة.

وبتحليلهم طبقاً لحرفتهم نيين الآتي:

٣٤٧ من العمال والحرفيين.

١٣ من عمال القطاع العام.

١٣٦ من الموظفين الحكوميين.

٢٤ من الطلبة.

١٨ من العاطلين.

٢ مهندسان.

...

وهناك من يري^(١) أن عملية التحول من النظام الاشتراكي إلى النظام الرأسمالي بدأ على استحياء بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ حين بدأت الدولة تتخلى تدريجياً عن دورها الذي قامت به تجاه هذه الطبقة خلال العقدين السابقين وهو التحول الذي حدث لأكثر من سبب:

- سبب شخصي صادر عن قناعات الرئيس السادات الذي بدأ يُعادي التوجهات السابقة وأن القائمين على الاتحاد الاشتراكي وعلى رأسهم علي صبري كانوا ينازعونه السلطة، وهم الذين كانوا يجسدون هذه التوجهات.

(١) د. يوانان ليب رزق. شئون وشجون تاريخية. مكتبة الأسرة.

- وفّر نصر أكتوبر ١٩٧٣ شرعية جديدة للرئيس السادات بعد أن كان يستمد شرعيته من الرئيس الذي يسبقه، وهو الرئيس جمال عبد الناصر، وهي الشرعية التي تصور أنها تُحوّله الحق في هذه التوجهات.
- اعتمد الرئيس السادات على الولايات المتحدة والغرب باعتقاده أن حكومة واشنطن هي الأكثر قدرة على الضغط على إسرائيل.
- ما صاحبَ حرب أكتوبر من ازدهار نفطي؛ مما كان له مردود اجتماعي على المصريين جميعاً، والطبقة المتوسطة على وجه الخصوص.

الفصل الثالث

البذور الأولى لجماعات الإسلام السياسي

نشأت معظم التيارات الدينية والجهادية في مصر من منطلق أفكار الراحل سيد قطب.

حيث كان يرى، في كتابه "لماذا أعدموني؟" أنه:

- بعد مراجعة ودراسة طويلة لحركة الإخوان المسلمين ومقارنتها بالحركة الإسلامية الأولى للإسلام أصبح واضحاً في تفكيري - وفي تفكيره كذلك - أن الحركة الإسلامية اليوم تواجه حالة شبيهة بالحالة التي كانت عليها المجتمعات البشرية يوم جاء الإسلام أول مرة من ناحية الجهل بحقيقة العقيدة الإسلامية، والبعد عن القيم والأخلاق الإسلامية - وليس فقط البعد عن النظام الإسلامي والشرعية الإسلامية - وفي الوقت نفسه توجد معسكرات صهيونية وصليبية استعمارية قوية، تحارب كل محاولة للدعوة الإسلامية وتعمل على تدميرها عن طريق الأنظمة والأجهزة المحلية، بتدبير الدسائس والتوجيهات المؤدية لهذا الغرض، ذلك بينما الحركات الإسلامية تشغل نفسها في أحيان كثيرة بالاستغراق في الحركات السياسية المحدودة المحلية، كمحاربة معاهدة أو اتفاقية، وكمحاربة حزب أو تأليب خصم في الانتخابات عليه. كما أنها تشغل نفسها بمطالبة الحكومات بتطبيق النظام الإسلامي والشرعية الإسلامية، بينما المجتمعات ذاتها بجملتها قد بعدت عن فهم مدلول العقيدة الإسلامية والغيرة عليها، وعن الأخلاق الإسلامية.. ولا بد إذاً أن تبدأ الحركات الإسلامية من

القاعدة: وهي إحياء مدلول العقيدة الإسلامية في القلوب والعقول، وتربية من يقبل هذه الدعوة وهذه المفاهيم الصحيحة، تربية إسلامية صحيحة. وعدم إضاعة الوقت في الأحداث السياسية الجارية. وعدم محاولات فرض النظام الإسلامي عن طريق الاستيلاء على الحكم قبل أن تكون القاعدة المسلمة في المجتمعات هي التي تطلب النظام الإسلامي لأنها عرفت على حقيقته وتريد أن تحكم به. وفي الوقت نفسه، ومع المضي في برنامج تربوي كهذا، لا بد من حماية الحركة من الاعتداء عليها من الخارج، وتدميرها ووقف نشاطها وتعذيب أفرادها، وتشريد بيوتهم وأطفالهم تحت تأثير مخططات ودسائس معادية، كالذي حدث للإخوان سنة ١٩٤٨، ثم سنة ١٩٥٤ وسنة ١٩٥٧، وكالذي نسمع ونقرأ عنه مما يحدث للجماعات الأخرى، كالجماعة الإسلامية في باكستان، وهو يسير على نفس الخطة وينشأ عن نفس المخططات والدسائس العالمية^(١).

ومع انتشار نظرية قطب بين التيارات الدينية، أصبحت كتبه وثنائق تدرس في بعض المساجد، وجدت تلك النظرية طريقها إلى أذهان الكثير من الشباب المتدينين، ومنها خرجت كل التنظيمات الدينية التي وجدت على الساحة المصرية.

(١) سيد قطب. لماذا أعدموني؟ مركز المقريري للدراسات التاريخية. موقع على شبكة المعلومات الدولية.

وكانت هناك بيئة خصبة توافرت لتلك النظرية لتنمو، وتنتشر وهي تلك التي وفَّرها الرئيس السادات.

بعد نصر أكتوبر ١٩٧٣ بدأ الرئيس السادات في مغازلة التيار الديني والإخوان المسلمين بصفة علنية. فأطلق على نفسه الرئيس المؤمن محمد أنور السادات، وبدأت الصحف وأجهزة الإعلام تشير إلى تلك الصفة بالإضافة إلى كتابة اسمه ثلاثياً لإبراز اسمه الذي يحتوي على "محمد" لكونه اسماً إسلامياً.

في بداية عام ١٩٧٢ بدأ بعض اليساريين في الهجوم على الرئيس السادات، وهو العام الذي عرف في أوساط المثقفين والسياسيين بعام الضباب، وهو ما أسماه الرئيس السادات بعام الضباب، لتبرير عدم قيامه بتحرير سيناء في عام ١٩٧٢، كما وعد في خطابه.

لأجل ذلك، خرج الطلاب في مظاهرات صاخبة، تندد بالسادات ونظامه وتقاعسه عن تحرير الأرض.

كان المثقفون اليساريون يقودون تلك المظاهرات، وسيطروا على معظم الأنشطة في الجامعات المصرية كلها، وكانوا ينشئون مجلات تُسمى مجلات الماستر، أي يحرقونها بأيديهم، ويكتبونها بحبر الماستر، ويعلقونها على الحائط، وكانت تلك المجلات تحوي مقالات ورسوماً تسيء إلى الرئيس السادات شخصياً، والسيدة حرمه، بطريقة فجّة.

في بداية العام عقد عددٌ من طلبة جامعة القاهرة اجتماعاً في قاعة الاجتماعات الكبرى، ولم ينصرفوا منها، واعتبروا أن اجتماعهم مستمر،

واستولوا على مكتب رئيس الجامعة ووكلائه، ومكاتب المسؤولين الإداريين، وقاموا بإرسال عدد آخر من زملائهم إلى منزل السادات بالجيزة، وطلبوا مقابلة الرئيس، ولكن حرس الرئيس صرفهم، وأحالهم إلى وزير الداخلية ممدوح سالم، وعندما ذهبوا إلى هناك أحالهم وزير الداخلية بدوره إلى اللواء سيد فهمي مدير الإدارة العامة لمباحث أمن الدولة، فاجتمع بهم، وسألهم عن مطالبهم. فوجئ مدير المباحث العامة بأنهم يتحدثون عن رئيس الجمهورية بطريقة يسمعها لأول مرة!

كانوا يتحدثون عنه، وكأنه شخص عادي، وقالوا: إنه خائف ويرتعش، ولن يحارب الإسرائيليين، ولن يحرر الأرض المغتصبة.

كان الطلاب ثائرون وغاضبون. وجد سيد فهمي أن المناقشة معهم غير مجدية، لم يتحملهم وفقد أعصابه، وطردهم من مكتبه، وكان زملاؤهم لا يزالون معتمدين في قاعة الاجتماعات في جامعة القاهرة. بالطبع تم إبلاغ الرئيس السادات بمضمون ما حدث مع الطلاب في مكتب مدير المباحث العامة. فأصدر الرئيس السادات على الفور، قرارًا بإخراجهم من الجامعة بالقوة، في ساعة في متأخرة من الليل، بعد أن ناموا من الإعياء، وكثرة الحركة والتهافتات طوال اليوم، وتم اعتقالهم جميعًا.

بعد أن هدأت الحالة اقترح اللواء سيد فهمي، بدء الحوار مع وفد منهم، فيه بعض الطالبات. وقد أوضحت تلك اللقاءات أن هناك تناقضات وفروقات اجتماعية كبيرة بين الطلبة في الجامعات.

بعض الطلاب يحضرون في سيارات فخمة، ويرتدون ملابس مستوردة. وآخرون يرتدون أحذية بلا نعال، وبعض الطالبات كن يرتدين ملابس رخيصة، كما كان والد إحدى الطالبات التي تحاورت بعنف مع مدير المباحث العامة، يعمل صولاً (مساعد شرطة) في وزارة الداخلية، وعلى الفور تم الاتصال به لإقناع ابنته وتخويفها، وعندما حضر الوصول قرر أن لديه أربعة طلاب في الجامعة، وقرر أنه لا يستطيع التأثير عليها.

كتب اللواء سيد فهمي تقريراً بما حدث في تلك المقابلة، ورفعها للرئيس السادات، موضحاً أنهم من الشيوعيين^(١). وهذا ما أقنع السادات أن اليسار يتربص به.

أوضحنا في الفصل السابق، لقاء الرئيس السادات مع أمين تنظيم الاتحاد الاشتراكي العربي محمد عثمان إسماعيل، والذي طلب منه أن يتولى مهمة بعث تنظيم الإخوان المسلمين من جديد، والاتصال بالأستاذ عمر التلمساني المرشد العام للتنظيم، وعندما عرض محمد عثمان على المرشد فكرة السادات، رفض المرشد أن يعود تنظيم الإخوان بغير اسمه القديم. وجد محمد عثمان نفسه في موقف صعب، بعد أن رفض المرشد العام لجماعة الإخوان المسلمين فكرته، فقد وعد الرئيس السادات بتنفيذ الفكرة، وهو واثق تماماً من موافقة المرشد العام، غير أن

(١) موسى صبري. السادات الحقيقة والأسطورة. المكتب المصري الحديث.

المرشد خذله، لتشككه في نيات الرئيس السادات باعتباره من رجال ثورة يوليو التي نكّلت بهم.

لأجل هذا تفتق ذهن السياسي المحنك محمد عثمان إسماعيل عن فكرة، وقام بتنفيذها على الفور، وقرر ألاّ يخبر الرئيس السادات عندما يقابله برفض المرشد لفكرته، وأن مرشد الجماعة رفض العرض!

وفكر محمد عثمان في عرض بديل. وبالفعل قام محمد عثمان بعرضه على الرئيس في المقابلة التالية. فقد أخبر محمد عثمان الرئيس السادات بأنه سيقوم بتشكيل جماعات إسلامية في الجامعة، بدلاً من جماعة الإخوان المسلمين. ووافق الرئيس على العرض^(١).

وهنا طلب محمد عثمان من الرئيس السادات، أن يخصص بعض العمارات السكنية التي تشيدها الدولة، لجعل منها مدينة طلابية، يسكنها من يختارهم من الطلاب الذين يختارهم، ليتلقوا برنامجاً تدريبياً إسلامياً.

وافق الرئيس علي ما طلبه محمد عثمان إسماعيل، وأحاله إلى حمدي عاشور^(٢) محافظ القاهرة في ذلك الوقت، وبالفعل ذهب محمد عثمان

(١) جريدة القاهرة الأسبوعية العدد ٩، في ٢٠ يونيو ٢٠٠٠. لقاء مع محمد عثمان إسماعيل.

(٢) محمد حمدي عاشور من مواليد ١٨ مارس عام ١٩١٨م دمياط، تخرج في الكلية الحربية عام ١٩٣٦، كان من الضباط الأحرار. التحق بالأكاديمية العسكرية، ثم اشترك في تنظيم الضباط الأحرار بعد الحرب مباشرة كان =

إلى حمدي عاشور وطلب منه العمارات، ولم يخبره محمد عثمان بما سيفعله بها.

ولكن محافظ القاهرة أخبر محمد عثمان أنه لا يمكنه تسليم العمارات قبل سنة على الأقل. غير أن هذا لم يمنع محمد عثمان من تنفيذ ما اتفق عليه مع الرئيس السادات! وشرع في تشكيل التنظيم الديني الجديد.

في البداية قام محمد عثمان بالاستعانة بالمستشار منير سعيد مدير مكتبه في أمانة التنظيم لمعاونته في تشكيل هذا التنظيم الذي يريده الرئيس. وتم وضع عدة شروط ينبغي توافرها فيمن ينضم إلى هذا التنظيم.

كان من ضمن معايير الاختيار ضرورة توافر الخلق القويم في الطلاب، والاستقامة الظاهرية على الأقل.

=صديق للرئيس جمال عبد الناصر، وخاض انتخابات مجلس الأمة في أواخر الخمسينيات وفاز في الانتخابات، حيث قاد مسيرة العمل السياسي في هذه الحقبة بدمياط. أسند إليه منصب سكرتير عام ديوان رئاسة الجمهورية عام ١٩٥٦م، عين محافظاً لدمياط من أبريل ١٩٦٠ حتى نوفمبر ١٩٦١، شغل منصب محافظ الإسكندرية في الفترة من ١٢ نوفمبر ١٩٦١ م حتى ٢٧ أكتوبر ١٩٦٨م، عين وزيراً للإدارة المحلية في عام ١٩٦٨م، اختير وزيراً للتموين والتجارة الداخلية في عام ١٩٧٠م، شغل منصب محافظ القاهرة في الفترة من سبتمبر ١٩٧٢م حتى أبريل ١٩٧٤م.. توفي في عام ١٩٨٥.

وبالفعل قام مدير المكتب المستشار منير سعيد باختيار بعض الطلاب، ليكونوا نواة لتلك الجماعة.

في أول الأمر لم يخبروا الطلاب المختارين بأن المطلوب منهم التصدي للشيوخ.

وإنما تم التمهيد لهم بعد ذلك! وطلبوا من كل واحد منهم أن يجند معه من يختاره من أمثاله، ومن نفس طبقته الاجتماعية. تكونت أول مجموعة في كلية الهندسة بجامعة القاهرة، تحت اسم جمعية محمد بن عبد الله، ثم انتقلت الفكرة إلى الكليات الأخرى.

استعان المستشار منير سعيد وقتها بعدد من المفكرين الإسلاميين المعروفين باستنارة الفكر أمثال الدكتور عبد العزيز كامل، والدكتور أحمد كمال أبو المجد، وانتقلت الفكرة إلى بعد ذلك إلى جامعة الإسكندرية ثم جامعة أسيوط. وبدأ المستشار منير سعيد في تقديم مساعدات للطلاب، تشمل تصوير الكتب غالية الثمن، ثم بيعها بثمان زهيد لا يتجاوز اثنين في المائة من ثمن الكتاب الأصلي، وبدأت تلك الخدمات تجذب العديد من الطلاب غير القادرين، وفي خلال العام سيطروا على اتحادات الطلاب في الكليات، وبدؤوا في استغلال أموال الاتحاد فيما يعود بالنفع على الطلاب مثل تصوير الكتب الدراسية وطبعها بدلاً من حفلات الرقص التي كانت تقيمها الأسر الجامعية المشتركة بين الطلبة والطالبات، مما أكسبهم شعبية فائقة بين جموع الطلاب في الجامعة.

وقال محمد عثمان إنه نفَّذ الفكرة في جامعة أسيوط وهو لا يزال في القاهرة، قبل أن يصبح محافظاً لأسيوط، وأن الجماعات التي شكلها سيطرت على الأنشطة الطلابية كافة^(١).

كان الرئيس السادات في ذلك الوقت يعدُّ الدولة للمعركة، ويقوم رجاله من العسكريين بإعداد خطة الخداع الكبرى وتجهيزها، التي نجحت في تضليل إسرائيل وصرف أنظارها عن فكرة الحرب، وهي الخدعة التي ابتلعتها إسرائيل وقادت السادات إلى النصر.

كما كان الرئيس السادات يبذل كل جهده في سد الثغرات التي قد تعيق قراره.

كان الهاجس الأمني يهيمن على السادات وهو مجهز للمعركة، ومن وجهة نظر السادات تمثل هذا الهاجس الأمني في وجود اليساريين في بعض المحافظات التي بها جامعات. لأجل ذلك طلب الرئيس السادات من وزير الداخلية اللواء ممدوح سالم، أن يحكم قبضة الأمن على كل البلاد، بما فيها الجامعات في جميع المحافظات. غير أن اللواء ممدوح سالم وزير الداخلية، شكا للرئيس السادات من أن السيطرة الأمنية على محافظة أسيوط تحديداً غير كاملة، وأنه يخشى من وجود بعض القلاقل الأمنية.

(١) المصدر السابق.

في ذلك الوقت كانت في أسيوط خلية شيوعية نشطة في الجامعة، تضم بعض الضالعين في الفكر الشيوعي من بينهم شفيق عبد الغفار مصطفى، ورفعت حمزة وعبد الحميد حسنين التونسي بكلية الطب، وجمال يوسف بكلية الهندسة، ومعهم عدد كبير من الطلبة، كان ممدوح سالم يخشى من تأثير وجود الخلية الشيوعية في أسيوط. كان ممدوح سالم، بحكم عمله السابق بمباحث أمن الدولة بالإسكندرية حساساً للتنظيمات الشيوعية التي قضى شطراً كبيراً من عمله في مكافحتها.

كان محمد عثمان إسماعيل عضو مجلس الشعب عن دائرة أبنوب في أسيوط قد بدأ التقرب من الرئيس السادات، خصوصاً بعد أن ساعده في تثبيت وضعه خلال صراعه مع مراكز القوى. ولتحقيق الأمن في أسيوط قام الرئيس السادات بتعيين محمد عثمان إسماعيل محافظاً لأسيوط في ٤ مارس ١٩٧٣.

كان محمد عثمان معروفاً بميوله الدينية، ولم يكن محمد عثمان عضواً في تنظيم الإخوان المسلمين، كما جاء في مذكراته التي نشرها في مجلة القاهرة خلا شهر يونيو ٢٠٠٠. ولكن اللواء فؤاد علام والذي كان مسئولاً عن نشاط الإخوان المسلمين إبان عمله ضابطاً في جهاز مباحث أمن الدولة في الفترة من ١٩٦٠ حتى ١٩٨٥ يرى أن محمد عثمان كان عضواً قيادياً ونشطاً في شعبة الإخوان في أسيوط، وأنه لم يعتقل بسبب أن كل الاعتقالات لم تكن تشمل إلا التنظيمات السرية فقط^(١).

(١) الإخوان وأنا. اللواء فؤاد علام. المكتب المصري الحديث. المكتب المصري الحديث.

ويري اللواء فؤاد علام أن محمد عثمان اشترك مع الدكتور محمد جامع في التمهيد لعودة الإخوان المسلمين، وأنه كان ضمن الحلقة الضيقة التي أحاطت بالسادات ومكونة من عثمان أحمد عثمان وسيد مرعي والمستشار محمد أبو زيد فهمي، ومهدوا للقاءات التي تمت بينه وبين الإخوان المسلمين. وكان المستشار محمد أبو فهمي والذي عينه السادات أول مدع اشتركي في مصر قد أعلن في حديث لمجلة أكتوبر أنه ألغى قرارات الحراسة التي فرضت على عدد كبير من أعضاء جماعة الإخوان المسلمين ومن بينهم المستشار حسن الهضيبي^(١).

ومن الغريب أنه في نفس الوقت الذي عُين فيه محمد عثمان إسماعيل محافظاً لأسبوط، تم تعيين الدكتور حسن حمدي رئيساً للجامعة أسبوط. وقد صدرت إليه تعليمات مشددة من الدكتور مصطفى خليل^(٢) رئيس الوزراء، بالتصدي للجتماعات الإسلامية في جامعة أسبوط،

(١) الإخوان وأنا. اللواء فؤاد علام. المكتب المصري الحديث. المكتب المصري الحديث.

(٢) ولد في إحدى قرى محافظة القليوبية في مصر عام ١٩٢٠م، درس في كلية الهندسة وتخرج فيها في عام ١٩٤١م، حصل علي الدكتوراه، من جامعة (إلينوي) في الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٥١.

عمل مهندساً بهيئة السكك الحديدية المصرية ١٩٤١-١٩٤٧، أستاذ بكلية الهندسة جامعة عين شمس ١٩٥١-١٩٥٦. شغل وزارات المواصلات والنقل والاتصالات، ونائباً لرئيس الوزراء لشؤون النقل والمواصلات، ثم نائباً لرئيس الوزراء لشؤون الكهرباء والبتروال والطاقة، وذلك في حكومة الوحدة، التي نشأت بين مصر وسوريا في الفترة من عام ١٩٥٨م وحتى عام=

وعدم تنفيذ طلباتهم، بأي حال من الأحوال. كان تعليقات الدكتور مصطفى خليل رئيس الوزراء تتناقض مع تعليقات الرئيس لمحمد عثمان إسماعيل محافظ أسيوط الجديد.

في اللقاء الروتيني الذي تم بين محمد عثمان محافظ أسيوط والدكتور حسن حمدي رئيس الجامعة أخبر رئيس الجامعة المحافظ بالتعليقات التي زوده بها الدكتور مصطفى خليل رئيس الوزراء بعدم تنفيذ طلبات الجماعة الإسلامية الجديدة. سأل المحافظ عن تلك الطلبات التي لن ينفذها، أخبره رئيس الجامعة أنها تشمل تخصيص أماكن للطالبات في المدرجات، وعدم إقامة الحفلات والأنشطة المختلفة إلا في نطاق ديني. ولكن المحافظ الذي كان يستند إلى الرئيس السادات في رفض تعليقات رئيس الوزراء لرئيس الجامعة، وقال للدكتور حسن حمدي: أنا مع الجماعات الإسلامية في تلك الطلبات.

= ١٩٦١ م. عين رئيس للوزراء ١٩٧٨، رئيسا للوزراء ووزير الخارجية ١٩٧٩، مدير عموم المصرف العربي الدولي وحالياً رئيس مجلس إدارة المصرف العربي الدولي. عضو اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكي العربي، عضو مجلس الأمة، مستشار فني بالمجلس القومي للإنتاج، رئيس لجنة تطوير وتحديث مناهج كليات الهندسة المصرية، رئيس مجلس الأمناء ومجلس المديرين في هيئة الإذاعة والتلفزيون، عضو المجلس الوطني للشئون الاقتصادية والإنتاج، رئيس لجنة النقل والمواصلات والسياحة، رئيس المكاتب الاستشارية للمصرف العربي الدولي، حيث أشرف على الدراسات الخاصة لمشروعات التنمية.. توفي في ٧ يونيو ٢٠٠٨.

وأخبره محافظ أسيوط بالفضائح الأخلاقية التي تحدث في الجامعة من جراء الاختلاط بين الطلبة والطالبات، والتي تخبره بها المباحث العامة أولاً بأول. واحتدم النقاش إلى الحد الذي جعل المحافظ يقول لرئيس الجامعة:

- إنكم تساعدون على إشعال الفتنة^(١).

كانت تلك هي البداية الأول لإلقاء بذور الجماعات الإسلامية في الصعيد.

الغريب أن مباحث أمن الدولة لم تتدخل فيما يحدث، وهي ترى أمام عينيها اللتين لا تغمضان تنظيمًا دينيًا يتكون ويتبلور تحت رعاية المحافظ.

كانت التعليمات الصادرة من قيادات الدولة تتم من خلال المحافظ ورئيس الجامعة وبعض الأساتذة، وكانت أمن الدولة تراقب ولا تتدخل. وكانت البداية عبارة عن مجموعة من الطلاب من المعروف عنهم ميولهم الدينية، وقدرتهم على التصدي للتيار الشيوعي الملحد، وكان يشرف على تلك الجماعة رواد من أساتذة الجامعة معروف عنهم الميول الدينية واتزانهم الفكري بعيدًا عن الشيوعية.

(١) محمد عثمان يتذكر. الوزير الذي كلفه السادات بتكوين الجماعات الإسلامية. عاطف عبد الغني.

كانت تجري مناظرات علنية بين الطلاب الشيوعيين من جانب، والطلبة الإسلاميين من جانب آخر. وكانت المناظرات تنتهي دائماً لصالح التيار الديني. وبدأت المجموعات الدينية التي تم تشكيلها تتصدى للشيوعيين، وتمنعهم من الخروج في مظاهرات داخل الجامعة^(١). وسرعان ما بدأت تلك الجماعات في الظهور بصورة علنية. وبدأ الشيوعيون يخشونهم ويخافون منهم.

ويرى اللواء عبد المنعم معوض، مفتش مباحث أمن الدولة في أسبوط، في ذلك الوقت، أن الشيوعيين معروف عنهم سعة الاطلاع والقدرة على الجدل وإدارة المناقشات الطويلة، ولهم خبرة في التنظيمات السرية. واعترافاً بهزيمتهم أصدر الشيوعيون منشوراً بعنوان "الاتفاضة"، تم توزيع هذا المنشور سرّاً بطريقة في كلٍّ من جامعتي المنيا وأسيوط، جاء فيه أنه لا أمل في ضرب الجماعات الإسلامية إلا من داخلها ذاتها.

كان المنشور يعدُّ توجيهاً للشيوعيين باختراق الجماعات الدينية، والسيطرة على مواقع قيادية فيها، حتى يمكن استغلالها في الوصول إلى الصدام مع النظام، وبذلك يمكن ضربها والقضاء عليها بالنظام ذاته^(٢).

(١) أحمد عمر. أسبوط مدينة النار. أسرار ووقائع. دار سفنكس للطباعة والنشر. حديث مع اللواء عبد المنعم معوض.

(٢) المصدر السابق.

ويعتقد اللواء عبد المنعم معوض أن التنظيمات الشيوعية كانت على اتصال مع بعض أجهزة المخابرات الأجنبية في ذلك الوقت، وأن هذه الخطة التي وضعوها لاختراق الجماعات الإسلامية من الداخل كانت بالتنسيق مع تلك الأجهزة التي أفلقها تنامي التيار الديني في مصر، فسعت إلى ضربه عن طريق دفعهم وتوريطهم في الصدام مع النظام^(١).

بالطبع لا نعتقد أن ما قاله السيد اللواء مفتش أمن الدولة في أسبوط من اتصال الشيوعيين بالمخابرات الأجنبية، لأن سيادته لم يقدم دليل على ما زعم.

لأنه لو كان الأمر صحيحًا لما تردد جهاز أمن في اقتيادهم إلى الجهات القضائية لمحاكمتهم.

ولكن الأمر لا يعني سوى ما توصلنا إليه في نهاية تلك الدراسة من أن جهاز الأمن في تلك الأوقات، والأوقات التي تلتها لم يكن بالكفاءة المطلوبة، لمواجهة تلك الأحداث وتحليل دلائلها، والتنبيه بمستقبلها، لأن تلك الأحداث كانت جديدة، فضلاً عن أن القيادة السياسية ربما كانت تبارك تلك الأعمال.

وهو ما حدث وتكرر في وقائع أخرى، ومنها حادث الكلية الفنية العسكرية، وحادث مقتل الشيخ الذهبي، وكانت حوادث ووقائع لها دلالاتها الخطيرة على مستقبل البلاد، وتعامل معها الأمن من منطلق

(١) أحمد عمر. أسبوط مدينة النار. أسرار ووقائع. دار سفنكس للطباعة والنشر. حديث مع اللواء عبد المنعم معوض.

الفعل، ورد الفعل فقط، ولم يفطن أحد أن هناك خطورة على الأمن القومي المصري من جراء التيارات الدينية الإرهابية التي كانت تتشكل خلاياها الأولى في ذلك الوقت.

والغريب أن بعض الشوعيين، بدؤوا في الانضمام إلى الجماعات الإسلامية، ولقدرتهم على القراءة العميقة، والاستيعاب، وقدرتهم على الجدل والنقاش والحوار، وخلفياتهم الثقافية الراقية، تمكنوا من حفظ القرآن الكريم والأحاديث النبوية، ووصلوا إلى مواقع قيادية في صفوف الجماعات الإسلامية!

وفي عام ١٩٧٤ وقع حادث الكلية الفنية العسكرية.

وهي القضية التي تحمل رقم ٢٦٨٧ لسنة ٧٤ الوائلي ورقم ١٦٩ لسنة ٧٤ ك.ي.

نجح الفلسطيني صالح سريّة في تكوين تنظيم من مجموعة متحمسة من الشباب، قسّمهم إلى مجموعات صغيرة، ومنهم مجموعة من الإسكندرية، ثم وضع على رأس مجموعة الإسكندرية كامل عبدالقادر، الطالب في كلية طب الإسكندرية وطلال الأنصاري، طالب كلية الهندسة، ومجموعة بورسعيد بقيادة أحمد صالح، ومجموعة القاهرة والجيزة بقيادة حسن الهلاوي ومصطفى يسري، ومجموعة قنا بقيادة محمد شاكر الشريف، وأبقى مجموعة الفنية العسكرية بقيادة كارم الأناضولي، طالب الكلية الفنية العسكرية، وباقي الكليات العسكرية تحت قيادته المباشرة.

تدارس صالح سرية مع رؤساء المجموعات ضرورة التحرك بسرعة، للقضاء على الرئيس السادات من أجل إنشاء الخلافة الإسلامية.

وفي سبيل ذلك قرروا اغتيال الرئيس السادات مع كبار قيادات الدولة الذين تجمعوا في المطار، لاستقبال الرئيس عند عودته من زيارة خارجية ليوغوسلافيا، وتم تكليف مجموعة القاهرة والجيزة بقيادة حسن الهلاوي برسم كروكي للمطار لتوضيح كيفية التحرك، ومكان وجود قيادات الدولة.

غير أن المجموعة تقاعست ولم تقم بما كلفها به قائد التنظيم، لأجل ذلك تم إلغاء الخطة. وتم تكليف مجموعة الإسكندرية بإعداد رسم كروكي عن مكانين محتملين لوجود الرئيس وقيادات الدولة وبحث إمكانية للهجوم عليهم والتخلص منهم. وتم التوصل إلى احتمال وجود الرئيس في مكانين هما:

الأول: مجلس الشعب.

والثاني: مبنى الاتحاد الاشتراكي على كورنيش النيل.

وقد حضرت مجموعة من ستة أفراد من الإسكندرية، منهم محمد على خليفة، وهاني الفرانوني، وتم وضع الخطة للتحرك.

كانت الخطة مكتملة ولا ينقصها سوى السلاح الذي سيستخدم للقتل. وهنا تفتق ذهن كارم الأناضولي عن فكرة مهاجمة الكلية الفنية

العسكرية ومعالجة حرس البوابة الرئيسية في صمت، لإدخال عدد كبير من الشباب إلى الكلية، ثم بعد ذلك الاستيلاء على الأسلحة والسيارات والمدركات من الكلية الفنية العسكرية، بمساعدة إخوانهم الطلبة داخل الكلية.

وبالفعل قام حوالي ثلاثين شخصاً مدنيًا بالتوجه في يوم ١٨ أبريل ١٩٧٤م.. في تمام الساعة ١٢.٥٥ ص إلى الباب رقم ٢ للكلية الفنية العسكرية، بحقائق القبة بالقاهرة، وقاموا بالاعتداء على أفراد الحراسة مستخدمين في ذلك السلاح الأبيض (المطاوي) وتمكن بعضهم من الاستيلاء على بعض البنادق نصف الآلية التي كانت مع أفراد الحراسة... وقد تصدى لهم بعض أفراد القوة وحدث اشتباك بين الفريقين وتم ضبط كل من:

- عبد الحليم السيد عبد الحليم طالب بكلية الهندسة، جامعة الإسكندرية.
- خالد إبراهيم سالم طالب بمدرسة مصطفى كامل الثانوية، جامعة الإسكندرية.
- محمد السيد حسين سليم طالب بكلية الهندسة، جامعة الإسكندرية.
- أحمد إبراهيم جمال طالب بكلية الهندسة، جامعة الإسكندرية.
- محمد إبراهيم زيتون طالب بكلية الزراعة، جامعة الإسكندرية.

- حسن عبد الله السحيمي طالب بكلية الزراعة، جامعة الإسكندرية.

- محمد محمود باشا طالب بكلية الطب، جامعة الإسكندرية.

- عبد الله محروس طالب بكلية العلوم، جامعة الإسكندرية.

- حاتم محمد أنور عبد الرحمن طالب بكلية الصيدلة، جامعة الإسكندرية.

- هاني عبد المقصود الفرنواني طالب، جامعة الإسكندرية.

- مصطفى محمد أنور طالب بكلية الهندسة، جامعة الإسكندرية.

وجميع المضبوطين مصابون بإصابات مختلفة عدا الأخير، فقد تُوفي متأثراً بجراحه، بالإضافة إلى شخصين مجهولين توفي أحدهما والآخر مصاب - ويرجح أنهما زميلان للطلبة المضبوطين... وقد نُقل جميع المصابين إلى المستشفيات العسكرية.

وقد اشترك بعض طلبة الكلية الفنية العسكرية مع الطلبة المذكورين عاليه في تنفيذ عملية اقتحام الكلية - حيث شوهد قيام بعضهم بكسر لمبات الإضاءة الموجودة على البوابة والأسوار - كما قام البعض منهم بوضع أقفال على حجرة الحراسة الموجودة بجوار البوابة رقم / ٢ - وتم حبس جنود نوبتجية الحراسة داخل الحجرة. وقد عُرف من هؤلاء الطلبة كل من:

- محمد شاكر، محمد سليمان، حسين حسن، سليم غنيم.

- حمد صالح، متولي عامر، كارم عزت، حسين عبد الحميد الأناضولي.

- حمدي أبو الفتوح، أحمد يوسف، سعد محمد عبد المنعم درباله.

- مجدي محمد، سليم محمود، خلاف محمد أحمد.

وقد تم ضبط المذكورين جميعًا عدا الطالب سعد درباله الذي هرب عقب سيطرة قوة الحراسة بالكلية على الموقف، وأصيب كلٌ من الطالبين مجدي محمد سليم ومحمود خلاف محمد في أثناء الاشتباك ونُقلًا إلى المستشفى العسكري.

وقد تم ضبط حقيبة جلدية بداخلها عدد من الأفرولات، ورتب العسكرية مختلفة للضباط وعدد من أغطية الرأس وبعض الأوراق الخاصة مدون بها بعض الأسماء وأرقام التليفونات - كما ضبط كشكول محاضرات باسم الطالب / سامي إبراهيم حمدي بالكلية الفنية العسكرية مدون به خطة الاقتحام والاستيلاء على مبنى الكلية حيث قسم زملائه إلى ١٢ مجموعة ومهمة كل منها الاستيلاء على المواقع الهامة بالكلية مثل قسم الكيمياء - البوابة - الإذاعة - السلاحليك - الرادار - ومدون بالكشكول بعض أسماء لطلبة بالكلية (غير كاملة).

كما عُثِرَ على ورقة مُدَوَّن بها عشرة أسئلة موجهة للسيد الرئيس تدور حول سياسة الانفتاح الاقتصادي - الموقف السياسي الحالي للدولة خاصة قضية الديمقراطية والأوضاع بعد ٦ أكتوبر، ويرجح أن تكون هذه الأسئلة كانت معدة لتوجيهها للسيد الرئيس في أثناء المؤتمر العاشر الطلابي الذي عُقد في الإسكندرية أخيرًا.

كما لوحظ عند تفتيش المتهمين خاصة طلبة الكلية الفنية العسكرية أن جميعهم يحملون مصاحف وكتبًا دينية ومسواك أسنان.

تردد في أوساط طلبة الكلية الفنية العسكرية أن اجتماعات شبه يومية كانت تُعقد في المساء داخل الكلية على هيئة ندوات دينية يحضرها بعض الأفراد من خارج الكلية، وأنه مساء أمس حضر بعض هؤلاء الأشخاص، وعُقدت ندوة دينية برئاسة الطالب سعد درباله الذي كانت تظهر عليه علامات القلق.

-تقدم بعض طلبة الكلية الفنية العسكرية للإدلاء بمعلومات عن بعض زملائهم - وقد تم التحفظ بمعرفة المخابرات الحربية على عدد ٢٥ طالبًا من طلبة الكلية تقريبًا.

كان من نتيجة هذه الاشتباكات وفاة خمسة من جنود الحراسة بالكلية والطالب مصطفى الدسوقي بالكلية الفنية الذي لم يتضح بعد موقفه من الحادث.. وقد تم نقل جثث المتوفين إلى مشرحة المستشفى العام العسكري.

-تم الاستعانة بفرقة الغاز المسيل للدموع بالأمن المركزي في القبض على بعض المتهمين الذين كانوا مختبئين بمباني الكلية^(١).

(١) مختار نوح. موسوعة الحركات الإسلامية والسياسة الأمنية. ثلاثون عامًا من الصراع في مصر. الجزء الأول: قضية الفنية العسكرية ١٩٧٤. موقع الأستاذ مختار نوح المحامي - [http://www.mokhtarnouh.com/abhas-](http://www.mokhtarnouh.com/abhas-drasat/drasat-.htm) [drasat/drasat-.htm]

وقد جاء بأقوال صالح سرية:

كان المقرر خروجنا من مبنى الكلية الفنية العسكرية صباح الخميس ١٨ / ٤ / ٧٤ لنستقل سيارات الكلية المخصصة لنقل الخبراء الأجانب العاملين بها بقيادة بعض أعضاء التنظيم الذين يجيدون القيادة، ونتوجه بالسيارات إلى قاعة اجتماع اللجنة المركزية بالاتحاد الاشتراكي، وتقف بنا السيارات أمام الباب الخارجي الذي يفتح على كورنيش النيل، ثم ننزل منها سراعاً، ويدّعي بعض أعضاء التنظيم للحراس الموجودين على الباب بأنه توجد متفجرات بالقاعة مكان الاجتماع، وأنهم قدموا لإزالة هذه المتفجرات، وفي أثناء هذا الكلام يكون الباقون قد اندفعوا بسرعة إلى القاعة، واعتماداً منا على شيئين، أولهما: ذهول المفاجأة وثانيهما: خشية الحراس من إطلاق النار علينا في وجود الرئيس، هذان الأمران سوف نتمكن عن طريقهما من اقتحام القاعة دون تصدي أحدٍ لنا، وما دمنّا قد دخلنا القاعة فسهل علينا السيطرة عليها، وكان الترتيب الذي خططتُ له أنا شخصياً أنه بمجرد دخولنا القاعة تسارع مجموعتان منا بقيادتنا شخصياً إلى منصة رئيس الجمهورية ونعتقله على الفور، وفي هذا التوقيت هناك مجموعتان أخريان سوف تتجه إحداهما إلى يمين القاعة والأخرى إلى يسارها لتأميني على المنصة والسيطرة على القاعة، وتتجه مجموعة إلى باب القاعة، وبقية المجموعات إلى الأبواب الخارجية، ثم أتقدم إلى الرئيس بمطلب التنازل عن الرئاسة لأكرهه بالقوة المسلحة على التخلي عن

رئاسة الجمهورية، وأن يذيع بنفسه على الشعب بياناً بالتخلي عن الرئاسة، فإن رَفَضَ أمرنا وزيرُ الإعلام أو غيره من المختصين في الإذاعة تحت ضغط القوة المسلحة أعلننا وقوع ثورة مسلحة استولت على الحكم في البلد وسيطرت على الموقف واعتقلت كل المسؤولين وعلى رأسهم رئيس الجمهورية، وكنتُ قد أعددتُ هذا البيان فعلاً ومزقته في الصباح الباكر من يوم الخميس ١٨ / ٤ / ١٩٧٤ بعد أن فشلت عملية الاستيلاء على الفنية العسكرية، وألقيتُ بالورق الممزق بعد أن قطعته قطعاً صغيرة في شارع الحسين عندنا في الدقي، وما زلتُ أذكر نص ذلك البيان وأنا على استعداد لكتابته الآن^(١).

المتهمون في حادث الكلية الفنية العسكرية^(٢).

(١) أحمد عمر. أسيوط مدينة النار. أسرار ووقائع. دار سفنكس للطباعة والنشر. حديث مع اللواء عبد المنعم معوض.

(٢) بيان بأسماء المتهمين في قضية محاولة اقتحام الكلية الفنية العسكرية من واقع ملفات القضية رقم ٢٦٨٧ لسنة ٧٤ الوايلي ورقم ١٦٩ لسنة ٧٤ كي.

١ - صالح عبد الله سرية. ٣٧ سنة. موظف بالمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم بالجامعة العربية، ومقيم برقم ٨ بشارع عرفات بالدقي.

١. طلال محمد عبد المنعم الأنصاري. ٢٢ سنة، طالب بكلية الهندسة، جامعة الإسكندرية، ومقيم رقم ٦ شارع الجلال رومي بالإبراهيمية.

٢. كامل محمد عبد القادر. ٢٥ سنة، طالب بكلية الطب، جامعة الإسكندرية، ومقيم برقم ٩ شارع البليس بكيلو باترا، الإسكندرية.

٣. حسن محمد هلاوي. ٢٢ سنة، طالب بمعهد الدراسات الإسلامية، جامعة الأزهر، ومقيم برقم ١٢ فوتزيد قسم الهرم.

٤. كارم عزت حسن عبد المجيد الأناضولي، ٢٢ سنة، طالب بالكلية الفنية العسكرية، ومقيم برقم ٤٤ شارع علي شعراوي، حدائق القبة.
٥. سعد محمد عبد المنعم درباله. ٢٣ سنة. طالب بالكلية الفنية العسكرية ومقيم برقم ٢ حارة أنور شارع البحر الأعظم بالجيزة.
٦. محمود محمود مرسي العمراوي، ٢٤ سنة، طالب بالكلية الفنية العسكرية، ومقيم بعزبة الغمراوي شارع أبو قير، الإسكندرية.
٧. أحمد صالح عامر، ٢٣ سنة، طالب بالكلية الفنية العسكرية، ومقيم بمنزل رجب بجوار شرطة النجدة، بدمياط..
٨. حسين حسن سليم غنيم، ٢٣ سنة، طالب بالكلية الفنية العسكرية ومقيم برقم ٣ شارع فخر الدين بقلوب البلد.
٩. محمد شاكر محمد سليمان الشريف، ٢٣ سنة. طالب بالكلية الفنية العسكرية، ومقيم بفرشوط.
١٠. محمود أحمد محمود عبد العال، ٢١ سنة. طالب بالكلية الفنية العسكرية، ومقيم برقم ٣ شارع ابن دينار محرم بك، الإسكندرية.
١١. أحمد مجدي محمد إسماعيل، ٢٣ سنة، طالب بالكلية الفنية العسكرية، ومقيم بنجبية، بلبس، شرقية.
١٢. مجدي محمد سليم، ٢٢ سنة، طالب بالكلية الفنية العسكرية، ومقيم برقم ٩ حارة أندراوس حنا من شارع البعثة روض الفرج.
١٣. محمود خلاف محمد أحمد، ٢٢ سنة، طالب بالكلية الفنية العسكرية، ومقيم برقم ٦٠ سيد درويش قسم المنتزه.
١٤. كرم محمد محمد عيسى، ٢٢ سنة، طالب بالكلية الفنية العسكرية، ومقيم شارع حفني خلف رعاية الطفل المنتزه.
١٥. حسين محمد حافظ، ٢٠ سنة، طالب بالكلية الفنية العسكرية ومقيم برقم ٥ شارع الأشراف بالسيدة نفيسة.
١٦. يحيى عبد العليم يحيى إسماعيل ٢٠ سنة. طالب بالكلية الفنية العسكرية ومقيم برقم ٤ عطفه المقدس بالجعجعني مصر القديمة.

-
١٧. محمود محمد أبو زيد ٢٥ سنة. طالب بالكلية الفنية العسكرية ومقيم
بشارع محمد أبو زيد أرض البصرى المعادي.
١٨. محمود دياب أبو زيد. ١٩ سنة. طالب بالكلية الفنية العسكرية ومقيم أمام
المنزل ٢٣ شارع البوستة القديمة بالحضره البحرية باب شرقي إسكندرية.
١٩. محمد الصاوي محمد علي ١٩ سنة. طالب بالكلية الفنية العسكرية ومقيم
١٥ شارع الدكتور تنواني قسم الرمل إسكندرية.
٢٠. محمد إبراهيم زيتون ٢٢ سنة. طالب بزراعة إسكندرية ومقيم برقم ٢١٥
شارع عمر لطفي سيدي جابر إسكندرية.
٢١. محمد السيد حسين سليم ٢١ سنة. طالب بهندسة إسكندرية ومقيم برقم
٥ شارع كرم بشرقي بالرمل إسكندرية.
٢٢. محمد محمود عشره. ٢٠ سنة. طالب بطب إسكندرية ومقيم برقم ٥ شارع
ميزين قسم الرمل إسكندرية.
٢٣. هاني عبد المقصود السيد الفرنواني. ٢٠ سنة. طالب بهندسة إسكندرية
ومقيم برقم ٥٧ شارع بني نوفل سيدي جابر إسكندرية.
٢٤. حسن عبد الله السحيمي ٢٢ سنة. طالب بزراعة إسكندرية ومقيم بشارع
أبن تونس بغبريال إسكندرية.
٢٥. مصطفى يحيى محمد. ٢٢ سنة. طالب بالمعهد العالي للقطن ومقيم ١٢
شارع أبن الخويمي بالحضره باب شرقي.
٢٦. عبد الحليم السيد عبد الحليم. ٢١ سنة. طالب بهندسة إسكندرية ومقيم
٣٢ شارع كرموز - إسكندرية.
٢٧. محمد محمد محمد حسن الجندي ٢٥ سنة. محصل بترام إسكندرية ومقيم
٢٣ شارع القرنفل غيط العنب كرموز إسكندرية.
٢٨. أحمد إبراهيم جمال الدين. ٢١ سنة. طالب بهندسة إسكندرية ومقيم ٣٨٢
طريق الحرية سيدي جابر - إسكندرية.

٢٩. محمد محمد محمد أبو العينين. ٣٧ سنة. مساعد بحري بالوحدة ٧٦٠٣ ج ٣٧ ومقيم ١٦ شارع بالي شوتس بالرمل.
٣٠. أحمد مجلي أحمد عشري. ٣٠ سنة. محصل بترام إسكندرية ومقيم ١٠ شارع قراقوش قسم كرموز - إسكندرية.
٣١. جلال شفيق علي صقر. ٢٦ سنة. رقيب متطوع بالقوات البحرية الوحدة ٧٦٠٢ ج ٣٧ مقيم بملك شهاب.
٣٢. محمود فراج عبد الحافظ. ٢٢ سنة. طالب بطب إسكندرية ومقيم برقم ١٤ شارع المالك كرموز إسكندرية.
٣٣. مصطفى أحمد حسن خالد. ١٩ سنة. طالب ثانوي خدمات محرم بك ومقيم ٩ شارع الحافظ عثمان الإبراهيمية.
٣٤. وجيه عبد القادر الشنيطي. ٣٠ سنة. طالب بطب إسكندرية ومقيم ١٢٤ شارع السيد محمد كريم إسكندرية.
٣٥. رمضان فراج عبد الحافظ. ١٩ سنة. طالب بهندسة إسكندرية ومقيم ١٤ شارع المالك بكرموز إسكندرية.
٣٦. خالد إبراهيم أحمد سالم. ١٩ سنة. طالب بمصطفى كامل الثانوية إسكندرية ومقيم ٨ شارع رمضان الإبراهيمية.
٣٧. ممدوح جابر حافظ موسى. ١٩ سنة. طالب بصيدلية إسكندرية ومقيم ٣٤ شارع الواثق بالحفرة البحرية باب شرقي.
٣٨. محمود عادل فرج البلبيسي. ٣١ سنة. طالب بهندسة إسكندرية ومقيم بجوار المنزل ١٨ شارع بور سعيد بالشاطيء.
٣٩. طلعت عباس عوض الله أحمد. ١٩ سنة. طالب بهندسة إسكندرية ومقيم برقم ٣ شارع ابن حوفر بجناكليس سان استفانو.
٤٠. محمد السيد أحمد جاد الكريم. ٢٠ سنة. طالب بطب إسكندرية ومقيم برقم ٣٠ شارع إسماعيل غانم بمحرم بك.

٤١. إبراهيم يوسف سيد أحمد زاهر. ١٩ سنة. طالب بفصول خدمات محرم بك الثانوية ومقيم ٣٥ شارع جواد حسني بسمو حه.
٤٢. محمد فراج محمد عبد الكريم. ٢٨ سنة. سائق أجره ومقيم برقم ٥ شارع الممالك بكرموز - إسكندرية.
٤٣. يسري إبراهيم علي رفاعي. ٢٠ سنة. طالب بكلية التربية جامعة إسكندرية ومقيم ٢٨ شارع محمود حسن فهمي بالحضره البحرية بالإبراهيمية.
٤٤. أحمد إبراهيم محمد محمد عيسى. ١٩ سنة. طالب بطب إسكندرية ومقيم بشارع الجامع عزبة النشا ملك والده بإسكندرية.
٤٥. السيد محمود أحمد السيد. ٣٠ سنة. سائق بالنقل العام بترام إسكندرية ومقيم ٢٢ شارع الخالد - قسم الوايلي.
٤٦. سعيد حسني سعد محمد موسى. ٢٠ سنة. طالب بالمرقسية الثانوية بإسكندرية ومقيم بملك عاشور بشارع المحطة بالبحرية أمام مستشفى المواسم بالإسكندرية.
٤٧. محمد محمود عبد العزيز شاهين. ٢١ سنة. طالب بطب إسكندرية ومقيم ٢٨ شارع حسني رشيد قسم مينا البصل - إسكندرية.
٤٨. سعد مصطفى محمد شحاتة. ٢١ سنة. طالب بطب إسكندرية ومقيم بشارع لمعي بسيدي بشر قسم المنتزه.
٤٩. محمد محمد علي خليفة. ١٩ سنة. طالب بطب إسكندرية ومقيم ١١ شارع سليمان باشا بالمنشيا إسكندرية رأفت إسماعيل محمد إسماعيل. ٢١ سنة. طالب بطب إسكندرية ومقيم ١ حارة القاضي من شارع الناصرية كوم الشقافه.
٥٠. عبد القوي محمد عبد الحفيظ. ٢٠ سنة طالب بالمعهد التجاري المتوسط ببناها ومقيم برقم ٧ شارع اللبان بشط العنب بكرموز بإسكندرية.

٥١. محمد عباس محمد السروجي. ٢١ سنة. طالب بزراعة إسكندرية ومقيم ٥ شارع اسحق أفندي بالجمرك بإسكندرية.
٥٢. محمود عبد الله مرسى. ٢٠ سنة. طالب بطب إسكندرية ومقيم ٨ شارع محفوظ قسم محرم بك إسكندرية.
٥٣. يسري عامر محمد السيد عامر. ٢٢ سنة. جندي بالقوات البحرية مدرسة المدفعية والصواريخ ومقيم ١٨١ طريق الحرية باب شرقي إسكندرية.
٥٤. حسين سعد محمد الشيمي. ٢١ سنة. طالب بهندسة إسكندرية ومقيم ٣٤ شارع النعم بمحرم بك إسكندرية.
٥٥. أسامة محمود شوقي خاطر. ٢٢ سنة. طالب بهندسة إسكندرية ومقيم بالمدينة الجامعية وأسرة تقيم ببندر الزقازيق.
٥٦. حسين عبد الرازق محمد إسماعيل. ٢٢ سنة. طالب بهندسة إسكندرية ومقيم ٨١ شارع المحمودية بفيكتوريا قسم المنتزه.
٥٧. أحمد محمود أحمد سيد أحمد. ١٩ سنة. طالب بطب إسكندرية ومقيم ١٣ شارع الناصر محمد بغيظ الصعيدي محرم بك.
٥٨. نجيب محمد عبد المنعم. ٢١ سنة. طالب بزراعة إسكندرية ومقيم ١٢ طريق الحرية بالمنشية.
٥٩. محمد نشأت عبد الفتاح. ٢٠ سنة. طالب بطب إسكندرية ومقيم ١٢ شارع مرسى محمود بمحرم بك إسكندرية.
٦٠. محمود السيد حسين سليم. ١٩ سنة. طالب بالناصرية الثانوية إسكندرية ومقيم ٥ شارع كرم قسم الرمل إسكندرية.
٦١. محمد السيد محمد إسماعيل. ٢٢ سنة. طالب بزراعة إسكندرية ومقيم ٦١ قبلي السكة الحديد بسيدي بشر إسكندرية.
٦٢. إسماعيل خليفة محمد خليفة. ١٩ سنة. طالب بدبلوم تجارة ومقيم بالطالبة ميدان الرمل.

٦٣. أحمد محمود منصور. ٣٦ سنة. صاحب مطعم ومقيم بملك الحاج أمين بعزبة الوالد يحلوان.
٦٤. مصطفى يسري أحمد عبد المطلب. ٢٣ سنة. طالب بطب القاهرة ومقيم ٨١ شارع صلاح سالم بالجيزة.
٦٥. عزت يوسف فرجاني. ٣٤ سنة. ساعي بالهيئة العامة للتعاون الزراعي بالجيزة ومقيم ٣٦ شارع البطل بالطالبة.
٦٦. عز الدين عبد الله محمود عبد الله. ١٩ سنة. طالب بالسعيدية الثانوية ومقيم ٦ عطفه الملاحين قسم الجيزة.
٦٧. منصور حامد محبوب لطيف. ٢٣ سنة. طالب بمعهد التكنولوجيا يحلوان ومقيم ٢٥ شارع حسني شاكرا بالجيزة.
٦٨. صلاح الدين فضل سيد رزق. ٢٦ سنة. طالب بطب القاهرة ومقيم بالطالبة بالهرم حارة زايد شارع عثمان.
٦٩. عبد الفتاح محمود عبد الفتاح الزيني. ٢٢ سنة. طالب بالمعهد العالي التعاوني الزراعي بشبرا الخيمة ومقيم ١٠ شارع إبراهيم زايد بالطالبة بالهرم.
٧٠. محمد محمود علي أبو العلا. ٢٩ سنة. طالب بالجيزة الثانوية ومقيم ١٥ شارع عيسى حمدي بالعجوزة.
٧١. أسامة محمد أحمد سيد خليفة. ٢٣ سنة. طالب بطب القاهرة ومقيم ٢٧ شارع الربيع الجعزي بالجيزة.
٧٢. محمد أمين مجاهد. ٣٤ سنة. موظف بشركة الحديد والصلب ومقيم ٢ شارع محمد حسين أرض اللواء بالجيزة.
٧٣. مصطفى عبد المنعم الصيروي. ٢٣ سنة. طالب بطب إسكندرية ومقيم ٣٠ شارع الخيشه بمحرم بك إسكندرية.
٧٤. أحمد شكري الرشيدى. ٢٠ سنة. طالب بزراعة عين شمس ومقيم ٣٧ شارع سليمان باشا بقلوب البلد.

٧٥. نبيل عباس عبد الرازق مصطفى. ٣١ سنة . مهندس بشركة الحديد والصلب ومقيم ١٨ شارع أبو فنه بالمنيل مصر القديمة.
٧٦. أحمد محمد سيد خليفة. ١٩ سنة. طالب بالكلية الجوية ومقيم ٧٧ شارع الربيع الجيزي بالجيزة.
٧٧. إبراهيم إبراهيم السيد محفوظ. ٢٩ سنة. موظف بمصنع ١٣٥ بحلوان ومقيم ٥٠ شارع السكة الحديد بالمعصرة المحطة.
٧٨. عبد الرؤوف أمير جيوشي محمد. ٢٤ سنة. عامل بمصنع ٩٩٩ الحربي بحلوان ومقيم ١٥ شارع الشيخ طهال الجزائري حدائق شبرا.
٧٩. حسن حسن علي بدران. ٢١ سنة. طالب بكلية الألسن ومقيم شارع الأصبع قسم الزيتون.
٨٠. عيد إبراهيم أحمد حسن أبو ديشيش. ٢٠ سنة. طالب بتجارة عين شمس ومقيم بعزبة شر كس بقلوب البلد.
٨١. محمود عبد الله رضا. ١٩ سنة. طالب بكلية تربية الأزهر ومقيم ١٦٤ شارع شبرا.
٨٢. نبيل مختار محمد جاد المولى. ١٩ سنة. طالب بزراعة الأزهر ومقيم ٣ شارع الإصلاح قسم روض الفرج.
٨٣. محمد أحمد حسن وشهرته ربيع. ٣٦ سنة. رسام بشركة المشروعات الهندسية بحلوان ومقيم بشارع ١٠٥ رقم ٢٠ بالمعادي.
٨٤. محمد ياسر سعد علي مصطفى. ٢٠ سنة. طالب بزراعة إسكندرية ومقيم ٣٤ شارع محمود حسني فهمي باب شرقي إسكندرية.
٨٥. محمد علي حسين حسن جعفر. ١٩ سنة. طالب بالناصرية الثانوية إسكندرية ومقيم ٤٣٧ طريق الحرية برشدي - سيدي جابر.
٨٦. شريف محمد رشاد النبال. ١٩ سنة. طالب بصيدلية إسكندرية ومقيم بشارع الكنيسة الماردنية ٣ بالمنشية إسكندرية.

ونرى أن هذا الحادث كان يمكن أن يثني الرئيس السادات عما بدأه من تشجيع تيارات الإسلام السياسي، خصوصاً أن اعترافات المتهمين أعلنت صراحة أن هدفهم هو القبض على الرئيس وإعلان دولة إسلامية.

مع حلول عام ١٩٧٧ بدأ الظهور العلني والفعل للجماعات الإسلامية، وبدؤوا في ارتكاب مخالفات جسيمة، قد تقع تحت طائلة القانون.

فقد بدؤوا في منع اختلاط الطلاب بالطالبات في المحاضرات داخل الجامعة، وتعرضوا للطلاب في أثناء وقوفهم مع زميلاتهم من البنات! كما تعدوا على بعض الطلاب المسيحيين والأقباط! بل تمادوا أكثر من ذلك، بأن طلبوا من أستاذ جامعي أن يبرز لهم بطاقته العائلية، عندما كان هذا الأستاذ يقف مع زوجته الموظفة بالكلية في فناء الجامعة، كما طلبوا من السيدة التي تقف معه قسيمة الزواج للتأكد من أنها

٨٧. صلاح الدين فهمي حامد أحمد. ٢٠ سنة. طالب بطب إسكندرية ومقيم
٤ شارع المظفر محرم بك إسكندرية.

٨٨. علي الشريف عبد الله عجمي. ١٩ سنة. طالب بطب إسكندرية ومقيم
٤ شارع محمود حسن فهمي بالإبراهيمية إسكندرية.

٨٩. فتحي عبد السلام السيد مبارك. ٢٩ سنة. نقيب مهندس بالقوات المسلحة
ومقيم ٢٥ ب شارع العزيز بالله - الزيتون.

٩٠. سعيد عبد الله حماد. ٢٥ سنة. نقيب مهندس بالقوات المسلحة ومقيم
بعمارة حماد خلف مسجد ناجي بالدخيلة إسكندرية.

زوجته! بالطبع! لم يكن الأستاذ يحمل قسيمة الزواج، رفض الأستاذ هذا الأسلوب المهين أمام زوجته، مما دعاهم إلى التعدي عليه بالضرب المبرح!

يقول اللواء عبد المنعم معوض مفتش أمن الدولة السابق في أسبوط: "فقدنا السيطرة على توجيه تلك الجماعات" ^(١).

وكان الرجل صادقاً من تلك الناحية، ومع ذلك فلم يتحرك الأمن، لمنع هذا التنظيم من الازدهار والنمو، وبسط سلطته على طلاب الجامعة وأساتذتها، وفرض سلطة الدولة ونفوذها الطبيعي داخل الجامعة التي هي مؤسسة من مؤسسات الدولة.

وبدأت فكرة عقد سلسلة من المؤتمرات الإسلامية تمولها الدولة، لصالح تلك الجماعات.

في عام ١٩٧٣ عُقد المؤتمر الإسلامي الأول لطلاب جامعتي القاهرة وعين شمس.

وفي عام ١٩٧٤ عُقد المؤتمر الإسلامي الثاني لطلاب جامعتي القاهرة، وعين شمس بالإضافة إلى جامعة الأزهر. وفي هذا المؤتمر

(١) مختار نوح. موسوعة الحركات الإسلامية والسياسة الأمنية. ثلاثون عاماً من الصراع في مصر. الجزء الأول: قضية الفينة العسكرية ١٩٧٤. موقع الأستاذ مختار نوح المحامي.

أصدرت الجماعات الإسلامية بياناً من داخل المؤتمر قالت فيه: إنها ترفض ما يجري من تخطيط وتدمير من أجل تقييد الحركة الطلابية والحركة الإسلامية بالحرس الجامعي والبوليس، واعتبروا أن ذلك رده إلى عهود الكبت والإرهاب والظلم والطغيان، في الوقت الذي ترفع فيه الدولة شعارات الحرية والديموقراطية.

وفي عام ١٩٧٥ عُقد المؤتمر الإسلامي الثالث وأضيفت جامعات المنصورة والزقازيق وطنطا وفي عام ١٩٧٦ عقد المؤتمر الإسلامي الرابع وأضيفت جامعات الإسكندرية وأسيوط والمنيا.

وفي عام ١٩٧٧ أصبح المعسكر يضم كل الجامعات المصرية^(١).

ويلاحظ أن تلك المعسكرات تشبه إلى حد كبير فكرة المعسكرات التي كانت تعقدها جماعة الإخوان المسلمين في الدخيلة بالإسكندرية على شاطئ البحر، وقرية الواسطى في جبال أسيوط على شاطئ النيل قبل عام ١٩٣٩ من حيث النظام الرياضي والروحي والثقافي، حيث كانت الخيام تسمى بأسماء الصحابة رضوان الله عليهم، فهذه خيمة أبي عبيدة بن الجراح، وهذه خيمة خالد بن الوليد.

وفي المعسكر الذي عُقد بعد أحداث عام ١٩٧٧ التي تُسمى أحداث الخبز التي أطلق عليها السادات انتفاضة الحرامية جرى حوار بين الرئيس السادات وبعض الطلاب كان أحدهم رئيساً لاتحاد طلاب

(١) الإخوان وأنا. اللواء فؤاد علام. المكتب المصري الحديث.

جامعة القاهرة^(١)، احتدّ فيه الطالب، ولم يتحدث مع الرئيس بالاحترام المطلوب لرئيس الجمهورية، مما جعل الرئيس يتحدث وينهي اللقاء، وسرت إشاعات بأن الرئيس سيأمر بالقبض عليهم أو هناك مؤامرة ستدبر لاغتيالهم، غير أن شيئاً من هذا لم يحدث.

في كتاب للأمريكية جنيفا عبدو^(٢) بعنوان "لا إله إلا الله" تذكر أنه في إحدى المقابلات التي أجرتها المؤلفة أخبرها أحد نشطاء الإخوان في السبعينيات بأنه تم استدعائهم للقاء محمد عثمان إسماعيل، وأعطاهم عشرة آلاف جنيه، وقال لهم: خذوا هذا المبلغ لتمويل أنشطتكم، وسوف ننظم معسكراً صيفياً لكل المجموعات الإسلامية في جامعات مصر.

وقررت الكاتبة الأمريكية أن الناشط الإسلامي قال لها: إن محمد عثمان عرض عليه مليون ونصف مليون جنيه لتقويض نشاط الطلاب الشيوعيين في جامعة القاهرة، ثم أقام بعد ذلك معسكراً للمجموعات

(١) عبد المنعم أبو الفتوح، فيما بعد أصبح هذا الطالب أحد قيادات تنظيم الإخوان المسلمين المرموقين. ثم انفصل عنهم بعد أن رفضوا ترشيحه لرئاسة الجمهورية عام ٢٠١٢، وكوّن حزباً سياسياً، وترشح لرئاسة الجمهورية، وخرج من الجولة الأولى للانتخابات.

(٢) كاتبة صحفية أمريكية من أصل عربي لبناني، عملت زميلة أبحاث في قسم الشرق الأوسط بجامعة برين ستون، ومراسلة صحفية لصحيفة زادا لاس مورننج نيوز. وأجرت عددًا من المقابلات مع المصريين من المسؤولين ورموز التيار الديني، وكانت حصيلتها هذا الكتاب.

الإسلامية خارج الإسكندرية، واتبع سياسة تجنيد طلاب الجامعات في مجموعات في تلك المعسكرات الإسلامية^(١).

في أغسطس ١٩٧٧ استقبل الرئيس السادات الشيخ عمر التلمساني المرشد العام للإخوان المسلمين، كان السادات قد أفرج عنه عام ١٩٧١. وفي هذا اللقاء أخبر السادات ضيفه أنه يصوم الإثنين والخميس من كل أسبوع، وأنه لن يتوانى عن تطبيق شرع الله، ولكن الأمر يحتاج إلى مزيد من الصبر والحكمة، ومزيد من التوازنات.

وخرج الشيخ التلمساني من هذا اللقاء وهو في غاية الاطمئنان، وتحدث إلى زملائه أعضاء مكتب شورى الإخوان بما رآه، وقارن بينه وبين سلفه الرئيس جمال عبد الناصر، وقال لهم: كان عبد الناصر يخطط لإبادة المسلمين والسادات يخطط لقيام شرع الله. سبحانه الله^(٢).

كما بدأ الشيخ حافظ سلامة^(٣) في الظهور في الندوات التي تعقد بمناسبة حرب أكتوبر، وهو من أقطاب جماعة الإخوان المسلمين في السويس.

(١) عرض موجز للكتاب في ملحق الجمعة بجريدة الأهرام يوم ٩ فبراير ٢٠٠١. رضا هلال.

(٢) خريف الغضب. محمد حسنين هيكل.

(٣) الشيخ حافظ سلامة بطل وقائد المقاومة الشعبية في مدينة السويس، وأحد رموز العمل الخيري. انتسب للعمل الخيري مبكراً وشارك في العديد من الجمعيات الخيرية في السويس، وكان له دور اجتماعي وسياسي ونضالي =

كان الشيخ حافظ سلامة يعقد ندوات يتحدث فيها عن دوره في حصار السويس، وكان أثناء الندوات يسب الحكام "الذين يتشبهون بملوك النصارى ولا يقيمون شرع الله". وكان يقصد الرئيس السادات، وبدأ يخطب في المساجد التي يُدعى إليها، وكان ينهي خطبته دائماً بقوله "إن النازلة آتية، والصاعقة في الطريق".

وفي عام ١٩٧٧ وقع حادث اغتيال الشيخ الذهبي.

=بارز، حيث ساهم في دعم المقاومة والمشاركة في العمليات الفدائي والتعبئة العامة للفدائيين.. ولعب الشيخ حافظ سلامة دوراً مهماً في عملية الشحن المعنوي لرجال القوات المسلحة بعد أن نجح في إقناع قيادة الجيش بتنظيم قوافل توعية دينية للضباط والجنود تركز على فضل الجهاد والاستشهاد وأهمية المعركة مع اليهود عقب هزيمة ١٩٦٧م والاستعداد لحرب عام ١٩٧٣م، وكانت هذه القوافل تضم مجموعة من كبار الدعاة وعلماء الأزهر وأساتذة الجامعات في مصر مثل شيخ الأزهر عبد الحليم محمود والشيخ محمد الغزالي، والشيخ حسن مأمون، والدكتور محمد الفحام، والشيخ عبد الرحمن بيصار وغيرهم، ويقول اللواء عبد المنعم واصل قائد الجيش الثالث الميداني عن الدور الذي لعبه الشيخ حافظ سلامة في تلك الفترة: "الشيخ حافظ سلامة كان صاحب الفضل الأول في رفع الروح المعنوية للجنود على الجبهة، بل إن الجميع كانوا يعدونه أباً روحياً لهم في تلك الأيام العصيبة". وقد نجحت القوافل نجاحاً كبيراً فصدر قرار بتعميمها على جميع وحدات الجيش المصري في طول البلاد وعرضها كنوع من الاستعداد للمعركة الفاصلة مع اليهود. (من ويكيبيديا، الموسوعة الحرة، موقع على شبكة المعلومات الدولية).

في ندوة الفكر الإسلامي التي عقدت بالإسماعيلية في خلال شهر رمضان الموافق أغسطس ١٩٧٩ والتي حضرها الرئيس أنور السادات في مدينة الإسماعيلية، وحضرها الشيخ عمر التلمساني، وجه فيها الرئيس السادات انتقادات عنيفة إلى جماعة الإخوان المسلمين واتهمها بتهم كثيرة منها. من بينها التخريب والعمالة وإشعال الفتنة الطائفية وإثارة الطلبة.

فوقف الشيخ عمر التلمساني وقال للرئيس:

- لو أن أحداً غيرك وجّه إليّ هذه الانتقادات لشكوته إليك، أما وأنت صاحبها فإنني ليس أمامي إلا أن أشكوك لله أحكم الحاكمين وأعدل العالمين، لقد آذيتني يا رجل.

ارتبك الرئيس السادات وقال:

- أنا لم أقصد الإساءة إلى الشيخ عمر ولا للإخوان، اسحب شكواك يا شيخ عمر.

وبعد الخطاب أرسل السادات كُلاً من الدكتور عبد المنعم النمر وزير الأوقاف، ومنصور حسن وزير الثقافة لترضية الشيخ عمر التلمساني.

وقد سئل اللواء النبوي إسماعيل وزير الداخلية أيام السادات:

- هل أخطأ الرئيس السادات عندما ساعد هذا التيار على النمو؟

فأجاب وزير الداخلية: لا نستطيع القول إنه أخطأ، خاصة أن الزعماء يكون لهم منهج خاص في التفكير، فمثلاً الاتحاد السوفيتي كان مسيطراً على الساحة السياسية، ولا يساعدنا، وكان أنصاره من اليساريين يسيطرون على الجامعات ويسببون للمجتمع صداماً مزمناً، وهنا أشار بعض الخبراء والمستشارين، بضرورة خلق تيار آخر، يكون مواجهاً للشيوعية، ليحقق التوازن في المؤسسات والجامعات ووسائل الإعلام والمؤسسات الخدمية، التي كانت تحت وطأة الشيوعية، نتيجة علاقتنا مع الاتحاد السوفيتي، ولذلك قطع الغرب دعمه وسلاحه عنا، وأخذ إسرائيل في أحضانه. هذه الظروف هي التي فرضت فكراً معيناً. وما يجب أن نضعه في الاعتبار، أن عبد الناصر والسادات ومبارك، زعماء وطنيون يضعون مصلحة الوطن في المقام الأول، ولا نستطيع أن نحرم أي زعيم من أن يتحرك تكتيكياً أو استراتيجياً لما فيه المصلحة في مرحلة معينة^(١).

(١) جريدة العربي الناصري ٢٦/١٠/٢٠٠٣. العدد ٨٨٢. السنة ١١. عبد الفتاح عبد المنعم.

الفصل الرابع

ضغوط الملف القبطي

كانت هناك ضغوط على القيادة السياسية في مصر، لاستغلال قضية ملف الأقباط في مصر، للضغط على الدولة من ناحيتين: الأولى من ناحية الجماعة الإسلامية.

والثانية من ناحية مراكز الضغط التي تشكلها بعض المجموعات القبطية في الخارج.

قبل ذلك سنحاول إلقاء الضوء على تلك القضية الشائكة باستعراض تاريخي موجز.

في العصور السابقة على الحكم العثماني كانت علاقة الأقباط مع الحكام في مصر غير مقننة، وكانت تخضع لمزاج الحاكم الشخصي، وهو ما جعلها تتعرض لتقلبات متفاوتة، ففي الوقت الذي عين فيه بعض الخلفاء الفاطميين أحد الأقباط في منصب وزير المالية ومشرفاً على الجند، قام بعضهم باضطهاد الأقباط ومنعهم من الاحتفال بأعيادهم. وقد وقعت في تلك الفترة مآسٍ كثيرة.

في عصر الحكم التركي، صدر الخط الهمايوني في سنة ١٨٥٦م من أجل حقوق المسيحيين من رعايا الدولة العثمانية، ولأول مرة يُصدّر حاكم مسلم قراراً مكتوباً بتنظيم بناء الكنائس في جميع الولايات العثمانية حيث سمح لأول مرة ببناء كنائس في الولايات العثمانية، ولكن

هذا الخط الهمايوني، أو القانون العثماني، اشترط الحصول على ترخيص بذلك من الباب العالي.

وعندما قام الخديوي إسماعيل بتأسيس أول مجلس شورى للنواب ضم العديد من الرموز القبطية حينذاك إلى هذا المجلس منهم المعلم سليمان سيدهم عن القليوبية، وجر جس برسوم ميخائيل أثناسيوس عن بني سويف، ثم ضم مجموعة قبطية أخرى سنة ١٨٧٠ منهم المعلم فرج إبراهيم وحنأ أفندي يوسف، ثم عبد الشهيد بطرس سنة ١٨٧٦^(١).

وفي عام ١٩٠٨ قام الأقباط في مصر بتأسيس الحزب المصري بزعامة المحامي أخنوخ فانوس، وظهر لأول مرة في مصر الجناح القبطي السياسي المتطرف. دعا الحزب إلى تكوين مجلسين بدلاً من مجلس النواب. مجلس النواب الذي يتم تشكيله بواسطة التمثيل الطائفي أو التمثيل العنصري.. والمجلس الثاني يتألف من أعضاء نصفهم من الأجانب والنصف الآخر من المصريين، ويكون المجلس الأخير رقيباً على المجلس الأول، وهو نفس ما دعا إليه اللورد كرومر المندوب السامي البريطاني في مصر وذلك في تقريره الصادر في أبريل ١٩٠٧. كما طالب الحزب بالتمثيل النسبي للأقباط في مجلس النواب، ولم يكتب لهذا الحزب الاستمرار^(٢).

(١) الدكتور لويس عوض. تاريخ الفكر المصري الحديث. الجزء الثاني.

(٢) خليل جورج. مجلة الاجتهاد الصادرة عن دار الاجتهاد بيروت، شتاء ١٩٩٦.

...

وفي عام ١٩١١ بدأ بعض الأعيان من الأقباط بالعمل سراً لعقد مؤتمر للأقباط للإعلان عن عدم تمثيلهم في الوظائف والحقوق العامة. وكانت صحيفتا الوطن ومصر تؤيدان هذا المشروع وتحبذان فكرته. وانضم إلى المطالبين بعقد المؤتمر القبطي مطران أسيوط وجماعة من أعيان الصعيد.

وفي فبراير ١٩١٠ اغتيل بطرس غالي أول رئيس وزراء قبطي لمصر لتحدث الفتنة بين المسلمين والأقباط بإيعاز من سير أيلدون جورست^(١).

في ٦ أبريل ١٩١١ عُقد المؤتمر القبطي في مدينة أسيوط بموافقة الدولة والجهات المسؤولة لبحث مطالب الأقباط وشكواهم، وقد تحدث في المؤتمر توفيق دوس بك، ومرقص حنا أفندي، وأخنوخ فارس المحامي ومؤسس الحزب المصري. وتركزت الطلبات في اعتبار يوم الأحد إجازة بجوار يوم الجمعة، وأن يكون المعيار الوحيد للتوظيف هو الكفاءة، ووضع نظام لمجالس المديريات يكفل للأقباط تمتعهم بالتعليم حتى لا يقتصر التعليم على الدين الإسلامي وحده، ووضع نظام يكفل التمثيل النيابي للأقباط في المجالس النيابية^(٢).

(١) الدكتور لويس عوض. تاريخ الفكر المصري الحديث. الجزء الثاني.

(٢) أحمد شفيق باشا. مذكراتي في نصف قرن. الجزء الثالث. الهيئة المصرية العامة للكتاب.

وكان هذا المؤتمر بداية للمطالبات العلنية بحقوق الأقباط.

وردًا على مؤتمر الأقباط عُقد مؤتمر آخر يوم ٢٩ أبريل ١٩١١ بفندق هليوبوليس بواحة عين شمس حضره أكثر من خمسة آلاف شخص، في مقدمتهم رياض باشا، وأحمد بك لطفي السيد، ومحمود أبو النصر، وأحمد عبد اللطيف المكباتي، والشيخ عبد العزيز جاويش، وإبراهيم الهلباوي.

وانتهى المؤتمر يوم ٢ مايو ١٩١١ برأي مفاده أنه لا يمكن تقسيم الحقوق السياسية في مصر بين الطوائف الدينية، ورُفض اقتراح إجازة يوم الأحد^(١).

وفي فبراير عام ١٩٣٨ تم تطوير هذا الخط الهمايوني في وزارة عبد الفتاح يحيى باشا بقرار إداري من وكيل وزارة الداخلية المصرية حدّد فيها شروطًا عشرة لبناء الكنائس أو ترميمها.

...

وعندما قامت الثورة تعاملت مع ملف الأقباط بتجاهل تام، لأنه لم يكن هناك ما يدعو إلى ذلك. فلم تكن للأقباط قوة سياسية يمكن أن تتصدى للثورة على شاكلة رجال الأحزاب وجماعة الإخوان المسلمين، لأجل هذا لم يختلف تعامل رجال الثورة مع الملف القبطي عن الحكومات السابقة.

(١) أحمد شفيق باشا. مذكراتي في نصف قرن. الجزء الثالث. الهيئة المصرية العامة للكتاب.

ومما عزَّز تلك النظرة من جانب رجال الثورة عدم وجود ضابط قبطني بين صفوف تنظيم الضباط الأحرار، ربما يعكس هذا نوعاً من الحذر بعدم رغبة الأقباط في الدخول في مغامرة ليست مضمونة النتائج، وهو حذر وإن كان موجوداً في العمل المدني لكنه يتضاعف في حالة النظام العسكري.

وبسبب الطبيعة السرية لتنظيم الضباط الأحرار التي فرضت نفسها على عمليات تجنيد الأعضاء التي تعتمد على الاختبارات الشديدة للمرشحين والمتابعة والمعرفة المسبقة، الأمر الذي أدى إلى غياب أعضاء أقباط في تركيبة تنظيم الضباط الأحرار، لاسيما في الصف الأول والاستثناء كان السيد شكري فهمي جندي دفعة ١٩٤٢ - الذي بدأ عمله بالكتيبة الثالثة التي كان عبد الناصر يعمل أركان حرب لها^(١).

تعاملت الثورة مع ملف الأقباط بطريقة العلاقات العامة، فهي لن تدرس جيداً هذا الملف ولم تفكر فيه، ولكنها وجدت نفسها تتعامل معه، فحاولت أن تحتويه بتعيين بعض الأقباط في وزارات صغيرة. أثارت علاقة الثورة بالإخوان المسلمين في البداية شكوك النخبة القبطية، وحتى بعد أن ساءت تلك العلاقة وانقلبت الثورة على

(١) د. نبيل عبد الفتاح. مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية - مؤسسة الأهرام. الثورة والوحدة الوطنية والشرعية السياسية والدين والأزمات.

الإخوان المسلمين جاءت قوانين يوليو الاشتراكية وما صاحبها من تأميم الشركات والمصارف وقوانين تحديد الملكية الزراعية والإصلاح الزراعي لتقضي على البقية الباقية من تلك الشكوك، فقد شملت حركة التأميم عددًا كبيرًا من الأقباط إلى جانب المسلمين أيضًا.

وقد قام رؤساء جمهوريات الثورة بمشاركة الأقباط في مناسباتهم: ففي عام ١٩٥٣ أناب الرئيس محمد نجيب أنور السادات في وضع حجر أساس كنيسة كوم حمادة.

وفي عهد جمال عبد الناصر تم:

- إعادة افتتاح كنيسة مار جرجس بحدائق حلوان أوائل ١٩٨٦: عندما قامت الشرطة بإغلاقها لأكثر من عام.

- المساهمة في بناء الكاتدرائية المرقسية بالعباسية. حيث قرر أن تساهم الدولة بمائة ألف جنيه، كما قام بوضع حجر الأساس في ٢٥/٦/١٩٦٨ م. وتبرع بخمسين ألف جنيه أخرى بعد ذلك. كما قامت الدولة بإصدار طابع بريد تذكاريًا لعودة رفات القديس مار مرقص الرسول إلى أرض مصر وافتتاح الكاتدرائية المرقسية بأرض الأنبار ويس تخليدًا لهذه الذكرى.

- التبرع بمبلغ عشرة آلاف جنيه عام ١٩٦٧ عندما كانت البطيركية تمر بأزمة مالية.

- كنيسة السيدة العذراء بالزيتون.

- في عام ١٩٦٨م أعلن عن ظهور السيدة العذراء في كنيسة الزيتون، وكان هذا يعد حدثاً عظيماً في أعقاب نكسة يونيو ١٩٦٧. مما دفع عبد الناصر أن يذهب بنفسه إلى هناك ومعه حسين الشافعي سكرتير المجلس الإسلامي الأول. حيث وقف في شرفة منزل أحمد زيدان كبير تجار الفاكهة الذي كان مواجهاً للكنيسة لكي يتحقق بنفسه من رؤية العذراء، وفي تلك الليلة ظهرت العذراء ظهوراً صريحاً واضحاً بدءاً من منتصف الليل، واستمر حتى الخامسة صباحاً. وكان من نتيجة هذه الزيارة أن قام الرئيس عبد الناصر بتسهيل بيع الجراج ومنزل أحمد زيدان إلى البطيركية^(١).

وكانت درجة حرارة الملف القبطي تعتمد بالدرجة الأولى على علاقة البطيرك بالقيادة السياسية. والملاحظ أنه منذ قيام الثورة حتى وصول الرئيس السادات للحكم لم يحدث احتقان بين المسلمين والأقباط. ولم يفتح هذا الملف. ومع ذلك ففي بداية الثورة أصدرت المحاكم، وبعض الهيئات القضائية أحكاماً وقرارات قضائية لصالح الأقباط.

ومن تلك الأحكام والقرارات:

- في ديسمبر ١٩٥٢ أصدر مجلس الدولة برئاسة الدكتور عبد الرازق السنهوري حكماً تاريخياً بإلغاء الأمر الإداري الصادر من وزارة الداخلية عام ١٩٥٠ بإيقاف الشعائر الدينية بكنيسة القصاصين

(١) د. نبيل عبد الفتاح. مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية - مؤسسة الأهرام. الثورة والوحدة الوطنية والشرعية السياسية والدين والأزمات.

بالإسماعيلية، وقرر الحكم بجواز إقامة الشعائر الدينية في أي مكان يُخصّص لهذا الغرض ولا يحق لوزارة الداخلية وقف تعطيل هذه الشعائر.

- في مارس ١٩٥٤ حكمت محكمة سمالوط الوطنية بجواز إقامة الشعائر الدينية من صلاة ووعظ وتعليم وإرشاد بمحل سكن القس (أي بمنزله).

- في عام ١٩٥٨ قررت النيابة العامة بأنه لا مانع من عقد اجتماعات دينية لممارسة الشعائر الدينية بمنزل بدون حاجة لترخيص ما دامت في حدود القانون.

- في ٣٠ مايو ١٩٦٤ أصدرت المحكمة الإدارية العليا حكمها بإلغاء القرار الصادر بمنع بناء كنيسة في الأرض المخصصة لها في مدينة بورسعيد، وقالت المحكمة: إن ما ساقته الوزارة تبريرًا للقرار المطعون فيه من خشية الفتنة لاحتمال حدوث احتكاك بين المسلمين والأقباط قول غير سديد. ذلك أنه ليس هناك أحياء خاصة بالأقباط وأخرى بالمسلمين بل إنهم جميعًا يعيشون جنبًا إلى جنب، وتوجد كنائس في أحياء الغالبية العظمى من سكانها من المسلمين، كما أن هذه الكنائس بعضها مقام بجوار الجوامع، ومع ذلك لم تقع الفتنة أو حصل من جراء هذا أي إخلال بالنظام أو الأمن^(١).

(١) عادل داود، قبطي بالمهجر. بحث بعنوان الخط الهمايوني. موقع الأقباط متحدون على الإنترنت.

ومع بداية حكم السادات بدأت صفحات هذا الملف تتضخم وتلهب. بل أصبح يشكل نقطة ضغط رئيسية على دولة السادات. وقد تعامل السادات مع هذا الملف بطريقة بوليسية تمامًا، وأوكل هذا الملف إلى مباحث أمن الدولة لتكون همزة الوصل بين الدولة وبين الأقباط، وظل هذا الملف في عهدة الإدارة العامة لمباحث أمن الدولة حتى الوقت الحالي. وهو ما تسبب في مزيد من القلق.

وبدأت تقع بعض الحوادث التي لم تُعالج من قبل الحكومة ورجال الأمن بالحكمة المناسبة.

في ٦ نوفمبر ١٩٧٢ شبَّ حريق في مبنى مشيد حديثًا يخصُّ جمعية أصدقاء الكتاب المقدس القبطية في مدينة الخانكة التابعة لمحافظة القليوبية، وقد تمكن الأهالي وشرطة المطافئ من إخماد الحريق. قرر خفراء المبنى الذين يبيتون فيه أنهم شاهدوا عدة أشخاص يلقون زجاجات مشتعلة من خارج المبنى. كان المبنى أرض محاطة بسور، وبداخلها بعض الحجرات، وفيها مكان يعدُّ مذبحة لإقامة الشعائر المسيحية، والمبنى يُقام فيه الشعائر الدينية أيام الجمع بمعرفة راعي كنيسة أبي زعل القس مرقص فرج، لم يكن المبنى مُرخصًا ليكون كنيسة لإقامة الشعائر، الأمر الذي أثار اعتراض بعض المسلمين من أبناء المنطقة. إثر احتراق المبنى قُدِّم للبابا شنودة بطريرك الأقباط تقرير فحواه أن المكان أُحرق بالكامل عمدًا، وأن المطافئ تباطأت حتى أتت

النيران على محتوياته بالكامل، وأن الناس منعوا المطافئ من القيام بدورها^(١).

وبسبب هذا التقرير طلب البابا عقد اجتماع لكهنة القاهرة في ١١ نوفمبر ١٩٧٢، وتم الاتفاق على التوجُّه إلى مقر جمعية أصدقاء الكتاب المقدس بالخانكة الذي احترق، وتأدية الصلاة فيه بالقوة إذا لزم الأمر.

صباح الأحد ١٢ نوفمبر ١٩٧٢ وتنفيذًا لتوجيهات البابا وصل إلى مدينة الخانكة عدد من الأتوبيسات السياحية والسيارات الخاصة والأجرة تحمل أكثر من ٤٠٠ شخص من الأقباط، وكان بعضهم يرتدي الملابس الكهنوتية بغرض إقامة الصلاة في مقر جمعية أصدقاء الكتاب المقدس المحترق، كانت قوات الأمن قد فرضت حصارًا حول المبنى، ومنعت القادمين من دخوله، ولكنهم مضوا سيرًا على الأقدام، وعندما وصلوا إلى المقر أقاموا الميكروفونات وشرعوا في إقامة الشعائر الدينية الخاصة بهم حتى أكملوها.

وفي نفس الليلة، وفي نفس المنطقة قاد الشيخ زايد الصاوي البدري إمام مسجد السلطان الأشرف مسيرة تضم حوالي ٥٠٠ من المسلمين، توجَّهت المسيرة إلى قسم شرطة الخانكة، تم توجَّهت إلى مقر الاتحاد الاشتراكي للاحتجاج، وفي أثناء سيرهم تصادف وجود محل مملوك لأحد الأقباط يُدعى أنيس بشاي، قام أحد المتظاهرين باستفزازه،

(١) عبد اللطيف المناوي. الأقباط، الكنيسة أم الوطن؟ قصة البابا شنودة الثالث. دار الشباب للنشر والتوزيع والطباعة.

وسُمعت أعيرة نارية تنطلق من المحل، الأمر الذي حوّل مسيرة المظاهر إلى المحل وأحرقوه، وبدأت المسيرة أعمال الاعتداء على ممتلكات الأقباط، وسارت المظاهرة إلى مقر جمعية أصدقاء الكتاب المقدس وأحرقوه مرة ثانية^(١).

أُحيط الرئيس السادات علماً بكل الوقائع التي حدثت، وكان من رأيه أن يطرح الأمر كله على الشعب، وأن يُجرى تحقيق في ظروف الحادث وملابساته لتحديد الأمور ووضعها في نطاقها الصحيح.

طُرح الموضوع على مجلس الشعب. وتم تشكيل لجنة برلمانية لتقصي الحقائق برئاسة الدكتور جمال العطيفي، ضمت اللجنة عدداً من الأقباط من أعضاء مجلس الشعب. وفي محاولة من الرئيس السادات لتطويق الأزمة زار المجلس الأعلى للشئون الإسلامية الذي يرأسه شيخ الجامع الأزهر، واجتمع بأعضاء المجلس، وتحدث إليهم في وجوب ترسيخ العلاقات الطيبة بين المسلمين والأقباط، والبحث عن نوع من التعاون بين القيادات الدينية، وإصدار مؤلفات مشتركة حول المعاني والقيم التي يشترك في إرسائها المسيحية والإسلام معاً.

كما اجتمع الرئيس السادات بالبابا شنودة بطريرك الأقباط ومعه عدد من الأساقفة، وتحدث إليهم في نفس المعاني التي تحدث بها في

(١) د. نبيل عبد الفتاح. مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية - مؤسسة الأهرام. الثورة والوحدة الوطنية والشرعية السياسية والدين والأزمات.

المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، وفي هذا الاجتماع طلب البابا الموافقة على إنشاء ثلاثين كنسية، ووافق الرئيس السادات على تشييد خمسين كنيسة جديدة، وتحديثوا معه في مشكلة الأوقاف القبطية والمسيحية^(١).

ربما كان حادث الخانكة محاولة لمعرفة رد الفعل الرسمي للدولة، كما كان هذا الحادث بداية لأحداث أكثر درامية خلال المرحلة القادمة في الثمانينيات والتسعينيات. وفي رأينا أن الخطأ كان في إحالة الموضوع إلى مجلس الشعب وتشكيل لجنة لتقصي الحقائق. لأن الأمر لم يكن بحاجة إلى لجنة تقصي حقائق، فنحن هنا بصدد وقائع جنائية محددة، لا مجال لإنكارها. وأنه لو تم تطبيق القانون بحسم في ذلك الوقت لما حدثت الوقائع التالية التي كشفت عن سوء معالجة أيضًا.

...

في ١٧ يناير ١٩٧٧ عُقدَ أخطر اجتماع مسيحي قبطي في تاريخ مصر منذ ستة وستين عامًا ضم الاجتماع مجموعة من الكهنة والمجلس الملي وممثلي الأقباط في الإسكندرية. كان الاجتماع على هيئة مؤتمر لمناقشة المسائل المتعلقة بحرية العقيدة وممارستها، ومبدأ المساواة والتكافؤ في فرص العمل وفي التمثيل البرلماني، والهيئات النيابية، وقد أثارَت توصيات المؤتمر ردود أفعال داخل الجماعات الدينية^(٢).

(١) موسى صبري. السادات الحقيقة والأسطورة. المكتب المصري الحديث.

(٢) الدكتور ميلاد حنا. ساسة ورهبان وراء القضبان. كتاب الأهالي.

وأصدر المؤتمر بياناً، وبسبب ما جاء فيه من مطالب لم تنشره أجهزة الإعلام الرسمية في مصر، وجاء فيه: -

- "دعت الضرورة لعقد هذا الاجتماع هيئة مؤتمر ممثلي الشعب القبطي بالإسكندرية مع الآباء الكهنة الرعاة، وذلك لبحث المسائل القبطية العامة، وتفضل قداسة البابا المعظم الأنبا شنودة بحضور جلسة الاجتماع الأولى وكانت بتاريخ ١٧ ديسمبر ١٩٧٦ في الكاتدرائية المرقسية الكبرى. بحث المجتمعون الموضوعات المعروضة، كما استعرضوا ما سبق تقريره في اجتماع للجنة التحضيرية لكهنة الكنائس القبطية في مصر الحاصل بتاريخ ٥، ٦ يوليو ١٩٧٦" ووضع الجميع نصب أعينهم - رعاة ورعية - اعتبارين لا ينفصل أحدهما عن الآخر: أولهما: الإيمان الراسخ بالكنيسة القبطية الخالدة في مصر التي كرستها كرازة مرقص الرسول وتضحيات شهدائنا الأبرار باقية على مر الأجيال.

الثاني: الأمانة الكاملة للوطن المفدى الذي يمثل الأقباط فيه أقدم وأعرق سلالاته حتى أنه قد لا يوجد شعب في العالم له ارتباط بتراب أرضه وقوميته مثل ارتباط قبط مصر.

والمسائل المطروحة للبحث هي:

- حرية العقيدة.
- حرية ممارسة الشعائر الدينية حماية الأسرة والزواج المسيحي.
- المساواة وتكافؤ الفرص.

- تمثيل المسيحيين في الهيئات النيابية.
- التحذير من الاتجاهات الدينية المتطرفة.
- وقد طالب المؤتمر في بيانه بعدة أمور هي:
- إلغاء مشروع قانون الردة.
- استبعاد التفكير في تطبيق الشريعة الإسلامية على غير المسلمين.
- إلغاء القوانين العثمانية التي تقيد بناء الكنائس.
- استبعاد الطائفية من الوظائف العامة على مختلف المستويات.
- حرية النشر.
- وفي النهاية أصدر المؤتمر عدة توصيات تنفيذية جاء فيها:
- صوم انقطاعي لثلاثة أيام من ٣١ يناير الى ٢ فبراير.
- اعتبار المؤتمر في حالة انعقاد مستمر لمتابعة ما يتم في مجال تنفيذ فقراته وتوصياته بالنسبة لجميع المسائل القبطية العامة.
- وأعلن البابا شنودة على الفور الصوم والصلاة في جميع الكنائس..
- حتى يتحنن الرب على المسيحيين ويرفع هذه الضائقة عنهم وقام ملايين الأقباط بالصلاة والصوم الانقطاعي لإحساسهم بالاضطهاد الشديد والتعصب الديني^(١).

(١) عزت أندراوس. موسوعة تاريخ الأقباط. موقع على شبكة المعلومات الدولية.

ربما كان هذا الاجتماع هو البداية الحقيقية للتصعيد الخطير من جانب الأقباط للضغط على الدولة لتلبية مطالبها.

وفي ١١ فبراير ١٩٧٧ وصلت إلى رئاسة الجمهورية رسائل ومذكرات وتوصيات وعرائض من الرعايا الأقباط في الولايات المتحدة الأمريكية وكندا تُندد بالتمهيد لتطبيق الشريعة الإسلامية في مصر وترفضها تمامًا.

وفي ٩ مايو ١٩٧٧ وصلت من أستراليا رسالة إلى رئيس مجلس الشعب في مصر المهندس سيد مرعي طرحت الكنيسة القبطية في ملبورن الرسالة عدة أسئلة مثيرة هي:-

- ماذا تقول عن المقالات التي تتهم كتابنا بالتحريف؟
- ماذا تقول عن المقالات في الجرائد والمجلات والإذاعة والتلفزيون التي تنسب إلينا الكفر؟
- ماذا تقول في المطالبة بانتصار المسلمين على الكفار والمشركين في مصر؟

كما أرفقت الرسالة قرارات المؤتمر القبطي المنعقد في ملبورن بأستراليا يوم السبت ٢٥ سنة ١٩٧٧ - وفي مدينة سيدني يوم الأحد ٣ يوليو ١٩٧٧ وكانت القرارات هي:-

١. الصوم الانقطاعي والصلاة تضامناً مع أهاليهم في مصر.
٢. إعداد كتيب عن أقوال المسؤولين بخصوص الشريعة الإسلامية بلغات متعددة.

٣. مسيرة في كل مدن أستراليا في يوم واحد ووقت واحد.

٤. الاتصال بكنائسنا في أمريكا وأوروبا وأفريقيا وكندا لتنسيق وتوحيد الجهود.

٥. الإعداد لعقد مؤتمر لكافة المسؤولين في الحكومة والإذاعة والتلفزيون.

وجاءت الأخبار بأن الأقباط المهاجرين في أمريكا عندما سمعوا ببدء حكومة السادات في تطبيق قانون الشريعة الإسلامية سوف يتجمعون للاحتجاج تضامناً مع أهاليهم في مصر، وكان ذلك خلال لقاء بين الرئيس الأمريكي في ذلك الوقت كارتر وإسماعيل فهمي وزير خارجية حكومة السادات^(١).

في أغسطس ١٩٧٧ أعلنت حكومة الحزب الوطني على لسان اللواء ممدوح سالم أن الدولة بصدد تطبيق قوانين الشريعة الإسلامية وأحكامها، وأنها بالفعل قامت بتقديم بعض القوانين التي تمت صياغتها وتعديلها لتطابق أحكام الشريعة الإسلامية إلى مجلس الشعب. كان هذا في أعقاب حالة الفزع التي سيطرت على البلاد في بداية هذا العام، وهو ما أطلق عليه الرئيس السادات انتفاضة الحرامية. كما أعلن

(١) د. نبيل عبد الفتاح. مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية - مؤسسة الأهرام. الثورة والوحدة الوطنية والشرعية السياسية والدين والأزمات.

الدكتور صوفي أبو طالب رئيس مجلس الشعب أن بعض لجان المجلس قد فرغت من صياغة بعض القوانين تمهيداً لتقديمها لمجلس الشعب لإقرارها. كما نشرت مجلة المحامين التي تصدرها نقابة المحامين مواد القانون التجاري والقانون المدني طبقاً للشريعة الإسلامية. وأعلنت المجلة أنها في الأعداد القادمة ستشر باقي القوانين.

وفي ٢ سبتمبر ١٩٧٩ اغتيل القس غبريال عبد المتجلي كاهن كنيسة قرية التوفيقية بسما لوط محافظة المنيا، ووقعت صدامات عنيفة بين المسلمين والأقباط استخدمت فيها الأسلحة النارية، وتدخلت قوات الأمن وفرضت حصاراً أمنياً، وقبضت على المتهمين وقدمتهم للمحاكمة.

في ٢٦ مارس ١٩٨٠ وقبل بداية الاحتفال بعيد القيامة المجيد، أعلن البابا شنودة بعد اجتماع المجمع المقدس للكنيسة الأرثوذكسية برئاسته إلغاء الاحتفالات بعيد القيامة هذا العام، وأنه طبقاً لهذا القرار فإن قداسته لن يتمكن من استقبال المهنيين بالعيد من أعضاء الحكومة وكبار الموظفين الرسميين. كان هذا تعبيراً عن حالة التذمر والسخط التي سادت بين الأقباط. وقد أذيع هذا البيان في جميع الكنائس في مصر. واتخذ أعضاء المجمع المقدس قراراً بالاعتكاف في الأديرة في الصحراء خلال فترة العيد يصلون من أجل الخلاص مما يعانونه من ضغط، وأصدر البابا أوامره إلى رجال الكنيسة ألا يقبلوا التهاني.

وفي اليوم التالي أعلن النبوي إسماعيل وزير الداخلية أن الأحداث التي وقعت بين المسلمين والمسيحيين في كل الأحوال تعد من التصرفات العادية بينهم، وأنها حوادث عادية لا تشكل قلقاً للأقباط، واتهمهم بأنهم يبالغون في وصف الأشياء والأحداث...

في شهر يونيو ١٩٨١ شهدت القاهرة أعنف الحوادث الطائفية في منطقة الزاوية الحمراء. بدأ الأمر بنزاع بين مسلم وقبطي حول ملكية قطعة أرض مجاورة لمصنع حصل القبطي على حكم بملكيتها وحيازتها، بعد أن حصل القبطي على الحكم قام المصنع بمساعدة أحد الأحزاب باستصدار بتحويل قطعة الأرض إلى مسجد، وحاولوا إقامة الصلاة فيها، ولكن القبطي منعهم، أشاع المسلمون أنها ستتحول إلى كنيسة. عند هذا توافد أعضاء الجماعات الإسلامية واحتلوا قطعة، وحاول القبطي الدفاع عنها، حدث صدام قُتل فيه عشرة أشخاص وأُصيب أكثر من خمسة وأربعين، تدخلت أجهزة الأمن، وتم ضبط ٤٣ قطعة سلاح، واعتقال ١١٣ شخصاً من مثيري الشغب.

فيما بعد ادّعى النبوي إسماعيل أن الرئيس السادات طلب منه الضرب في "المليان"، ولكنه رفض خوفاً من وقوع قتلى من الطرفين، وأنه - أي وزير الداخلية - طالب الرئيس بمعالجة الموضوع بصورة مختلفة عبر التشاور مع قيادات المسلمين والمسيحيين. كما قرر النبوي أنه واجه السادات بقوله: "إذا كنت تريد تنفيذ هذه السياسة فليقم بها وزير داخلية آخر!"

وأكد النبي إسماعيل أن الشيوعيين يشاركون في إشعال الفتنة الطائفية ويشيعون الأكاذيب بين الناس، ويدفعون المسلمين لمهاجمة المسيحيين والعكس، للاستفادة من هذه الفتنة وتهديد استقرار النظام^(١).

الغريب أن النبي إسماعيل كان ينسب أحداث الفتنة الطائفية إلى الشيوعيين. هل كان يعتمد عدم الإشارة إلى التصعيد من جانب الجماعات الدينية الإسلامية؟ أم أنه لم يكن يعلم بما يحدث؟

في أغسطس ١٩٨١ زار الرئيس السادات الولايات المتحدة الأمريكية، وفي لقائه برجال الأعمال والصحافة الأمريكيين أعلن أمامهم أنه أول من قام بطرد الخبراء السوفييت من الشرق الأوسط، وأنه لديه الكثير من الخطط للقضاء على الشيوعية في المنطقة. لم يستمع رجال الصحافة الذين يتابعون اللقاء إلى ما قاله لهم السادات عن مكافحة الشيوعية وسأله عن حالة الأقباط في مصر. فوجئ الرئيس السادات بأسئلة رجال الصحافة، وأجابهم الرئيس بأن الأقباط شأنهم شأن المسلمين يتمتعون بجميع الحقوق المكفولة للمواطنين المصريين، وأنهم يأخذون حقوقهم كاملة ويؤدون ما عليهم من واجبات، ويتم إلزامهم بالتجنيد الإجباري شأنهم شأن إخوانهم المسلمين، وأنهم يعيشون في وطنهم الأم مصر في وئام وسلام مع إخوانهم المصريين المسلمين.

(١) مجلة الأهرام العربي، العدد ٧٦ في سبتمبر ١٩٩٨.

ووقف المحامي شوقي كراس، وهو قبطي من أسيوط وهاجر في بداية السبعينيات ويعيش في الولايات المتحدة الأمريكية، ويرأس جمعية قبطية هناك، وأعلن أمام رئيس الجمهورية أن حقوق الأقباط في مصر مهضومة، وأنهم يعانون الاضطهاد الديني، واستغاث شوقي كراس أمام رئيس الجمهورية بالمنظمة العالمية لحقوق الإنسان لتتأكد من قيام الحكومة المصرية هناك بمعاملة الأقباط المعاملة التي تكلم عنها الرئيس السادات منذ قليل، وأعلن أمام الرئيس السادات أنه قام بتسجيل كلمة الرئيس التي ألقاها منذ قليل.

كان كلام شوقي كراس اتهامًا للسادات بالكذب والتحايل.

في اليوم التالي قام سليم نجيب وهو قبطي مصري ويعمل قاضيًا في مونتريال بكندا بتوزيع منشورات تندد بمعاملة الأقباط في مصر معاملة سيئة، ورفع لافتات في أثناء مظاهرة نظمها بعض الأقباط أمام البيت الأبيض وفندق بلير هاوس حيث يقيم السادات ومرافقوه. كما قام منير بشاي ويعمل رئيسًا لهيئة أقباط كاليفورنيا، وطالب الصحافة الأمريكية باتخاذ موقف حازم لإنقاذ أقباط مصر. وكان هذا الموقف الذي تعرض له الرئيس السادات واحدًا من أخطاء الأجهزة الأمنية التي دبرّت للقاء دون أن تدري حقيقة ما سيواجهه الرئيس من انتقادات حادة في هذا اللقاء.

كان البابا شنودة قد أرسل الأنبا صموئيل أسقف البحث العلمي بالكنيسة المرقسية إلى الولايات المتحدة الأمريكية حيث توجد تجمعات للأقباط من أجل الاتفاق مع الجالية القبطية هناك على عدم إحراج

الرئيس السادات في أثناء زيارته للولايات الأمريكية، وعدم إثارة الموضوعات الداخلية، وذلك من أجل تجنب استفزازه^(١).

كان الرئيس أنور السادات قد فكّر في خلع البابا شنودة في الأسبوع الأول من سبتمبر ١٩٧٧ بطريقة لم يحددها، وأبلغ قراره إلى الصحفي المقرب منه موسى صبري وقال له:

- "أبلغه (يقصد البابا) بأي طريق تشاء أنه إذا لم يعدل عن مثل هذه التصرفات فإنني سأصدر قرارًا من سطرين بإلغاء القرار الجمهوري بتعيينه".

لم يستطع موسى صبري مواجهة البابا شنودة ويبلغه بهذا القرار، خاصة وأن البابا شنودة الثالث يرى أن موسى صبري لا يخلص له النصيحة، وأنه - أي موسى صبري - يدافع عن السادات أمام البابا دائمًا.

وقرر موسى أن يبلغ الأنبا غريغوريوس وأبلغه إنذار السادات كتابيًا وكان من أربعة بنود^(٢).

وفي نفس الوقت قدم موسى صبري أحد الأقباط هو طلعت يونان^(٣) إلى الرئيس السادات، وكلفه الرئيس بإعداد تقرير عن تاريخ الكنيسة.

(١) خريف الغضب. محمد حسنين هيكل.

(٢) عزت أندراوس. موسوعة تاريخ الأقباط. موقع على شبكة المعلومات الدولية.

(٣) توفي يوم ٢٥ سبتمبر ١٩٨١. كان طلعت يونان عضوًا بمجلس الشورى، ومستشارًا لجماعة الشعوب الإسلامية والعربية، ومسؤولًا لمكتب المغتربين، كما كان عضوًا باللجنة المركزية لأربع دورات متتالية.

قدم طلعت يونان تقريره للرئيس السادات، وهو يتكون من خمسين صفحة يحتوي على تاريخ الكنيسة القبطية والخلافات التي حدثت بين البابا والكهنة، وكيفية إلغاء قرار تعيين البابا في حالة الرغبة في ذلك، واختيار لجنة خماسية تخلفه عند عزله، وهو ما يعدُّ دليلاً مرشداً للرئيس السادات في تعامله مع البابا شنودة الثالث^(١).

وفي سبتمبر ١٩٨١ أصدر الرئيس السادات قراره الشهير بإلغاء اعترافه بالبابا شنودة الثالث.

وقد أدى هذا القرار إلى إضافة ورقة جديدة إلى الملف شكلت عنصراً جديداً ضاغطاً على الدولة.

كما ظهرت نتيجة لذلك نقطة ضغط جديدة على الحكومة المصرية وأعطى جمعيات أقباط المهجر المبرر الكافي للحركة خارج الدولة وتصوير عملية الاضطهاد بأنها حكومية. وقد نجح هؤلاء في زيادة الاهتمام الإعلامي بهذا الملف في الخارج وأروقة حقوق الإنسان وسياسة حماية الأقليات التي تتبناها حكومة الولايات المتحدة وبعض الحكومات الغربية.

(١) السادات والبابا. أسرار الصدام بين النظام والكنيسة. أنور محمد.

الفصل الخامس
غضب الرئيس السادات

بالإضافة الى ما سبق، فإن الوقائع التي حدثت ساهمت إلى حدٍ كبير في إثارة بعض المشاعر السلبية لدى رئيس الجمهورية. كما ساهمت بعض المواقف الشخصية في ظهور تلك المشاعر بصورة عصبية. الواقعة الأولى حدثت في مجلس الشعب.

في ٢٠ مارس ١٩٧٨ تقدم عضو مجلس الشعب عادل عيد، المحسوب على التيار الديني باستجواب إلى الدكتور محمد متولي الشعراوي وزير الأوقاف في ذلك الوقت.

كان موضوع الاستجواب هو الحالة المتردية للمجلس الأعلى للشئون الإسلامية، وقدم المستجوب بعض المخالفات التي ظهرت بميزانية المجلس، كما تحدث عن مخالفات سكرتير المجلس الأعلى للشئون الإسلامية. واستمر العضو عادل عيد يتحدث مدة ساعتين دون مقاطعة، وطالب عضو مجلس الشعب الشيخ متولي الشعراوي بأن يغير المنكر الذي يراه بيده حسب نص حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم.

عندما جاء الدور على الشيخ محمد متولي الشعراوي ليرد على الاستجواب. تساءل قائلاً:

- أهنأ توجد البطولات؟ أين كانت البطولات التي كانت تطن بالحديث اليوم على بعض أموال المجلس أو اختصاصاته وقت أن كانت

تراق دماء الأبرياء ويعتقل الشرفاء، ويُعتدى على العرض دون أن تسمع همسة تنكر منكراً يحدث أمام الناس جميعاً".

كان الشيخ متولي الشعراوي يُلمح إلى عهد جمال عبد الناصر، وعندها دوّت قاعة مجلس الشعب بتصفيق حاد وهتافات "الله أكبر. الله أكبر". استمر الشيخ متولي الشعراوي قائلاً أمام أعضاء مجلس الشعب المتحمسين:

- والذي نفسي بيده، لو كان لي من الأمر شيء لحكمت للرجل الذي رفعنا تلك الرفعة، وانتشلنا مما كنا فيه إلى القمة ألا يُسأل عما يفعل!

وهاجت قاعة مجلس الشعب بتصفيق حاد وهتافات، وبعد أن أفاقوا من التصفيق تبين لهم خطورة ما قاله الشيخ متولي الشعراوي في ذروة انفعاله ودفاعه عن الرئيس السادات.

كان أول المعارضين هو الشيخ عاشور عضو مجلس الشعب الذي صاح منفعلاً:

- مفيش حد فوق المسائلة، ويجب أن تراعي الله.

رد الشيخ متولي الشعراوي قائلاً:

- أنا أعرفُ منك بالله، إن الرجل شجع الذي هذه الشجاعات يجب أن نقدر له كل قراراته، وكل آراءه تقديرًا في مستوى ما وضعه الله في أيدي البشر^(١).

(١) السادات الحقيقة والأسطورة. موسى صبري. المكتب المصري الحديث.

في الجلسة التالية كان الاستجواب عن رغيـف العيش قدمه النائب مصطفى كامل مراد لـزكريا توفيق عبد الفتاح وزير التموين، وفاجأ الوزير المجلس بأن أخرج من حقيبتـه أرغفة من الخبز الممتازة، وقال للمجلس: هذا هو الخبز الذي تنتجه المخابـز.

وهنا صاح الشيخ عاشور:

- دا مسرح الشعب.

اعترض المهندس سيد مرعي رئيس مجلس الشعب على كلام الشيخ عاشور، وطلب منه أن يخرج من القاعة لأجل أن يتعلم الاحترام، وأحاله إلى لجنة القيم بالمجلس، وهنا هتف الشيخ عاشور:

- يسقط أنور السادات.

طلب سيد مرعي أن تعقد لجنة القيم فوراً لمحاسبة العضو، وقال:

- إذا تجرأ أحد الأعضاء واستغل الموقف الديموقراطي الكامل الذي يقفه السيد رئيس الجمهورية بالنسبة للمؤسسات الدستورية، أقول إذا تجرأ عضو أن يستغل هذا الموقف خارج المؤسسات الديموقراطية، وخارج إطار القوانين واللائحة إنما يكون شاذاً لا يجوز أبداً أن ينتمي إلى المؤسسات الديموقراطية.

وصفق الأعضاء طويلاً.

وفي ٢٧ مارس ١٩٧٨ طالبت لجنة القيم إسقاط العضوية عن الشيخ عاشور مع تحفظ النائب ممتاز نصار باستنكار ما وقع من العضو.

وعندما عرض الموضوع على اللجنة العامة بالمجلس في الجلسة التي حضرها اللواء ممدوح سالم رئيس الوزراء وافق على إسقاط عضوية الشيخ عاشور ٢٧١ عضواً ورفض ١٦ وانسحب أعضاء حزب الوفد من الجلسة^(١).

أما الواقعة الثانية فقد حدثت في جامعة الإسكندرية بعد عامين من الأولى.

وفي ٢٤ مارس ١٩٨٠ أعلن الدكتور عبد السلام شلبي عميد كلية العلوم بالإسكندرية في أحد برامج التلفزيون أن أكثر من ألف طالب من أعضاء الجماعات الإسلامية اقتحموا مكتبه وضربوا سكرتيرته، وطردوها من مكتبها، وحجزوا مدير مكتب مكتبه، ودخلوا على العميد في مكتبه، وكان معه الدكتور إبراهيم الخولي وكيل الكلية، وحدثت مناقشة بين أمير الجماعة، وهو طالب في كلية العلوم (نفس الكلية التي يتولى الدكتور عبد السلام شلبي عمادتها) وحدثت مناقشة بين الطالب والعميد، وفي أثناء المناقشة طلب أمير الجماعة من العميد أن يترك مكتبه، وبالفعل غادر العميد مكتبه وجلس عليه أمير الجماعة باعتبار أن العميد من أعوان الطاغوت، ولا يحق له الجلوس في هذا المكان، وجلس الطالب في مكان العميد، وأمل الطالب على العميد الطلبات الآتية:

(١) السادات الحقيقة والأسطورة. موسى صبري. المكتب المصري الحديث.

- سحب كل القرارات التي أصدرها العميد ضد الطلبة الذين تجاوزوا الحدود مع أساتذتهم، وهم من أعضاء الجماعات الإسلامية، وكانوا يقومون بتوزيع منشورات، ويكتبون مجلات حائط يهاجون فيها العميد وإدارة الكلية.

- ممنوع إقامة أي حفلات في الكلية أو عرض أي أفلام سينمائية.

- السماح للطلاب من أعضاء الجماعات الإسلامية بالدخول للكلية وحضور المحاضرات بالجلباب.

- تعضيد العمل الإسلامي وذلك بوقف المحاضرات ساعة الظهر وساعة العصر لإقامة الصلاة.

وبعد أن قرؤوا على العميد قراراتهم طلبوا منه أن يوقع عليها لتنفيذها، ولكن العميد رفض، هددوه بالضرب، ولكنه رفض أيضًا. عرضوا تلك القرارات على وكيل الكلية ولكنه رفض أيضًا، ثم اتفقوا على أن يلقي وكيل الكلية كلمة في حشود الطلاب الذين تجمعوا في فناء الكلية، وبالفعل ألقى وكيل الكلية كلمه، وانصرف الطلاب من الكلية في الثالثة مساءً، وعند انصراف العميد وجد سيارته وقد أفرغت عجلاتها من الهواء وتهشم زجاجها. ووضعوا في سكرتها الكحول لكي تشتعل عند محاولة تشغيلها. وعاد الرجل إلى منزله في سيارة أحد الزملاء، كان هذا في غياب الحرس الجامعي^(١).

(١) مجلة أكتوبر، العدد ٢٥٧، في ٢٧ سبتمبر ١٩٨١.

كما أن هناك واقعة أخرى حدثت عندما زار الرئيس السادات الولايات المتحدة الأمريكية، وهناك واجهه عدد من الأقباط في المهجر بسوء معاملة الأقباط في مصر، مما كان له أثر كبير في شعور الرئيس بالاستياء^(١). كما كانت هناك بعض الوقائع الأخرى ساهمت في تعزيز فكرة المؤامرة لدى الرئيس السادات وساهمت في تبلبل أفكاره، ومنها:

في ٦ يناير ١٩٨١ (قبل عيد الميلاد للأقباط) أعلن اللواء نبوي إسماعيل أنه تم القبض على تنظيم إيراني شيعي جاء إلى البلاد لغرض تفجير بعض الكنائس المصرية وذلك في إطار محاولات النظام الإيراني زعزعة الاستقرار في البلاد للرد على الرئيس السادات الذي استضاف شاه إيران السابق والذي طردته الثورة الإيرانية متحديًا مشاعر المسلمين. وظهر الوزير التلفزيون وهو يعلن أنباء التنظيم، وجاءت صورة شخص يطلق لحيته يرتدي جلباب قال النبوي إنه الإيراني الذي شهد على زملائه أعضاء شبكة التخريب التي كانت ستفجر الكاتدرائية المرقسية مقر البطريرك في العباسية وبعض كنائس الإسكندرية وبنبي سويف.

كان هذا قبل ساعات من احتفال الأقباط وإلقاء البابا خطبته التقليدية في الكنيسة، وكان من نتيجة هذا الإعلان أن فرضت حراسة وبعض القيود على المترددين على الكنائس.

(١) راجع الملف القبطي.

وبدأت بعض الصحف تنشر اعتداء أعضاء الجماعات الإسلامية على المسيحيين، وكان أعضاء الجماعات الإسلامية يسبون الحكومة والسادات والبابا شنودة في الخطب التي يلقونها علناً في المساجد^(١).

وفي أبريل ١٩٨١ (قبل احتفال الإخوة الأقباط بأعياد القيامة) نشرت الصحف أن أجهزة الأمن بوزارة الداخلية ألقت القبض على تنظيم شيوعي يتكون من ٧٥ فرداً، وأنه من أهم أهدافه إصدار نشرات توزع على الفلاحين والعمل والطلبة لافتعال الأزمات وإثارة المشكلات للتشكيك في نظام الحكم القائم دون السماح بالاختلاط بين العناصر الجديدة والقديمة مراعاة للمستوى الفكري والعقائدي وضماناً لعدم إفشاء مخططات التنظيم غير القانونية إلى أجهزة الأمن، وكذلك تدعيم وجودهم بين التجمعات عن طريق مندوبين من قيادات التنظيم، وحصص المواقع العمالية كافة التي يزيد فيها عدد العمال عن ٤٠٠ عامل، وإصدار ثلاث صحف تُوزع سرّاً تحت أسماء الانتصار، والفلاح، والأرض، واستخدام هذه الصحف لنشر الشائعات وترويع الأكاذيب وبث الدعاية الشيوعية والقيام بعمليات تخريب في بعض المنشآت لإثارة الذعر بين المواطنين^(٢).

مع ملاحظة أن توقيت الإعلان عن ضبط التنظيمين السابقين كان قبل موعد احتفال الأخوة الأقباط بأعيادهم الدينية بيوم واحد. فهل المقصود إيجاد مبرر للتضييق الأمني على احتفالاتهم؟

(١) دكتور ميلاد حنا. ساسة ورهبان وراء القضبان. كتاب الأهالي.

(٢) مجلة أكتوبر العدد ٢٣٢ في ١٥ أبريل ١٩٨١.

وفي تلك الفترة أيضًا استضافت مصر شاه إيران المخلوع في أعقاب الثورة التي قامت في إيران بقيادة آية الله الخميني، وكانت كل دول العالم بما فيها الولايات المتحدة الحليف الأقوى لشاه إيران قد رفضت استقباله، واستقبله السادات. وبدأت المساجد تستقبل كبار السياسيين من المعارضين للحكومة أمثال الدكتور حلمي مراد والأستاذ فتحي رضوان، وكلاهما كان وزيرًا في عهد الرئيس جمال عبد الناصر.

...

وفي تلك الفترة ناشد عدد من أساتذة الجماعة الرئيس السادات رئيس جمهورية مصر العربية أن يصدر القرار الخاص بعودة الحرس الجامعي من ضباط الشرطة وبزي الشرطة الرسمي حتى يتمكن الحرس من تحقيق الفاعلية المطلوبة^(١).

والأساتذة هم، الدكاترة:

- | | |
|------------------|------------------------|
| ١ - حسن حمدي | رئيس جامعة القاهرة. |
| ٢ - كامل ليلة | رئيس جامعة عين شمس. |
| ٣ - طلبة عويضة | رئيس جامعة الزقازيق. |
| ٤ - محمود الخضري | رئيس جامعة الإسكندرية. |
| ٥ - يحيى مسعود | رئيس جامعة المنصورة. |

(١) مجلة أكتوبر العدد ٢٣٢ في ١٥ أبريل ١٩٨١.

٦- عبد المنعم عثمان رئيس جامعة القناة.

٧- عبد الحفي مشهور رئيس جامعة طنطا.

٨- عبد الرازق حسن رئيس جامعة أسيوط.

...

الغريب أن أجهزة الأمن التي تتصدى للتنظيمات الشيوعية والشيوعية التافهة التي لا قيمة لها تغاضت عن التصعيد الخطير الذي كان يمارسه أعضاء الجماعات الإسلامية ويعدون العدة ويجهزون السلاح لاغتيال السادات. كما كانوا يعتدون على المحلات المملوكة للأقباط وينهبونها.

والغريب أيضًا أن الجماعات الإسلامية لم تكن تخفي شيئًا، فقد كانت تعلن أفكارها علنًا في المساجد. وكانت ميكروفونات المساجد تذيع خطب أمراء الجماعات الإسلامية علنًا، وفيها تهديد سافر لكل أركان النظام وعلى رأسهم الرئيس السادات ووزير الداخلية، وفيها تهديد أيضًا لقيادات الكنيسة القبطية.

هذا التصعيد غير المسبوق من الجماعات الإسلامية أدى إلى تصعيد مقابل من جانب أقباط المهجر الذين كانوا يرقبون موقف الجماعات الإسلامية في مصر، ويراقبون تنامي قوتهم، وشرعوا في الكتابة في الصحف الأمريكية عما يحدث للأقباط في مصر على يد الجماعات الإسلامية وصمتت الدولة عن مكافحتها.

وبدا الرئيس السادات يُظهر الغضب ويوزع الاتهامات بطريقة عشوائية.

في ١٤ مايو ١٩٨١ ألقى الرئيس أنور السادات خطاباً سياسياً بمناسبة الذكرى العاشرة لثورة التصحيح والانتصار على مراكز القوى أعلن فيه أن المعلومات المؤكدة لديه تبين أن البابا شنودة الثالث يعمل من أجل إنشاء دولة في الصعيد ابتداء من أسبوط وحتى آخر الصعيد، وكان الانفعال واضحاً على الرئيس وهو يتحدث إلى ملايين المصريين الذين يستمعون إليه. ثم أطلق كلمته الشهيرة:

- "ليعلم البابا أنني رئيس مسلم لدولة إسلامية".

وقرر في الخطاب نفسه أنه كان ينوي اتخاذ قرار بشأن البابا، لولا خطاب وصله من فتاة قبطية صغيرة السن تلمس فيه عطفه وتناشده الصبر، وأخرج الرئيس السادات الخطاب من جيبه ولوح به على شاشة التلفزيون. وفي أعقاب هذا الخطاب نشطت المظاهرات في القاهرة والمنايا وأسيوط. وصدرت عن أحد أمراء الجماعات الإسلامية فتوي يبيح بموجبها الاستيلاء على أموال الأقباط والمسيحيين. وعلى الفور بدأت عمليات الاستيلاء على الذهب بمحلات الصاغة والذهب المملوكة للأقباط والمسيحيين.

وبدأت شرائط الشيوخ من أعضاء الجماعات الإسلامية تنتشر وهي عبارة عن خطب أُلقيت في المساجد وتم تجميعها في أشرطة وهي تعبر عن السخط العام ضد الحكومة والأقباط ومظاهر الإسراف،

ومهاجمة الفن والفنانين. واحتلت معاهدة كامب ديفيد التي وقعها السادات مع الإسرائيليين معظم موضوعات خطب هؤلاء المشايخ.

في ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٨٠ بمناسبة الاحتفال بعيد ميلاد الرئيس السادات، احتفل الرئيس السادات بعيد ميلاده مع عدد من أصدقائه، ومنهم عثمان أحمد عثمان، وكان الاجتماع داخل غرفة معلق بها صورة للأنبا شنودة، ونظر السادات للصورة وقال: (الولد ده كنت باحبه ولكن دلوقتي لأ).

قبل خطابه الشهير بنحو الشهر. اجتمع الرئيس السادات بالنواب الأقباط في مجلس الشعب، وفي هذا الاجتماع عبر السادات عن غضبه من الممارسات التي يقوم بها شنودة، وتحديه لإرادة الدولة، ومحاولته الالتفاف على القانون ولي ذراع الدولة.

كان غضب الرئيس السادات الحقيقي، والذي ربما يفصح عنه، هو:

- رفض البابا شنودة السفر بصحبته إلى القدس.
- موقف البابا شنودة، من مباحثات كامب ديفيد للسلام، ومفاوضات الصلح مع إسرائيل، والتي كانت تدور في الولايات المتحدة الأمريكية.
- خروج أقباط المهجر في مظاهرات غاضبة ضد السادات أثناء زيارته لأمريكا، ورفعوا فيها لافتات تصف ما يحدث للأقباط في مصر،

بأنه اضطهاد، وهو الأمر الذي لم يعجب الرئيس، فطلب الاتصال بالبابا من أجل إيقاف المظاهرات، وهو ما زاد في اعتقاد الرئيس السادات بأن البابا شنودة يتحداه.

- رفض البابا استقبال القيادات السياسية للتهنئة بأعياد القيامة في أبريل عام ١٩٨١ سواء في مقر الكاتدرائية، أو في كنائس المحافظات والأقاليم..

- رفض إذاعة الاحتفال بالأعياد في أجهزة الإعلام، وعدم نقل وقائع القداس الذي يقيم البابا، كما جرت العادة وقتها.

- تعليمات البابا للأقباط بعدم زيارة القدس، واعتبار من يذهب إلى هناك مخالفاً لتعليمات الكنيسة.

وكان من نتائج هذا الغضب، أن أجهزة الأمن منعت البابا من إلقاء درسه الأسبوعي، وكان رد البابا هو قرار التصعيد، بأن أصدر قراراً بعدم الاحتفال بالعيد في الكنيسة وعدم استقبال المسؤولين الرسميين الذين يوفدون من قبل الدولة عادة للتهنئة، وهو ما يوحي بوجود أزمة مستحكمة بين الدولة والكنيسة.

وأعلن البابا أن رفض الاحتفالات، جاء احتجاجاً على اضطهاد الأقباط في مصر، وكانت هذه المرة الوحيدة التي يقر فيه البابا علانية بوجود اضطهاد للأقباط في مصر ولم يفعلها بعد ذلك مطلقاً.

وطبقاً لما قاله المهندس أرميا لاوندي، أحد مؤسسي الهيئة القبطية بأمريكا في حوار له على موقع «الأقباط المتحدون»، فإن غضب

السادات من أقباط المهجر كان سبباً رئيسياً في عدوانه على البابا، حيث ذكر لاوندي ما حدث في اجتماع الرئيس السادات بالبابا سنة ١٩٧٦ في القناطر الخيرية قائلاً: كان السادات ثائراً وأعطى لسيدنا البابا مجلة من مجلات الهيئة القبطية وقال لقداسته: شوف أولادك بيعملوا إيه في أمريكا، وكان رد سيدنا البابا المعروف بذكائه وحنكته: إن ذلك كله من قصاصات أوراق جرايدنا ونحن هنا في مصر قد أعطيناهم المادة لكي يكتبوها وينشروها^(١).

في بداية سبتمبر ١٩٨١ مهدت الصحف القومية المصرية للخطاب الذي سيلقيه الرئيس يوم ٥ سبتمبر ١٩٨١ في الاجتماع المشترك لمجلسي الشعب والشورى بمناسبة بداية الفصل التشريعي. وذكرت الصحف أن مناسبة هذا الاحتفال تواكب الذكرى المئوية ليوم وقوف أحمد عرابي أمام جبروت الخديوي توفيق، وقالت الصحف: إن هذا الخطاب يأتي قبل أربعة أيام من الذكرى المئوية لثورة زعيم الفلاحين أحمد عرابي، وقارنت الصحف بين عرابي وثورة السادات التي سيعلمها في هذا الخطاب. عندما بدأت وقائع الجلسة ظهر الرئيس السادات متحفزاً، وبدأ عليه الانفعال الشديد.

في هذا الخطاب أصدر الرئيس السادات عدة قرارات كان لها دوي عظيم. وهذه القرارات هي:

(١) محمد الدسوقي رشدي. اليوم السابع. ٢٢ يناير ٢٠٠٩.

أولاً: إلغاء قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٧٨٢ لسنة ١٩٧١ بتعيين الأنبا شنودة الثالث بابا للإسكندرية وبطيركاً للكرازة المرقسية، وتشكيل لجنة من خمسة أعضاء للقيام بالمهام البابوية من الأساقفة:

- الأنبا مكسيموس أسقف الخدمات العامة والمهجر.
- الأنبا صموئيل أسقف الخدمات العامة والمهجر.
- الأنبا غرغوريوس مدر المعهد العالي للدراسات القبطية.
- الأنبا يؤانس أسقف الغربية وسكرتير المجمع المقدس.
- الأنبا أثناسيوس أسقف بني سويف والبهنسا.

ثانياً: حل الجمعيات المشهورة طبقاً للقانون والمبين أسماؤها في الكشف المرفق والتي مارست نشاطاً يهدد أمن وسلامة البلاد.

ثالثاً: نقل بعض الصحفيين والعاملين في المؤسسات الصحفية والإذاعية والتليفزيونية الذين قامت ضدهم دلائل قوية على أنهم مارسوا نشاطاً له تأثير ضار في تكوين الرأي العام وهدم الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعي إلى هيئة الاستعلامات أو غيرها من المصالح والجهات الحكومية التي يحددها رئيس الوزراء دون التقييد بأحكام ولوائح القوانين واللوائح التي تحكم شئون العاملين.

رابعاً: التحفظ على ١٥٣٦ شخصاً ممن توافرت ضدهم دلائل قوية على أنهم ارتكبوا أو شاركوا أو حرضوا علي أي صورة من الصور الأفعال التي تهدد أمن الوحدة الوطنية وسلامتها.

خامسًا: التحفظ على أموال الهيئات والجماعات والجمعيات التي مارست نشاطًا يهدد أمن الوحدة الوطنية وسلامتها.

سادسًا: إلغاء ترخيص بعض الصحف والتحفظ على أموالها.

...

وفي ١٠ سبتمبر أُجريَ استفتاء شعبي على القرارات السابقة وُسِّمَت "إجراءات حماية الوحدة الوطنية".

وتم ضم ٦٧ مسجدًا أهليًا على مستوى الجمهورية لوزارة الأوقاف، وهي المساجد التي كانت تابعة للجماعات الإسلامية والهيئات الإسلامية التي تقرر إلغاؤها ومنها مسجد الجهاد والرحمة والمبرة بالمنيا، والوعوي الإسلامي وعمر بن الخطاب ومسجد مستشفى الصدر ومسجد عباد الرحمن ومسجد الجود ومسجد الرحمة بأسوط.

وفي ١١ سبتمبر ولأول مرة يتم إبلاغ نتيجة الاستفتاء للرئيس في منزله، وفي حركة مسرحية وقف اللواء النبوي إسماعيل أمام السادات الذي كان جالسًا على كرسيه، وتلقَّى نتيجة الاستفتاء التي بلغت ٩٦٪ لصالح القرارات السابقة.

وعقب صدور قرارات السادات اجتمع مجلس الشورى ١٢ سبتمبر ١٩٨١ برئاسة الدكتور صبحي عبد الحكيم لمناقشة تقرير اللجنة الخاصة بالمجلس حول قرار إلغاء تعيين الأنبا شنودة. ولمساندة قرار الرئيس السادات بإعفاء البابا من منصبه، وقد أشار التقرير إلى أن السند

الشرعي والقانوني في اعتبار أن البابا شنودة بابا للإسكندرية وبطريغاً للكراسة المرقسية هو القرار الجمهوري رقم ٢٧٨٢ لسنة ١٩٧١ بتعيين الأنبا شنودة، وأنه من المسلمات القانونية أن القانون لا يلغي إلا بقانون مثله أو من درجته على الأقل، ولما كان القرار الجمهوري رقم ٢٧٨٢ لسنة ١٩٧١ صورة ن صور القانون فإنه من الممكن أن يُلغى بقرار جمهوري وهو من ذات درجته ولاحق عليه.

كما لم يتأخر مجلس الشعب، وشكّل لجنة خاصة لمناقشة خطاب السادات برئاسة محمد رشوان وكيل المجلس وعضوية حافظ بدوي والدكتور محمد محبوب وكمال هنري أبادير والدكتور كامل ليلة وألبرت برسوم سلامة ومختار هاني، كما شملت ممثلين عن الأحزاب السياسية منهم كمال الشاذلي عن الحزب الوطني والمهندس إبراهيم شكري عن حزب العمل، وألفت كامل عن حزب الأحرار، والدكتور إبراهيم عوارة عن المستقلين.

ومن الغريب أن التقرير أشاد بالسياسة التي يتبعها الرئيس السادات لمعالجة الفتنة الطائفية. وقد أبدت اللجنة أسفها مما لديها من قرائن وأسباب على أن بعض قيادات الكنيسة ومنهم رأس الكنيسة دأبوا على التشكيك في كل تصرف يصدر عن العقلاء من القيادات المسيحية الدينية والمدنية بهدف تهدئة الخواطر وإطفاء نار الفتنة بل إنهم تبادوا في مسلكهم وأوعزوا بطبع منشورات وتسجيلات عن الأحداث دون ما تمحيص.

وعُقد في نفس التاريخ اجتماع برئاسة الدكتور صوفي أبو طالب رئيس مجلس الشعب، ناقش فيه التقرير الذي أعدته اللجنة خاصة المشكلة لهذا الغرض.

وفي ٢٣ سبتمبر ١٩٨١ أجرى الرئيس السادات حديثاً مع مراسل تليفزيون N.B.C أعلن فيه أنه سيقوم بإرسال الأسلحة والمعدات إلى ثوار أفغانستان الذين يقاتلون السوفييت؛ لأنهم مسلمون ويواجهون متاعب بسبب عقيدتهم الإسلامية، وأعلن أن عمليات شحن الأسلحة على متن الطائرات الأمريكية قد بدأت^(١).

وفي نفس اليوم نشرت الصحف عن اجتماع اللجنة البابوية التي شكلها السادات بعد احتجاج البابا شنودة في دير وادي النطرون.

ونشرت الصحف أسماء بعض الذين وردت أسمائهم في كشوف الاعتقالات التي أعلن عنها الرئيس السادات في خطابه يوم ٥ سبتمبر. أي بعد مضي سبعة عشر يوماً. أي أن الكشف وقت إعلان الرئيس عنها لم تكن معدة ولا جاهزة. الأمر الذي يكشف عن إهمال شديد لوزارة الداخلية في متابعة التنظيمات الإسلامية.

ومن الذين وردت أسماءهم:

- فؤاد سراج الدين. وزير قبل الثورة ورئيس حزب الوفد.

(١) مجلة الوسط اللندنية، العدد ٦٨ في ١٧ مايو ١٩٩١.

- عبد الفتاح حسن. وزير قبل الثورة.
- أحمد الخواجة. نقيب المحامين.
- د. ميلاد حنا. أستاذ بالجامعة وعضو مجلس الشعب السابق.
- محمد حسنين هيكل. الكاتب الصحفي المعروف. رئيس مجلس إدارة مؤسسة الأهرام السابق. وزير الإعلام في عهدي عبد الناصر والسادات.
- فتحي رضوان. سياسي ووزير في عهد عبد الناصر.
- عبد العظيم أبو العطا. نائب رئيس الوزراء ووزير الري الأسبق. توفي في أثناء التحفظ عليه بالسجن.
- محمد أبو الفضل الجيزاوي. حزب العمل.
- إبراهيم يونس. حزب العمل.
- حامد زيدان. رئيس تحرير جريدة حزب العمل.
- د. فؤاد مرسي وزير سابق وعضو بحزب التجمع.
- د. جلال رجب. حزب التجمع.
- د. محمد أحمد خلف الله. حزب التجمع.
- د. علي نويجي. حزب التجمع.
- صبري مبدى. حزب التجمع.

- فريد عبد الكريم. حزب التجمع.

- عبد العظيم المغربي. حزب التجمع.

- محمد خليل. حزب التجمع.

كما ضُمَّت قوائم المتحفظ عليهم عددًا من نواب مجلس الشعب المستقلين منهم الدكتور محمود القاضي، عادل عيد، كمال أحمد، أحمد فرغلي.

ومن أساتذة الجامعة الدكتور كمال الإبراشي، الدكتور عبد المحسن حمودة.

ومن المثقفين. صلاح عيسى، حسين عبد الرازق، صابر بسيوني، محمود زينهم، حمدين الصباحي، كمال عطية، رشدي سعيد.

ومن رجال الدين الإسلامي. المشايخ: عمر التلمساني، عبد الحميد كشك، الشيخ المحلاوي، صالح عثمان، حلمي الجزار. والآخر من الجماعات الإسلامية.

ومن رجال الدين المسيحي الأساقفة والآباء: الأنبا بيشوي، الأنبا ويصا، الأنبا بيمن، والأساقفة: أمونيوس، تادرس، يوخواري أبو سكوبس.

ومن الكهنة، الآباء: بولس باسيلي، ذكريا بطرس. جرجس عبد المسيح، تادرس يعقوب، لوقا خلف، فيلبس وفقّي، صموئيل عازر، بيشوي فخري، إفرايم ميخائيل، باسيليوس سدراك.

ومن الشخصيات النسائية. د. نوال السعداوي، صافيناز كاظم، لطيفة الزيات، فريدة النقاش.

تبين هروب ٥٠٠ شخص ممن شملتهم قرارات الاعتقال، كان من بينهم عدد من الذين نفذوا حادث المنصة فيما بعد.

وهي واحدة من الأخطاء الجسيمة التي وقعت فيها أجهزة الأمن، والتي كانت تستحق عقاب القائمين عليها في ذلك، فعلى ما يبدو أن الأسماء وضعت بطريقة عشوائية، ولم تكن لدى قوات الأمن دراية كافية بأسماء المطلوب اعتقالهم، كما قامت الصحف بنشر أسماء المطلوبين قبل القبض عليهم مما ساعد الكثير منهم على الاختفاء، فقد أكتفت أجهزة الأمن بالقبض على كبار السن والمثقفين والسياسيين المعروفين، وتركت ٥٠٠ شخص من الشباب هم الذين نفذوا فيما بعد عملية اغتيال السادات وما تلاها من حوادث جسيمة كما سنوضحه. ولو كانت أجهزة الأمن تعاملت مع الموقف لما تعرضت البلاد إلى تلك الحوادث التي غيرت سياستها وأثرت تأثيرًا بالغًا في اقتصادها وشبابها. وفي يوم ٩ سبتمبر عقد الرئيس السادات مؤتمرًا صحفياً عالمياً في قريته ميت أبو الكوم التابعة لمحافظة المنوفية، وسأله أحد الصحفيين الأجانب عما إذا كان سيسمح للبطريك بالتحرك للقاهرة والإسكندرية والعودة إلى مكتبه في البطريكية في القاهرة، وأجابه السادات بأنه يفضل لأن يبقى الرجل في ديريه كما كان من قبل، وقال: "كما تعلمون فإننا لم نقبض عليه، وأنه في ديريه، واللجنة التي تم تعيينها وفقاً لقوانين الكنيسة تؤدي عملها"^(١).

(١) أنور محمد السادات والبابا.

وفي حديث للرئيس السادات يوم ٢٣ سبتمبر ١٩٨١ مع التلفزيون الأمريكي ونشرته الصحف المصرية وجه المذيع سؤالاً للرئيس السادات عما إذا كان قد تم العثور على أسلحة في بعض المساجد أو الكنائس في عمليات القبض التي تمت، أجاب الرئيس أنه لم تضبط أسلحة في المساجد أو الكنائس، ولكن كانت هناك اجتماعات فقط، ولكن لا وجود للأسلحة^(١).

أثارت قرارات سبتمبر جدلاً واسعاً فيما بعد، ظهر هذا من خلال تصريحات التي أدلى بها وزراء ومسؤولون وقت صدور تلك القرارات وبعده، ومنهم اللواء النبوي إسماعيل نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية الذي قال إنه دعا إلى عقد اجتماع على مستوى قيادات الوزارة يوم ٧ سبتمبر، وكان الهدف من الاجتماع هو توجيه ضربة قاضية للشيوعيين والإخوان المسلمين ورجال الأحزاب وأساتذة الجامعات والكتاب المعارضين في وقت واحد، وتراوح عدد المقترح اعتقالهم ما بين خمسة آلاف إلى عشرة آلاف^(٢).

كان النبوي إسماعيل وزير الداخلية هو الذي أقنع الرئيس السادات بضرورة تلك الاعتقالات، وحاول الرئيس السادات أن يقنع النبوي إسماعيل بإلغاء فكرة الاعتقالات بالكامل أمام الوزير منصور

(١) اللواء فؤاد علام. الإخوان وأنا. المكتب المصري الحديث.

(٢) المصدر السابق.

حسن، وقصرها على ٢٠ أو ٣٠ شخصًا، ولكن النبوي إسماعيل أصرَّ على تنفيذ الاعتقالات^(١).

وفي هذا الاجتماع طبقًا لما ذكره اللواء حسن أبو باشا مساعد أول الوزير للأمن العام ووزير الداخلية بعد حادث المنصة فإن مدير جهاز مباحث أمن الدولة أكد أنه لا توجد تنظيمات سرية تسعى إلى الحصول على أسلحة.

وبعد شهر واحد فوجئ الجميع بما حدث في المنصة، وهذا يترجم حالة التردي الأمني الذي وصلت إليه الأمور في ذلك الوقت. وكانت الاعتقالات بعيدة تمامًا عن صلب الهيكل الحقيقي لتنظيم الجهاد الذي كان يدبر لأحداث سبتمبر.

ويُدلل حسن أبو باشا على رأيه بواقعتين حدثتا في ذلك الوقت خلال شهر سبتمبر وهما:

الواقعة الأولى: في النصف الأول من سبتمبر قبض أحد رجال الشرطة على ثلاثة أشخاص يسرقون خزانة من أحد مكاتب البريد بقسم الساحل بشبرا، وعندما سئلوا أمام رئيس المباحث قرروا أنهم ينتمون إلى تنظيم ويحتاجون لأموال لشراء سلاح. وأُحيل الثلاثة إلى جهاز أمن الدولة الذي قرر أن يستعين بهم مرشدين ومصادر للمعلومات.

(١) اللواء فؤاد علام. الإخوان وأنا. المكتب المصري الحديث.

بينما تتمثل الواقعة الثانية في بلاغ قدمه أحد الأشخاص إلى مدير الأمن العام بأن آخرين قد سعوا إلى ضمه إلى أحد التنظيمات السرية وطلبوا منه تدبير أسلحة ومدفع رشاشة، وأحيل المبلّغ إلى جهاز أمن الدولة، وأمكن لجهاز أمن الجولة تحديد الشخص الذي طلب الأسلحة من المبلغ وهو المقدم عبود الزمر. الذي هرب بمجرد علمه بانكشاف الأمر^(١).

وفي حديثه لمجلة الأهرام العربي بتاريخ ٥ سبتمبر ١٩٩٨ أعلن اللواء النبوي إسماعيل وزير الداخلية أن التفكير في قرارات سبتمبر كان قبل صدورها بفترة قليلة، حيث أتضح أن بعض التيارات اعتلت موجة المعارضة لاتفاقية السلام، في حين أن هذه الاتفاقية حظيت بتأييد شعبي كبير جداً، وظهرت في الأفق حالات قلق، وأن إسرائيل قد أوقفت عمليات السلام والانسحاب من سيناء تحت دعوى وجود معارضة من الجماهير للسلام، وهذا لا يطمئن إسرائيل إطلاقاً في وجود تنفيذ أمين للمعاهدة خاصة ما يتعلق بالتطبيع بين البلدين، وقال عن قرارات سبتمبر إنها كانت لطمأنة إسرائيل، وتأكيد وجود استقرار في الجبهة الداخلية المصرية، وقال إن أحد المسؤولين في وزارة الداخلية حين رأى تصاعد حدة النقد لاعتقال السياسيين جاء وطلب من الوزير تسريب أخبار يفهم منها أن وزارة الداخلية ليست مسئولة عن اعتقالهم، ولكن الوزير رفض بشدة، وقال إن أجهزة الأمن لا تتجزأ.

(١) مذكرات حسن أبو باشا. في الأمن والسياسة. دار الهلال.

وفي العدد نفسه من المجلة أعلن الوزير أنه بريء من اعتقال السياسيين، ولكنه غير بريء من القرارات نفسها، وقال إن بعض الأسماء والشخصيات كانت بتوصية من السادات شخصيًا، وقال النبوي إسماعيل أنه عارض السادات في بعض الأسماء.

ويقول موسى صبري في كتابه "السادات الحقيقة والأسطورة إن هناك آراء أخرى تخالف ما يقوله النبوي، وأن هذه الآراء تتهم النبوي إسماعيل وأجهزته بأنه طمأن السادات فترة طويلة، وأفهمه أن هذه الجماعات الدينية لم تتجاوز حدود الدعوة الدينية، وتجمع المؤيدين حولها، كما لم تكن لأجهزة الأمن التي تتبع النبوي إسماعيل أدنى فكرة على أنهم انتقلوا من مرحلة التجمع إلى مرحلة استخدام العنف بالسلاح لقلب نظام الحكم وفرض الحكم الإسلامي إلا في أواخر سبتمبر، وقد سجل هذه الحقيقة حكم القضاء في قضية تنظيم الجهاد.

ومما يأخذه موسى صبري على النبوي إسماعيل وبحق أن الذين قبض عليهم في قرارات سبتمبر لم يكن بينهم القيادات التي اشتركت في عملية اغتيال السادات فيما بعد، ولا الذين اشتركوا في أحداث محاولة الاستيلاء على مديرية أمن أسيوط. وذكر موسى صبري أن الخطأ الذي وقع فيه السادات ولم يعترض عليه وزير الداخلية هو السماح بنشاط الجماعات الإسلامية وانتشارها ومهادنتها تحت زعم مقاومة التيار الشيوعي داخل الجامعات، ورغم العثور على أسلحة وقنابل استخدمت في بعض تلك الحوادث، فإن الأمر عولج باعتبار أن تلك

الحوادث فردية ولا تمثل ظاهرة، وأن السادات كان ضحية تقارير خاطئة.

كما يرى اللواء حسن أبو باشا الذي خلف اللواء النبوي في وزارة الداخلية أن التشخيص الأمني والسياسي عجز عن تقدير وتحديث مصدر الخطورة الحقيقي، وأن المسئولية تقع على السلطة السياسية ومعها السلطة الأمنية، فالسلطة السياسية كان يمكنها أن تعالج الشطط بمنطق ديموقراطي يضعها أمام مسئوليتها السياسية والحزبية في مواجهة خطر واضح كان يهدد الشرعية والديموقراطية معاً، والقوى السياسية لم تفرق بين دورها المعارض وبين تغذية جهات تعمل خارج إطار القانون إلى الدرجة التي حاولت علاج الموقف وكأن القوى السياسية الشرعية هي المسئولة عن التردي الأمني^(١).

كل هذا يكشف عن تردي الأوضاع الأمنية التي لم تقدم صورة واضحة عن التنظيمات التي كانت موجودة وقائمة ومعها أسلحتها التي استخدمتها، وهو ما سنوضحه في الفصل القادم.

والأمر طبقاً للتطورات التي حدثت كان يستدعي عمل تحقيق على مستوى عالٍ، أو قيام مجلس بتشكيل لجنة لتقصي الحقائق ومحاكمة المسئول عن تلك الكارثة التي وقعت باغتيال السادات ومحاولة إقامة حكومة إسلامية.

(١) مجلة نصف الدنيا. العدد ٤٠٢ في ٢٦ أكتوبر ١٩٩٦.

الفصل السادس

تنظيمات تطالب بدم الرئيس

قبل عملية اغتيال الرئيس السادات في أكتوبر ١٩٨١ كانت هناك ثلاثة تنظيمات تعمل في مصر، وبعض هذه التنظيمات ارتكبت جرائم بالغة القسوة، ومع ذلك فقد ساعد التردّي الأمني الذي كان سائداً في تلك الفترة على تهيئة الجو المناسب لتلك التنظيمات كي تترعرع.

كما كانت مؤامرة هناك لاغتيال الرئيس السادات دُبّرت في ليبيا. عندما أعلن الرئيس محمد أنور السادات في ٩ نوفمبر ١٩٧٧م أمام مجلس الشعب المصري استعداده للتوجه إلى إسرائيل، وزار بعدها القدس يوم ١٩ نوفمبر ١٩٧٧م. وردّاً على ذلك تشكلت جبهة عربيّة ضدّ مصر سميت باسم "جبهة الصمود والتصدي" وكانت تتكون من سوريا والعراق وليبيا واليمن الجنوبي والجزائر ومنظمة التحرير الفلسطينية ترفض في قمتها الثالثة المنعقدة في دمشق اتفاقات كامب ديفيد التي وقعتها مصر مع إسرائيل في ٢٦ / ٣ / ١٩٧٩م.

وقد عقدت جبهة الصمود والتصدي أوّل قمة لها في طرابلس الغرب في الفترة الواقعة ما بين الثاني والخامس من شهر ديسمبر ١٩٧٧م. وقررت في أوّل قمة لها تجميد العلاقات الدبلوماسية مع مصر. وقد تمكّن الرئيس الليبي معمر القذافي^(١) من تحويل جبهة

(١) ولد في ٢٠ يونيو ١٩٤٢. التحق بالكلية الحربية، ثم وصل إلى السلطة في انقلاب عسكري غير دموي خلع به الملك إدريس ملك المملكة الليبية في العام ١٩٦٩، وظل رئيساً للبلاد حتى عام ١٩٧٧، عندما تنحى رسمياً من رئاسة =

=مجلس قيادة الثورة في ليبيا، ونصّب نفسه قائداً للثورة. في عام ٢٠٠٨ عُقد اجتماع لزعماء أفريقيا ومنح لقب ملك ملوك أفريقيا ومدافعاً رئيسياً عن الولايات المتحدة الأفريقية، وشغل منصب رئيس الاتحاد الأفريقي في الفترة من ٢ فبراير ٢٠٠٩ إلى ٣١ يناير ٢٠١٠. استبدل القذافي الدستور الليبي عام ١٩٥١ بقوانين استناداً إلى عقيدة سياسية سُميت بالنظرية العالمية الثالثة، ونشرت في الكتاب الأخضر . وبعد تأسيس الجماهيرية في عام ١٩٧٧، أدى ارتفاع أسعار النفط واستخراجه في ليبيا إلى زيادة الإيرادات. ومن خلال تصدير النفط بالكميات وارتفاع معدل نصيب الفرد، ومن خلال برامج الرعاية الاجتماعية المختلفة، حققت ليبيا أعلى المعايير في سجلات مؤشر التنمية مقارنة بدول أفريقيا، وظلت خالية من الديون. في فبراير ٢٠١١، وفي أعقاب الثورات العربية في الدولتين المجاورتين (مصر وتونس)، بدأت الاحتجاجات ضد حكم القذافي وتصاعد هذا التوتر إلى الانتفاضة في جميع أنحاء ليبيا، وسبّب قمع تلك المظاهرات إلى تشكيل حكومة للمعارضة، ومقرها في مدينة بنغازي، وسميت بالمجلس الوطني الانتقالي . وأدت هذه الخطوة إلى نشوب الحرب الأهلية الليبية، والتي عجلت للتدخل العسكري من قبل قوات التحالف بقيادة حلف شمال الأطلسي لفرض تطبيق قرار مجلس الأمن الدولي الذي يدعو إلى إقامة منطقة حظر طيران وحماية المدنيين. تم تجميد أصول القذافي وعائلته، وأصدرت المحكمة الجنائية الدولية والإنتربول مذكرات توقيف في ٢٧ يونيو ٢٠١١ لمعمر القذافي، وابنه سيف الإسلام، ورئيس المخابرات عبد الله السنوسي، بأحكام تتعلق بارتكاب جرائم ضد الإنسانية. خسر القذافي وقواته معركة طرابلس في أغسطس ٢٠١١، وفي سبتمبر من العام نفسه، اعتقل على قيد الحياة على أيدي أفراد من جيش التحرير الوطني بعد الهجوم على موكبه بالقنابل من قبل طائرات حلف شمال الأطلسي يوم سقوط المدينة في ٢٠ أكتوبر عام ٢٠١١. قُتل القذافي من جانب مقاتلي جيش التحرير الوطني.

الصمود والتصدي إلى كيان سياسي يهدف لملاحقة مصر وعزلها عن عالمها العربيّ. وتمكنت جبهة الصمود والتصدي من أخذ موافقة أعضاء جامعة الدول العربيّة على قرار ينصّ على طرد مصر من جامعة الدول العربيّة ونقل مقرها من القاهرة إلى العاصمة التونسيّة.

كانت علاقات القذافي بالرئيس السادات متوترة. منذ أن فاجأ السادات إسرائيل بالهجوم في ٦ أكتوبر ١٩٧٣ دون أن يخبر القذافي بموعد الحرب، وأضمرها القذافي في نفسه، وعندما قرر الرئيس السادات قبول وقف إطلاق النار عارضه الرئيس القذافي. ومن جانبه حاول السادات استمالة القذافي إلى جانبه، ودعاه لحضور تكريم قيادات حرب أكتوبر أمام مجلس الشعب المصري بعد ذلك. غير أن القذافي احتضن الفريق سعد الدين الشاذلي^(١) الذي ألقى عليه الرئيس

(١) ولد في قرية شبراتنا مركز بسيون في دلتا النيل في أبريل ١٩٢٢. التحق بالكلية الحربية في فبراير ١٩٣٩. تخرج برتبة ملازم في يوليو ١٩٤٠ في نفس دفعة خالد محيي الدين أحد الضباط الأحرار. انتدب للخدمة في الحرس الملكي مدة (٦) سنوات من ١٩٤٣ إلى ١٩٤٩، وتطوع للمشاركة في حرب فلسطين عام ١٩٤٨ ضمن سرية ملكية مرسلة من قبل القصر (سرية مشاة). انضم إلى الضباط الأحرار عام ١٩٥١. أسس وقاد أول كتيبة سلاح مظلات في مصر عام ١٩٥٤. أول من اقترح المشي بالخطوة السريعة في العروض العسكرية الخاصة لقوات المظلات. يوصف بأنه الرأس المدبر للهجوم المصري الناجح على خط الدفاع الإسرائيلي بارليف في حرب أكتوبر عام ١٩٧٣. كان هو مؤسس فرقة مظلات في مصر وقائدها أول في (١٩٥٤-١٩٥٩)، قائد أول قوات عربية موحدة في الكونغو كجزء من قوات الأمم المتحدة (١٩٦٠-١٩٦١)، = ٢٢٣

السادات مسئولية الثغرة، وأبعده عن القوات المسلحة، وبعدها غادر الفريق الشاذلي مصر.

قام الرئيس القذافي بتكليف شقيقه قذاف الدم بوضع خطة لاغتيال الرئيس السادات تعتمد على مجموعة من الطلاب المصريين المقيمين بالخارج بغرض الدراسة، وكانوا معارضين لسياسة الصلح مع إسرائيل، اعتمدت الخطة على إحضار هؤلاء الطلبة سرًا إلى ليبيا، وتدريبهم على استخدام الأسلحة والمواد التخريبية وأجهزة الاتصال ثم

=ملحق عسكري في لندن (١٩٦١-١٩٦٣)، قائد لواء المشاة (١٩٦٥-١٩٦٦)؛ قائد القوّات الخاصّة (الصاعقة) (١٩٦٧-١٩٦٩)، قائد منطقة البحر الأحمر (١٩٧٠-١٩٧١)، وفي مايو ١٩٧١ عيّن رئيس هيئة أركان القوّات المسلّحة المصرية حتى ١٩٧٣. أصبح سفيرًا إلى بريطانيا (١٩٧٤-١٩٧٥) وبعد ذلك إلى البرتغال في ١٩٧٥، حتى تم طرده من الخدمة في ١٩٧٨ بعد انتقاد سياسات الرئيس السادات. في المنفى كتب الفريق الشاذلي مذكراته عن الحرب التي اتهم فيها السادات باتخاذ قرارات خاطئة رغمًا عن جميع النصائح من المحيطين أثناء سير العمليات على الجبهة أدت إلى وأد النصر العسكري والتسبب في الثغرة وتضليل الشعب بإخفاء حقيقة الثغرة وتدمير حائط الصواريخ وحصار الجيش الثالث مدة فاقت الثلاثة أشهر كانت تصلهم الإمدادات تحت إشراف الجيش الإسرائيلي، كما اتهم في تلك المذكرات الرئيس السادات بالتنازل عن النصر والموافقة على سحب أغلب القوات المصرية إلى غرب القناة في مفاوضات فض الاشتباك الأولى، وأنهى كتابه ببلاغ للنائب العام يتهم فيه الرئيس السادات بإساءة استعمال سلطاته وهو الكتاب الذي أدى إلى محاكمته غيابيًا بتهمة إفشاء أسرار عسكرية وحُكم عليه بالسجن ثلاثة سنوات مع الأشغال الشاقة. توفي في ١٠ فبراير ٢٠١١.

إعادتهم مرة أخرى إلى أوروبا، وعند عودتهم إلى القاهرة سيلتحقون بالخدمة العسكرية، وخلال تلك الفترة عليهم أن يتحسّنوا الفرصة لاغتيال السادات، وعند وصول الأنباء عن اغتيال السادات يتوجه سعد الدين الشاذلي على إذاعة طرابلس لإلقاء بيان يدعو فيه مؤيديه في الجيش إلى تنظيم صفوفهم وتولي زمام الأمر حين عودته إلى أرض الوطن^(١). وبالفعل تم نقل الطلاب وتدريبهم في عام ١٩٨٠، وكانت التعليمات الصادرة إليهم الامتناع عن الاتصال بعضهم ببعض.

وعندما اغتيل السادات بمعرفة الجماعة الإسلامية اعتقد القذافي أن الاغتيال تم بمعرفة رجاله حسب الخطة الموضوعة، وبعد أن تأكد أن الأمر تم بأيدي آخرين أمر بإذاعة بيان موجه إلى رجال القوات المسلحة أذيع في إذاعة طرابلس في الساعة العاشرة والربع يوم ٦ أكتوبر ١٩٨١، وجاء في البيان:

- يا رجال القوات المسلحة المصرية. أيها الفلاحون والطلاب والتلاميذ، الرجال والنساء. يا من عشتُم في كنف عبد الناصر، يا من بنيتُم السد العالي، لقد انكشف وجه السادات القبيح. أيها الرجال والنساء، مات السادات ومات معه العار والخيانة والخزي، وحدوا صفوفكم وتوجهوا جميعاً إلى مبنى الإذاعة والتلفزيون وأعلنوا على الملأ أن مصر تواصل السير في طريق الثورة.. طريق عبد الناصر^(٢).

(١) د. محمد عبد العال. بداية النهاية، رؤية إسرائيلية لاغتيال السادات.

(٢) المصدر السابق.

أما أهم التنظيمات المصرية التي كانت تطالب بدم السادات فهي:

١ - التكفير والهجرة.

٢ - تنظيم الجهاد.

٣ - الجماعة الإسلامية.

١ - التكفير والهجرة.

جماعة التكفير والهجرة في البداية كان اسمها جماعة المسلمين، وهو الاسم الذي أطلقه عليها مؤسسها، أما جماعة التكفير والهجرة، فهو الاسم الذي أطلقته عليها وسائل الإعلام عندما ظهرت الجماعة في وسائل الإعلام المصرية.

نشأت فكرة الجماعة داخل السجون المصرية في بادئ الأمر بين السجناء من تنظيم الإخوان المسلمين.

وبعد إطلاق سراح أفرادها، تبلورت أفكار جماعة المسلمين ومبادئها التي عُرفت بجماعة التكفير والهجرة في السجون المصرية، وخاصة بعد اعتقال سنة ١٩٦٥ م التي أعدم على إثرها سيد قطب وإخوانه بأوامر من جمال عبد الناصر حاكم مصر آنذاك.

وذلك من منطلق ما قاله سيد قطب في كتابه: لماذا أعدموني؟ من أن المجتمعات البشرية بجملتها قد بعدت عن فهم معنى الإسلام ذاته وإدراكه. ولم تبعد فقط عن الأخلاق الإسلامية، والنظام الإسلامي،

والشريعة الإسلامية. وإذن فأى حركة إسلامية يجب أن تبدأ من إعادة تفهيم الناس معنى الإسلام ومدلول العقيدة وهو أن تكون العبودية لله وحده. سواء في الاعتقاد بالوحيته وحده، أو تقدير الشعائر الشعائر التعبدية له وحده، أو الخضوع والتحاكم إلى نظامه وشريعته وحدها^(١).
لأجل هذا كانت تلك الجماعة.

تعود نشأة جماعة التكفير والهجرة إلى عام ١٩٦٩، بقيادة الشاب شكري أحمد مصطفى^(٢) مع ١٣ شابًا كانوا النواة الأولى لجماعته.
وفي رأينا أن انتشار تيار التكفير، في بداية ظهوره على الساحة المصرية في أوائل السبعينيات انتشارًا ساحقًا وذلك للأسباب التالية:

(١) مركز المقريري للدراسات التاريخية.

http://www.almaqreze.net/ar/articles_read.php?article_id=161

(٢) ولد في قرية الخواكة. محافظة أسيوط - مصر. أنهى تعليمه قبل الجامعي بمدارس مدينة أسيوط ١٩٦٠، ثم التحق بكلية الزراعة جامعة أسيوط وتخرج فيها ١٩٦٥. اعتقل عام ١٩٦٣ بتهمة توزيع منشورات لجماعة الإخوان المسلمين الزراعة. كان عضوًا في جماعة الإخوان المسلمين، ثم انشق عنها وأسس جماعة التكفير والهجرة في عام ١٩٦٥، فور تخرجه في كلية الزراعة، ألقت السلطات المصرية القبض عليه لانتهاكه بنشاط معادٍ للنظام ضمن جماعة الإخوان المسلمين، ثم أفرج عنه عام ١٩٧١، ثم أُلقي القبض عليه من جديد عام ١٩٧٣، ثم أفرج عنه في نفس العام، وفي عام ١٩٧٧ أُلقي القبض عليه بتهمة خطف وقتل الشيخ محمد الذهبي (وزير الأوقاف)، ونفذ فيه حكم الإعدام بسجن القلعة. أوردته معجم البابطين ضمن الشعراء الإسلاميين. وله قصائد وردت ضمن كتاب: أجمل مائة قصيدة في الشعر الإسلامي المعاصر.

- حالة الفراغ الأمني التي كانت موجودة في ذلك على الساحة المصرية.

- التركيز على تطبيق التعاليم الإسلامية كما كانت في أيام رسول الله صلى عليه وسلم، وتطبيق نصوص القرآن والسنة حرفياً.

- بداية ظهور ثقافة الانحلال، وعدم وجود ثقافة جادة خلال فترة السبعينيات.

- النشاط الفائق لأفراد الجماعة وتوافر العناصر المؤهلة للدعوة، والصرامة التامة في التعامل مع الأعضاء، والطاعة المطلقة للزعيم.

وفي حين كان اللواء حسن طلعت مدير مباحث أمن الدولة يُجري حواراً مع من تبقى من قيادات الإخوان المسلمين عام ١٩٦٩، خرج عليه ١٣ شاباً يقودهم شاب غريب الملامح والنظرات... وقال له: "أرفض الحوار معك لأنك كافر وحكومتك كافرة ورئيسها كافر؟"، وكان هذا الشاب هو شكري أحمد مصطفى، وكان الـ ١٣ شاباً هم النواة الأولى لجماعته التي أسماها بـ "جماعة المسلمين" وأسماها أجهزة الأمن بجماعة التكفير والهجرة، وكانت الجماعة أبرز انشقاق في صفوف الإسلاميين في مصر السبعينيات حيث أتت بما لم تستطع الجماعات الأخرى، وكانت أفكارها راديكالية - بمعايير الإسلاميين - حين تبنت الدعوة إلى الله وإقامة الدولة الإسلامية عن طريق الاعتزال والهجرة ثم استخدام العنف وحين تبنت مقولات جاهلية المجتمعات القائمة وحتمية تغييرها، وأيضاً تميزت بقولها أن من لا يدخل "جماعة المسلمين"

فهو غير مسلم وكافر إذا كان قد بلغه الأمر ولم يصدع له، (الجماعة الإسلامية) في عرف شكري أحمد مصطفى تمر بمرحلتين مرحلة الاستضعاف وهي تلك التي تتم فيها الهجرة وتكوين "يثرب المعاصرة" ومن هنا تبدأ المرحلة الثانية مرحلة "التمكين" وتعني "الصدام مع الكفار" والمرحلة الأولى يكون مقرها الكهوف والجبال والصحراء.. وتبنت الجماعة العديد من الأفكار والآراء - التي قال الإسلاميون من ذوي الاتجاه الغاضب نفسه، بشططها وتجاوزها.. وتدرجياً اختفت الجماعة بعد إعدام شكري وأربعة من رفاقه، وبعد أن كانت ملء الأسماع والأبصار بعد اختطافها وقتلها للشيخ حسين الذهبي وزير الأوقاف في يوليو ١٩٧٧^(١).

استمد هذا التنظيم كل أفكاره من ثلاثة مصادر هي:

الأول: ورقة بعنوان "التوسعات" التي كتبها شكري مصطفى عام ١٩٧٧. صاغ فيها كل أفكار جماعة التكفير والهجرة ومبادئها وأهدافها وأغراضها.

الثاني: أقوال واعترافات زعيم الجماعة شكري أحمد مصطفى المتهم الأول في القضية رقم ٦ لسنة ١٩٧٧ م أمن دولة عسكرية عليا. حيث أجاب عن أسئلة المحكمة بالتفصيل شارحاً الإطار الفكري والعقائدي

(١) رفعت سيد أحمد، وثائق تنظيمات الغضب الإسلامي في السبعينيات. نقد. عرض. دراسة. الموسوعة التاريخية لجماعة الإخوان المسلمين، موقع على الإنترنت.

للجماعة وأهدافها وطريقة عملها. كما بين الأسانيد الشرعية التي استند عليها عند صياغة أفكار الجماعة.

الثالث: وثيقة فكرية مهمة كتبها صالح سرية بعنوان (رسالة الإيمان)، قام فيها تلخيص أهم الأفكار المتعلقة بالجوانب السياسية لتنظيم التفكير والهجرة على النحو التالي^(١):

الآراء السياسية للجماعة تم استخلاصها من وثيقة صالح سرية رسالة الإيمان وهي:

١ - الأحزاب والجمعيات والمبادئ العقائدية: كل من اشترك في حزب عقائدي، مثل الأحزاب الشيوعية، أو حزب البعث العربي الاشتراكي، أو حركة القوميين العرب، أو الحزب القومي السوري، أو الاتحاد الاشتراكي العربي، وأمثالها فهو كافر، ومثل الأحزاب، الجمعيات العقائدية، مثل الجمعيات الماسونية، أو الليونز، أو الروتاري أو غيرها من الجمعيات العالمية ذات الأهداف السرية، حكمها في ذلك كحكم الأحزاب كما سبق. وينطبق هذا الحكم على من اعتقد فلسفة مخالفة للإسلام، مثل الفلسفة المادية أو الوجودية أو البرجماتية وغيرها. وكذلك من اعتقد مبدأً سياسياً مخالفاً للإسلام كالديمقراطية أو الرأسمالية والاشتراكية والوطنية والقومية الأممية وغيرها.

(١) للدكتور صالح سرية. وثيقة رسالة الإيمان ١٩٧٣ م. قائد تنظيم الفنية العسكرية. موقع إسلاميات دوت كوم على شبكة المعلومات الدولية.

٢- موالاة الدولة والأحزاب الكافرة: لقد أصبح واضحاً الآن، أن هناك حكومات وأحزاب وجماعات كافرة، مقابلها جماعات تعمل لإقامة الدولة الإسلامية، هناك إذن حزب الشيطان، وحزب الله، فكل من وإلى الحكومات الكافرة والأحزاب والجماعات الكافرة ضد الجماعات الإسلامية فهو كافر، لأنه ناصر الكفر على الإيمان، والحكم هنا واضح أن الحكومة التي تحارب وتتعقب وتسجن وتعدم أعضاء الجماعات الإسلامية لا شك كافرة، لأنها تحارب الحكم بما أنزل الله، وكل من ينفذ أوامرها في ذلك عن طوعية ورضا دون إنكار فهو كافر، سواء كان مخبراً أو شرطياً أو ضابطاً أو محققاً أو قاضياً أو صحفياً يؤيد إجراءات الحكومة ويشوه سمعة المسلمين.

٣- القوانين: كل القوانين المخالفة للإسلام في الدولة هي قوانين كفر، وكل من أعدها أو ساهم في إعدادها أو جعلها تشريعات ملزمة، وكل من طبقها دون اعتراض عليها أو إنكارها فهو كافر، وعلى هذا فإن كل أعضاء اللجنة من المستشارين الذين وضعوا هذه التشريعات، وكل أعضاء البرلمان الذين صدّقوا عليها، وكل مجلس الوزراء الذي قدمها، والرئيس الذي وقع عليها، والقضاة والنيابة ومحققو الشرطة والمباحث الذين حققوا بموجبها، إذا كانوا غير معترضين عليها وأخلصوا في عملهم بموجبها فهم كفار، وكل فرد من أفراد الشعب رضي بها أو لم ينكرها، فهو كافر.

٤- المعارضون لأحكام الإسلام: كل من اعترض على حكم من أحكام الله ولم يرَضْ به فهو كافر، وعلى هذا فكل من كتب ضد الحدود الشرعية بأن وصف قطع يد السارق أو رجم الزاني بالتخلف والتحجر أو ما شابه ذلك من الأوصاف، أو طالب بإلغاء عقوبة الإعدام أو اعترض على تحريم الخمر، أو غير ذلك مما يعتبر اعتراضاً على الله سبحانه وتعالى فهو كافر كافرًا صريحًا، مباح دم صاحبه وتُطْلَق منه زوجته ولا يُصلى عليه ولا يُقبر في مقابر المسلمين ولا يرث ولا يورث.

٥- الاعتزاز بتراث الكفر: ولقد جاء الإسلام للقضاء على الكفر والجاهلية، فمن اعتز بأي مظهر من مظاهر الجاهلية هذه والكفر هذا فهو كافر، وحين اعتنق الناس مبادئ الوطنية والقومية بدؤوا يحبون هذا التراث الجاهلي الكافر ويعترفون به. فالوطنيون في مصر أحيوا تراث الفراعنة واعتزوا به ورفعوه على الإسلام وهذا كفر، والقوميون أحيوا تراث الجاهلية العربية، واعتزوا به.

٦- حصر الدين بالعبادة: وكلمة العبادة من المصطلحات التي حُرِّفت عن معناها الأصلي الإسلامي، وأصبحت مقصورة على صلة العبد بربه وتشمل الصلاة والصيام والزكاة والحج والذكر ولا تشمل التشريع، ولا صلة الإنسان بالإنسان، أو صلة الإنسان بالدولة، أو صلة الدولة بالدولة الأخرى. وهذا المفهوم لكلمة العبادة خطأ من وجهة النظر الإسلامية، إذ إن معناها يشمل تنفيذ كل أوامر الله في الكتاب والسنة.

٧- مَنْ سَبَّ اللهَ أو الدين أو النبي فهو كافر: وقد فصَّل ذلك العلماء في الماضي، فلا يُنقض فيه ولكن يجب التنبيه على ذلك في هذه الأيام.

٨- من ترك أركان الإسلام: ودليله على ذلك أن الصحابة أجمعوا على كفر مانعي الزكاة وردتهم، والقول نفسه ينطبق على المجاهدين بالإفطار في رمضان دون عذر.

٩- من أنكر إحدى العقائد: فمن أنكر وجود الله أو نبوة محمد صلى الله عليه وسلم أو أنكر اليوم الآخر أو القدر أو الملائكة أو أي قضية من قضايا العقيدة فهو كافر..

وفي رأي صالح سرية فإن الأفعال الآتية تعدُّ من قبيل الشرك بالله:

١- تحية العلم: حيث يقوم أفراد الجيش أو الشرطة أو طلاب المدارس أو الفرق الرياضية بأداء التحية العسكرية لقطعة قماش تسمى علم الدولة، ويصبح العلم في هذه الحالة كأنه صنم تُجرى له العبادة بهذه الكيفية.

٢- السلام الجمهوري: أو الملكي أو الأميري حيث يكون لكل دولة فرقة موسيقية معينة، إذا عزفت كان على رئيس الدولة والمستمعين والضباط الحاضرين والجنود أن يؤدوا التحية كل بأسلوب خاص.

٣- تحية قبر الجندي المجهول: ولذلك طقوس معلومة تُؤدَّى في أوقات معلومة، ومن هذا القبيل حيث يزور رئيس دولةٍ دولةً أخرى،

فإنه قد يزور قبر مؤسس هذه الدولة أو قبر أحد زعمائها، وقد يكون هذا من أعدى أعداء الإسلام فيؤدي أمام القبر أيضًا طقوسًا معينة. وهنالك أنواع كثيرة من هذه الطقوس تجري في كل الدول، وكلها أنواع مختلفة من الشرك^(١).

تأسيس التنظيم:

أسس الشيخ علي إسماعيل جماعة التكفير والهجرة داخل السجن، وهو أحد خريجي الأزهر الشريف، وشقيق الشيخ عبد الفتاح إسماعيل، أحد الستة الذين تم إعدامهم مع الشيخ سيد قطب في أحداث ١٩٦٥.

وقد أسس الشيخ علي إسماعيل أفكاره على مبادئ العزلة والتكفير من خلال أسانيد شرعية، حتى تبدو تلك الأفكار وكأنها مستمدة شرعيتها من الكتاب والسنة ومن حياة رسول الله ﷺ في الفترتين المكية والمدنية، والهجرة من مكة إلى المدينة، كان الشيخ علي إسماعيل متأثرًا بأفكار الخوارج^(٢).

إلا أن الشيخ علي إسماعيل الذي تتلمذ عليه شكري مصطفى سرعان ما تراجع عن هذا الفكر، وظل تلميذه شكري مصطفى متمسكًا به، وداعيًا له، إلى أن خرج من السجن وأسس الجماعة.

(١) صالح الورداني. الحركة الإسلامية في مصر.

(٢) اللواء فؤاد علام. الإخوان وأنا. المكتب المصري الحديث.

كان شكري أحمد مصطفى عبد العال الشهير بشكري مصطفى (أبو سعد)، أحد أعوان الشيخ علي إسماعيل، وعندما تحلى الأخير عن أفكار التنظيم تركه للشيخ شكري مصطفى.

وبدأ في التحرك لنشر أفكار جماعته، بتكوين الهيكل التنظيمي لها، فعين أمراء للمحافظات والمناطق، واستأجر العديد من الشقق كمقار سرية للجماعة بالقاهرة والإسكندرية والجيزة وبعض محافظات الوجه القبلي.

في عام ١٩٧٣ أمر الشيخ شكري مصطفى أتباعه بالخروج إلى المناطق الجبلية واللجوء إلى المغارات الواقعة بدائرة أبو فرقا ص وملوي بمحافظة المنيا بعد أن تصرفوا بالبيع في ممتلكاتهم الشخصية وزودوا أنفسهم بالمؤن والسلاح الأبيض، تطبيقاً لمفاهيمهم حول الهجرة، وفي ٢٦ أكتوبر ١٩٧٣ اشتبه فيهم رجال الشرطة وقبضوا عليهم، وقُدِّموا للمحاكمة في القضية رقم ٦١٨ لسنة ٧٣ أمن دولة عليا. وحُكم عليهم بالجن من سنة إلى ثلاث سنوات^(١).

ففي أكتوبر ١٩٧٣، وبينما كانت قوات الشرطة بمديرية أمن المنيا، تحاول ضبط زراعات المخدرات بناحية قرية الشيخ عبادة شرقي النيل، التابعة لنقطة شرطة الروضة بمركز ملوي، لاحظت وجود مجموعة كبيرة من الرجال في سن الشباب، ولهم لحى طويلة. كانوا يأكلون ويشربون ويصلون في الصحراء، وكانوا يجرون علي هيئة صفوف

(١) اللواء فؤاد علام. الإخوان وأنا. المكتب المصري الحديث.

لمسافات طويلة، ثم يعودون في التشكيل نفسه وهو أكثر انتظامًا. وعندما تم تفتيشهم والقبض عليهم عُثر معهم في المغارة التي كانوا ينامون فيها على سكاكين ومطايٍ وسيوف وبندقية واحدة ماركة "لي أنفيلد" وبعض الذخيرة، ووسائل إعاشة من أطعمة وأغطية، وقرروا في التحقيقات التي أجريت معهم أنهم كانوا يتعبدون في الخلاء بعيدًا عن الضوضاء وضجيج الدنيا، وأنهم ليست لديهم أي مآرب أو مطاعم دنيوية سوى مزيد من التقرب لله سبحانه وتعالى على الوجه الصحيح.

اقتنعت أجهزة الأمن بأنهم يتعبدون في الجبل، ولكن لمزيد من الاحتياط تم اصطحابهم إلى مديرية الأمن، وتولى التحقيق معهم جهاز أمن الدولة، وكان من بينهم الشيخ شكري أحمد مصطفى عبد العال الشهير بشكري مصطفى.

لم يكن ما عثرت عليه الشرطة بمحض المصادفة تنظيمًا مسلحًا، ولم تكن هناك أدلة كافية لإثبات تهمة محاولة قلب نظام الحكم بالقوة، لذا حكم عليهم بعقوبات تراوحت بين سنة وثلاث سنوات.

وفي ٢١ أبريل ١٩٧٤ عقب حرب أكتوبر صدر قرار جمهوري بالعفو عن هؤلاء الذين تم ضبطهم ومعهم رئيسهم شكري مصطفى بمناسبة نصر أكتوبر.

إلا أن شكري مصطفى عاد لممارسة نشاطه بصورة مكثفة، وتمكّن من ضم أعضاء جدد. وقام بتفسير مجموعات من تنظيمه للعمل في الخارج، بغرض التمويل، مما مكنه من نشر أفكاره خارج البلاد.

اعتبر شكري مصطفى أن المجتمع كافر، لإصراره على ارتكاب المعاصي، وحرَم التعليم في المدارس الحكومية، لأنها تتبع دولة كافرة، وحرَم العمل في وظائف الدولة، لأن المرتبات التي تُعطى لموظفيها حرام، لأنها ناشئة عن استثمار أموال الدولة بالربا المحرم شرعاً، وعليه فإنه لا يجوز شرعاً، الانضمام إلى جيشٍ يدافع عن دولة كافرة.

ولأجل ذلك ينبغي للمؤمنين أن يهاجروا إلى مكان لا سلطان فيه لإنسان على أخيه الإنسان، حيث يعبدون الله ويعدون أنفسهم عقائدٍ وبدنيًا، وبعد أن يكتمل لهم ذلك فإنهم يزحفون على المجتمع الكافر ويجبرون أهله على العودة إلى حظيرة الإيمان والدين بالقوة، وفي سبيل ذلك استباحوا الاستيلاء على أموال الغير باعتبار أن الغير الذي لم ينضم إلى الجماعة كافرًا، وتصبح أمواله من الغنائم التي أحلها الله.

شغل شكري مصطفى أتباعه بالدعوة والعمل والصلوات والدراسة، وعزّهم عن المجتمع في مقابل توفير احتياجاتهم من الغذاء والملبس، وأصبح العضو يعتمد على الجماعة اعتمادًا كليًا، ووضع نظام للعقاب البدني لأتباعه المخالفين، وكان العضو إذا ترك الجماعة عُدَّ كافرًا ومرتدًا، وعلى ذلك يحل قتله أينما كان، ويتعقبونه ويصفونه جسديًا، وكان أتباعه يطيعونه تمامًا بموجب عقد البيعة الذي أخذه عليهم في بداية التحاقهم بالتنظيم.

كما كان شكري مصطفى يزوج عضوات الجماعة بأعضائها، ولا يسجلون زواجهنَّ أما المأذون ولا في المحاكم، وإذا انفصل العضو عن الجماعة تطلق زوجته منه.

بعد اكتمال البنية الأساسية للتنظيم أمر شكري مصطفى أتباعه بإزالة اللحي. وطلب منهم لدواعٍ تنظيمية ألا يتقابلوا إلا بإذن مسبق منه. وقام بعزل عدد من أفراد الجماعة عن زملائهم، وأمرهم بالالتجاء إلى المغارات والكهوف المنتشرة في الجبال المحيطة بصحراء وادي النيل. كما أمر المفرج عنهم من أفراد الجماعة بمقاضاة الحكومة للحصول على تعويضات بسبب تعذيبهم في السجون، وبهذه التعويضات يتم تمويل الجماعة^(١).

كما أمر أتباعه بقتل بعض أفراد الجماعات الأخرى والذين انشقوا عن الجماعة وانضموا إلى جماعة أخرى.

ففي دائرة قسم المعصرة التابعة لقسم شرطة حلوان يوم ٢٣ ديسمبر ١٩٧٦ هاجم أتباع شكري مصطفى زميلهم حسن الهلاوي المنشق عنهم بعد أحداث الكلية الفنية العسكرية في دائرة قسم المعصرة التابعة فقسم شرطة حلوان، وأحدثوا فيه إصابات عديدة. كما قامت جماعة أخرى بمهاجمة رفعت أبو دلال، وهو من أوائل المؤسسين للجماعة التكفير، وقد اعتدوا عليه بعد أن رفض تعليمات شكري مصطفى بمهاجمة أعضاء الجماعة المنشقين عنها، وبعدها أمر زعيم الجماعة بالاعتداء على رفعت أبو دلال. وهاجموه في أثناء وجوده في مسكنه مما أضطره إلى القفز من النافذة، كما تعرض المهندس محمد سعد الدين

(١) اللواء فؤاد علام. الإخوان وأنا. المكتب المصري الحديث.

الذي انضم للجماعة في أغسطس ١٩٧٥ للاعتداء عليه عدة مرات، وكانوا يريدون تزويجه بإحدى الفتيات الجامعيات اللاتي انضممن للجماعة^(١).

أما أهم القضايا التي ارتكبتها جماعة التكفير، القضية رقم ٦ لسنة ١٩٧٧، والمعروفة بقضية مقتل الشيخ الذهبي.

في ٣ يوليو ١٩٧٧ قامت جماعة مسلحة باختطاف الشيخ الذهبي من منزله بضاحية حدائق حلوان في الساعة الثانية وعشر دقائق صباحاً واقتادوه إلى سيارة فيات كانت تنتظرهم أسفل المنزل. ادعى المختطفون أنهم من رجال الشرطة، وعندما حاولت الحراسة المعينة على منزل الشيخ -باعتباره وزيراً سابقاً- قاموا بإطلاق النيران تجاههم. تعطلت السيارة التي تقل الخاطفين ومعهم الشيخ فتركوها واستقلوا سيارة أخرى استوقفوها لهذا الغرض. فرَّ أحد المسلحين ووقع قائد السيارة التي تعطلت في قبضة الجيران الذين استيقظوا على صراخ ابنه الشيخ وإطلاق النيران، كما قام الأهالي بتفريغ إطارات السيارة التي تعطلت.

في الساعة الثانية والربع اتصلت ابنة الشيخ ببوليس النجدة وأبلغت عن الحادث. كما قامت بعدها بالاتصال بأحد الصحفيين من أصدقاء الشيخ^(٢) لطلب معونته لسرعة إحضار رجال الأمن. وعلى

(١) عبد الرحمن أبو الخير. ذكرياتي مع جماعة المسلمين.

(٢) نشأت التغلبي بصحيفة الحوادث اللبنانية. وكان موجود بالقاهرة.

الفور وصل الصحفي إلى منزل الشيخ. في الساعة الرابعة وصل ضابط شرطة وبعده أربعة من الجنود. وتوالى بعدها وصول رجال الأمن والمحققين ورجال السلطة والنيابة.

أعلن المختطفون عن طريق وكالات الأنباء بأنهم من جماعة التكفير والهجرة، وأن لهم مطالب لدى الدولة مقابل الإفراج عن الشيخ الذهبي وتركزت هذه المطالب في ^(١):

- الإفراج عن جميع المضبوطين من أعضاء الجماعة.
- دفع مبلغ مائة وخمسين ألف جنية تعويضاً عما أصاب الجماعة من أضرار بسبب الإجراءات الأمنية السابق اتخاذها حيالهم.
- اعتبار أن القضايا السابق اتهام أعضاء بها كأن لم تكن.
- كان اللواء حسن أبو باشا مدير جهاز أمن الدولة خارج البلاد. وفي البداية حاولت الدولة الاستجابة لمطالب المختطفين. وتطوع أحد رجال الأعمال القرييين من السلطة لتجهيز المبلغ المطلوب على أن تتولى الدولة تنفيذ ما يخصها في باقي المطالب. وعند عودة حسن أبو باشا طلب على الفور تشكيل لجان تحرّ جديدة، ورفض الإذعان لمطالب المختطفين.

وكشفت التحريات بعد سؤال السائق الذي قبض عليه، وتم الاستعانة ببعض المسجونين من أفراد الجماعة للاستعانة بهم، وتم

(١) اللواء فؤاد علام. الإخوان وأنا.

القبض على أفراد الجماعة وُضبطت لديهم أوراق تنظيمية. وتبين وجود طفل صغير كما عثر على آثار تدلُّ على وجود شكري مصطفى زعيم جماعة التكفير والهجرة. وفي اليوم التالي تم ضبطه. كما تم القبض على عضو آخر بالجماعة، وعندما أمسكه رجال الأمن حاول ابتلاع ورقة وعندما أخرجوها من فمه تبين أن بها تكليفاً لأحد أفراد التنظيم بالتخلص من الجثة وإلقائها في ترعة المريوطية بعد وضع كمية من النشادر بها. وكشفت التحريات عن مكان وجود الشيخ المحتجز في شقة بأحد الشوارع الجانبية بشارع الهرم. وعندما توجهت القوات إلى المكان تبين وجود جثة الشيخ ملقاة على أحد الأسرة وقد أُصيب بطلق ناري وصل إلى المخ.

كشفت التحقيقات أبعاد التنظيم بالكامل ومخططاتهم وأهدافهم، وتم اعتقال أفراداه كافة وقامت الشرطة بالاتصال بالمسؤولين في المؤسسات الدينية الأزهر والأوقاف، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، والمجلس القومي للبحوث الجنائية وطلبوا منهم المساعدة العلمية عن أسباب انتشار تلك الأفكار في أوساط الشباب، كان هذا في عام ١٨٧٧.

وقدمت القضية إلى المحكمة العسكرية وحُكم بالإعدام على كل من:

- شكري أحمد مصطفى.
- ماهر عبد العزيز بكري.

- محمد عبد المقصود السيد غازي.

- أحمد طارق عبد العليم.

كما حكمت المحكمة العسكرية على باقي أعضاء التنظيم بعقوبات تتراوح بين الأشغال الشاقة المؤبدة والسجن سنة.

وقد خرجت تلك الأبحاث والندوات التي عُقدت بنتائج أهمها^(١):

- أن تلك الأفكار ليست بجديدة على الإسلام.

- إن المؤسسات الدينية في مصر ليست لديها اهتمامات بالبحث فيما يسوقه هؤلاء من أدلة على صحة أفكارهم.

كانت جلسات المحاكمة مباراة فكرية عُدتها الذكاء السياسي وغايتها الانتصار على أحد الطرفين.. المحكمة.. أو الجماعة المتهمه... وقد كانت المحكمة العسكرية كما سبق القول.. غاية في الدهاء.. فقد سمحت لشكري مصطفى وجماعته بالحصول على البريق الإعلامي.. وأظهرت لهم احتراماً مقبولاً لأفكارهم وناقشتهم أمام الجمهور والصحافة لاستظهار حججهم وهي تعلم أن التفاخر بمبادئ الجماعة كان سمة أساسية في أعضائها.. حتى نجحت المحكمة في زيادة جرعة الثقة بالنفس لدى الأفراد فساعدتهم على الظهور أحياناً بمظهر البطولة

(١) اللواء فؤاد علام. الإخوان وأنا.

بكل هذا الدهاء كان أمام فريق ضعيف الخبرة من الناحية السياسية قليل الفقه متحجر الآراء... ومع ذلك لم يفتن هذا الفريق إلى ضعفه حتى يوم صدور الحكم فقد ظل الكثير منهم يتصور أن المسألة قابلة للتفاوض وأن النظام قد يلجأ إلى تسوية المسألة أو إلى معاودة التفاوض.. هذه العوامل هي التي أدت إلى اعترافات مهمة أمام المحكمة بعضها جاء على هيئة رواية والبعض الآخر جاء على هيئة افتخار.. ولا ينسى شهود هذه الوقائع مقولة شكري مصطفى وهي حين سُئل عن الدكتور الذهبي فأجاب شكري مصطفى بكل ثقة: "إنه هو المجرم حقاً"^(١).

وقد أثرت العديد من الشكوك حول ما إذا كان شكري مصطفى قد تورط في هذا القرار بسبب اختراق أمني محدد دفعه ذلك لضرب عصفورين بحجر واحد: الأول- هو التخلص من الوزير الذهبي - رحمه الله - بسبب دخوله في ذلك الوقت في صراع مع مراكز قوة معينة في دوائر الحكم خصوصاً وزارة الوقاف.

والثاني- هو توريط شكري وجماعته في عمل إرهابي كبير يمكن أن يتخذ ذريعة للخلاص من شكري وجماعته بالكلية بعدما استفحل خطرهما بسبب انتشارها واتساع حجم عضويتها.

(١) مختار نوح. موقع "المصريون"، في ١٩ ديسمبر ٢٠٠٩.

<http://www.masress.com/almesyoon/22266>

وما زالت حتى الآن هذه الفرضية محل بحث وجدل بين قادة الجماعة القدامى وأعضائها المؤسسين، وكذلك بين الكتاب والباحثين المهتمين بتاريخ هذه الجماعة^(١).

ونقل علوي حافظ^(٢) - أصغر الضباط الأحرار سنًا بين الذين شاركوا في ثورة يوليو عام ١٩٥٢ وكان نائبًا برلمانيًا منذ عام ١٩٦٠ وحتى الثمانينيات - اعترافات شكري مصطفى له قبيل إعدامه في كتابه "المنصة" مؤكدًا أن شكري مصطفى أقسم له أنه لم يخطط لهذه العملية

(١) عبد المنعم منيب. خريطة الحركات الإسلامية في مصر . الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان. مارس ٢٠٠٩.

<http://www.anhri.net/reports/islamic-map/map/11.shtml>

(٢) علوي حافظ سياسي وبرلماني مصري سابق مدة ٣٠ عامًا، وصاحب عدد من أشهر الاستجابات في تاريخ البرلمان المصري. كان أحد الضباط الأحرار في ثورة يوليو ١٩٥٢.. ولكنه اختلف معهم.. وفضل العمل السياسي والاحتراف فيه. وكان نائبًا عن دائرة «الدرب الأحمر والباطنية» في الستينيات من القرن العشرين.

كان علوي حافظ صاحب أشهر استجابات وطلبات إحاطة وأسئلة في تاريخ مجلس الشعب، والتي يعتبر أخطرها على الإطلاق تلك المتعلقة بشركة نقل الأسلحة الأمريكية إلى مصر. قدّم علوي حافظ هذا الاستجواب في ديسمبر ١٩٨٨، وتمت مناقشته في ٥ مارس ١٩٩٠ وفي هذه الفترة كانت الشائعات قد بدأت تتردد عن الصفقات المريبة عن تجارة السلاح والعمولات التي تُدفع في الخارج في حسابات سرية تضخمت جدًا على حد تعبير كلمات الاستجواب، وأيضًا عن العلاقة الوثيقة بين بعض كبار رجال الدولة ومافيا الفساد في مصر. ويكيبيديا الموسوعة الحرة.

لا هو ولا جماعته واتهم السادات بتنفيذ العملية لأن الشيخ الذهبي اكتشف وقائع فساد خاصة بذمة السادات المالية؛ ولهذا استقال من الوزارة قبل اغتياله، فسعى السادات لاغتياله لإخفاء هذه الحقيقة. وثمة رأي آخر لا يذهب بعيداً عن هذه الرواية يشير إلى أن أمن الدولة خشي من خطورة انتشار أفكار جماعة التكفير والهجرة فأوقع بين الجماعة وبين الشيخ الذهبي ليجد مبرراً موضوعياً لتصفيتها بدعم وتوجيه من السادات شخصياً. فهل سيكشف التاريخ الحقيقة الكاملة من واقع ملفات أمن الدولة السرية التي لم تظهر بعد^(١)؟!

٢- تنظيم الجهاد

في عام ١٩٥٨ عثر الشاب نبيل البرعي على كتاب للعالم ابن تيمية^(٢) على سور الأزبكية، وبدأ يقرؤه بشغف، تأثر نبيل البرعي

(١) محمد شعبان. صحيفة الأهرام. ١ مقال. نوفمبر ٢٠١١.

(٢) هو تقي الدين أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم الخضر بن محمد بن الخضر بن علي بن عبد الله بن تيمية. ولد بحران في جزيرة الشام بين الحابور والفرات فيما يعرف حالياً بمنطقة الجزيرة السورية، وحران حالياً تقع داخل الحدود التركية وهي على مقربة من الحدود السورية. يوم الإثنين عاشر ربيع الأول سنة ٦٦١. ١٢٦٣م، وحين استولى المغول على بلاد حران وجاروا على أهلها، انتقل مع والده وأهله إلى دمشق سنة ٦٦٧هـ فنشأ فيها وتلقى على أبيه وعلماء عصره العلوم المعروفة في تلك الأيام. كانت جدته لوالده تسمى تيمية وعرف بها. وقدم مع والده إلى دمشق وهو صغير. قرأ الحديث والتفسير واللغة وشرع في التأليف من ذلك الحين. بَعَدَ صيته في =

بشخصية ابن تيمية العالم الذي مات في سجن القلعة بسبب بعض معتقداته الدينية.

بدأ نبيل البرعي في البحث عن باقي مؤلفات ابن تيمية وقراءتها. بعد أن فرغ من قراءة تلك الكتب، بدأ يبحث عن كيفية تطبيق تلك الأفكار التي قرأها في كتب ابن تيمية.

تقابل مع المستشار علي أبو جريشة^(١) عضو جماعة الإخوان

=تفسير القرآن واستحق الإمامة في العلم والعمل، وكان من مذهبه التوفيق بين المعقول والمنقول. يقال عنه إنه كان مقترحاً متحمساً للجهاد والحكم الشرعي، وقد كان أيضاً شخصاً مؤثراً في نمو حركة الإسلام السياسي. مع اقتراب المغول لغزو دمشق من جديد عام ١٣٠٣ بعهد المالك بدأ ابن تيمية تحريض أهل الشام في دمشق وحلب وانتدبه الناس للسفر إلى مصر لملاقاة سلطانها الناصر محمد بن قلاوون، وحثه على الجهاد، وأعاد نشر فتاواه في حكم جهاد الدفع ورد الصائل، ثم سافر إلى أمير العرب مهنا بن عيسى الطائي فلبى دعوة ابن تيمية لملاقاة التتار. دخل السجن في شهر شعبان سنة ٧٢٦هـ ومكث فيه حتى مرض الشيخ أياما يسيرة، فاستأذن الكاتب شمس الدين الوزير بالدخول عليه فأذن له في ذلك فلما جلس عنده أخذ يعتذر له ويلتمس منه أن يحله مما وقع منه في حقه من تقصير أو غيره، فأجابه ابن تيمية بأني قد أحللتك وجميع من عاداني. وقد مات في ٢٦ من ذي القعدة سنة ٧٢٨هـ. ترجمة ابن تيمية من ويكيبيديا، الموسوعة الحرة.

(١) العالم والداعية الإسلامي الكبير وأستاذ بكلية الشريعة بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة وله العديد من المؤلفات، ولد في قرية من قرى ديرب نجم بالشرقية عام ١٩٣٥م؛ حيث الأجواء الريفية التي تعرّف خلالها إلى جواله الإخوان المسلمين بعد أن بلغ العاشرة من عمره، بعدها ينتقل إلى =

المسلمين، وتناقش معه في أسلوب تطبيق أسلوب ابن تيمية في الجهاد وكيفية الخروج على الحاكم، وحدث خلاف بين المستشار جريشة ونبيل البرعي بسبب أولوية الجهاد. فبينما يرى المستشار جريشة، ومعه الإخوان المسلمون إعداد المجتمع أولاً بالتربية، وبعدها يأتي الجهاد، كان نبيل البرعي يرى أن الجهاد يسبق كل شيء وتأتي التربية في الرتبة الثانية.

شرع نبيل البرعي في تكوين أول خلية تعتنق فكر الجهاد في ١٩٦٠ بالقاهرة وضم إليها كلاً من إسماعيل طنطاوي والمهندس عبد العزيز الشرقاوي.

بدأ أعضاء الخلية يتزايدون وفكروا في جمع السلاح وممارسة التدريبات العسكرية في منطقة المقطم .

في عام ١٩٦٨ انضم للتنظيم علوي محمد وأيمن الظواهري وإسماعيل طنطاوي وحسن الهلاوي، ومع زيادة الأعضاء فكر نبيل

=القاهرة ليدرس الثانوية العامة نظام الـ ٥ سنوات، ثم تخرج في كلية الحقوق وعين وكيلاً للنائب العام في السويس، ثم عمل بمجلس الدولة مدة ٤ سنوات، اعتقل في السجن الحربي مدة ٨ سنوات ما بين ١٩٦٥م، و١٩٧٣م، وهي الفترة التي يطلق عليها (البعثة)، سافر بعدها إلى السعودية وعمل أستاذاً بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة - كلية الشريعة. حيث كانت السعودية محطة انطلاق له ليجوب أكثر بلاد العالم، وعلى رأسها أمريكا التي له فيها ذكريات رمضانية، أبرزها إلقاؤه خطبة بالغة الإنجليزية في أول جمعة لشهر رمضان في مسجد الأمم المتحدة بنيويورك. توفي يوم ٢٧ أبريل ٢٠١١.

البرعي في تشكيل خلايا للمناطق الجغرافية. شكّل إسماعيل طنطاوي الذي كان طالباً في المعهد الأزهرى خلية القاهرة، وحسن الهلاوي الأستاذ بجامعة الأزهر خلية الجيزة، مع استمرار التدريب السري حتى عام ١٩٧٣ .

في عام ١٩٧٣ قرر علوي محمد التطوع لمقاومة الثغرة التي حدثت في منطقة الدفرسوار في أثناء حرب أكتوبر والتي كانت في منطقة الجيش الثالث.

وخلال فترة وجود علوي محمد في منطقة المعارك تعرف على مجموعة من العسكريين في مقدمتهم عصام القمري والذي كان وقتها ضابطاً برتبة ملازم في سلاح المدرعات المصري، وقد تمكن عصام القمري من مطاردة عدد من الدبابات الإسرائيلية بمجموعته المكونة من ٦ دبابات فقط، ونال القمري بعد الحرب وساماً عسكرياً بسبب جهوده، وتم ترشيحه لبعثة في الولايات المتحدة الأمريكية. ولكن حسن الهلاوي أقنعه أن الأمر لم يعد يحتمل الانتظار. ورفض عصام القمري السفر وهرب من الخدمة العسكرية في أبريل ١٩٨١ .

وفي خلال عام ١٩٧٥ حدث انشقاق على هذا التنظيم، حيث انشق عنه علوي مصطفى عليوة، وشكّك في الخط الذي ينتهجه التنظيم وأدى ذلك إلى انشقاق أعضاء آخرين من هذا التنظيم وذهبوا إلى تنظيم الكلية الفنية العسكرية.

وخلال الفترة السابقة على الانشقاق تعرف عصام القمري ضابط المدرعات على ضابط القوات المسلحة عبد العزيز موسى داود الجمل، ونشأت بينهما صداقة حميمة، وقد قُبض على عبد العزيز الجمل عام ١٩٨١، ومعه حقيبة تضم أسماء التنظيم السري، وأودع في السجن الحربي، وارتبط اسمه مع عبود الزمر بمحاولة الهروب من هذا السجن عن طريق إحداث فتحة في السقف، لكن الخطة اكتُشفت قبل تنفيذها بيوم. وكان الهدف من الهروب السيطرة على الدبابات المحيطة بالسجن والتوجه منها إلى قيادة الحرس الجمهوري ثم السيطرة على مبنى الإذاعة والتلفزيون ضمن خطة إحداث انقلاب عام ١٩٨١.

وقد أوضح أيمن الظواهري تفاصيل التنظيم في المحضر الذي سُئل فيه بتاريخ ٣ نوفمبر ١٩٨١ في أكاديمية الشرطة أمام رئيس نيابة أمن الدولة عن تنظيم الجهاد^(١).

وعندما سُئل عن صاحب فكرة التنظيم قال:

- معانا طالب اسمه عادل العياط فكر في إنشاء هذا التنظيم ثم قمت أنا وإسماعيل طنطاوي وسيد حنفي وعادل العياط بإنشاء هذا التنظيم إلا أن عادل العياط انسحب منه مبكرًا. وكنا مجموعة من الطلبة بمدرسة المعادي الثانوية وطلبة آخرين من مدارس أخرى من بينهم إسماعيل طنطاوي .

(١) جريدة العربي الناصري. العدد ٩٨٠ في ٨ أكتوبر ٢٠٠٥. محمد حماد.

أما عن الهيكل التنظيمي للتنظيم فقرر أيمن الظواهري أن يتكون منه شخصياً (أيمن الظواهري) وإسماعيل طنطاوي كان أمير التنظيم، وسيد حنفي، ثم انضم بعد ذلك علوي مصطفى عليوة، ثم بدأ التنظيم ينمو باطراد حتى عام ١٩٧٤ حيث حصل انشقاق من بعض الأفراد عليه .

وقرر أن الغرض من إنشاء هذا التنظيم إقامة حكومة إسلامية.

التأصيل الفكري لتنظيم الجهاد^(١).

أهداف الجماعة تتمثل في:

- إقامة خلافة إسلامية تقوم بتطبيق شرع الله تطبيقاً كاملاً وفي ذات الوقت لا تهمل الواقع التي تعيش فيه من حيث الوضع الداخلي والخارجي.

- توسيع دائرة هذه الخلافة التي تكون مصر مُنطلقاً لها بحيث تشمل كل البلدان الإسلامية والشعوب الإسلامية أيضاً ويصبح الإسلام هو النظام المسيطر على حياة الناس في كل صغيرة وكبيرة من أمورهم.

- إحياء فريضة الجهاد في سبيل الله التي من آثارها أن تعود أرض المسلمين ومقدساتهم إليهم.

(١) من اعترافات ومحاضر التحقيق الكاملة مع أحمد إبراهيم السيد النجار المنشورة في موقع شفاف الشرق الأوسط على الإنترنت. من إعداد بيار عقل.

أما بالنسبة لأفكار الجماعة فأهمُّ ما فيها:

- إلغاء حاكمية البشر وإبطاها. وبمعنى آخر إبطال الأحكام والقوانين الوضعية التي حلت محل الشريعة الإسلامية في كثير من بقاع العالم الإسلامي، وأصبح محكومًا على كل مسلم أن يتحاكم إليها شاء أم أبى. وتحقيقًا لهذا الهدف لا بد أن يجتمع المسلمون في جماعة واحدة لتحقيق هذه الجماعة- وهو أمر واجب شرعًا؛ لأن إقامة شرع الله واجب لا يتم إلا عن طريق توحيد المسلمين في جماعات.
- إن كل طائفة من الناس مجتمعة على تعطيل شيء من شرع الله الظاهر المتواتر المعلوم للضرورة من الدين أن هذه الطائفة هي طائفة مرتدة عن الدين وإن التزمت بالدين في بعض المظاهر.
- التشريع حق خالص لله تبارك وتعالى، ولا يجوز لأحد أن يعتدي على هذا الحق أو أن يقتطع منه ولو جزءًا يسيرًا.
- إن صراع جماعة الجهاد الحقيقي بعد أن يُمكن الله لها وينصرها سيكون مع أعداء الله وأولهم اليهود لتحقيق وعد الله تبارك وتعالى ووعد نبيه صلى الله عليه وسلم كذلك.
- التعاون مع كل المسلمين أفرادًا وجماعات أو دولًا في حدود ما شرعه الله تبارك وتعالى، حيث قال: وتعاونوا على البر والتقوى ولا تتعاونوا على الإثم.

- وعلى ذلك فإن الجماعة تعتقد أن القائمين على الأمر في مصر بل في كثير من البلاد الإسلامية حالهم والطائفة التي قاتلها أبو بكر الصديق حال واحدة.

ولتحقيق أهدافها تقوم جماعة الجهاد بخطوتين^(١):

الخطوة الأولى:

نشر الدعوة الإسلامية، وتعتمد فيها الجماعة على:

- الدعوة الفردية ويُقصد بها الدعوة التي تتم من خلال الأفراد المؤهلين شرعاً، لأن كل أعضاء الجماعة مؤهلون لذلك، حيث يتم تدريس منهج شرعي لهم في الجوانب الفقهية والعقائدية، ويمكن كذلك أن يعتمد الداعية في دعوته على:

١- المطبوعات والكتب الخاصة بالجماعة التي تتناول أفكارها.

٢- الدعوة عن طريق المساجد من خلال الخطب والدروس الدينية ومن خلال المناسبات الدينية العامة ويقوم خلالها أفراد التنظيم من الدعاة المؤهلين بدعوة الناس للأفكار الدينية الصحيحة والحديث عن المعتقدات المغلوطة السائدة ومحاولة تصحيحها.

٣- الاستفادة من المدارس والجامعات عن طريق المساجد الموجودة بها والأنشطة الطلابية التي يمكن من خلالها كذلك الدعوة إلى المفاهيم الدينية الصحيحة.

(١) المصدر السابق

٤- استغلال الأنشطة الطلابية الإعلامية المختلفة في إقامة معارض الكتب والصور والمجلات الحائطية والرحلات حتى يمكن الاختلاط بالأوساط الشبابية العامة للحديث في الأمور الدينية.

٥- الكتابة في بعض الصحف الدينية.

٦- المطبوعات التي تحمل فكر الجماعة.

الخطوة الثانية:

وتشمل تلك الخطوة تكوين المجموعات التي ستقوم بدور الجهاد ضد الحكومة بعد أن تجد قيادات الجماعة أنها أصبحت قادرة على توجيه ضربات يمكن أن تُحدث أثرًا ضد الحكومة وتعمل على إجبارها على استخدام قوتها في الشرطة والجيش. وتعتبر الشرطة والجيش من أهداف الجماعة، ومطلوب اختراقهما وخلق صفوف من أعضائهما بداخلهما، بحيث إنه عندما تصدر الحكومة أوامرها لقطاع الشرطة والجيش للتحرك بضرب الجماعة يرفض أنصارها داخل هذين القطاعين، ويقومون بانقلاب داخلي أو ثورة.

ولم يتحقق المطلوب في هذه الفترة خصوصًا بعد الضربات الموجهة التي حلت بها منذ بداية التسعينيات، ولم تتوافر لها مقومات ووسائل التغيير في صورة انقلاب، وعلى ذلك فقد حدث تغيير في أسلوب الجماعة في تنفيذ هذا الهدف، فلجأت إلى أسلوب حرب العصابات عن طريق:

- ضرب كبار المسئولين في الدولة بدءاً من رئيس الدولة وحتى الوزراء المناهضين للحركة الإسلامية، وقد قامت الجماعة بالفعل ومنذ أوائل التسعينيات بارتكاب العديد من العمليات ومنها حادث محاولة اغتيال وزير الداخلية حسن الألفي وعاطف صدقي رئيس الوزراء.

- ضرب بعض الأنشطة الاقتصادية المهمة مثل النشاط السياحي مما قد يؤثر في نظام الحكم في البلاد من خلال إظهاره بمظهر الضعيف وشل اقتصادياته. ومحاولة تفجير فوج سياحي أمريكي أو إسرائيلي في خان الخليلي.

- محاولات لدفع بعض العناصر العسكرية إلى داخل مصر لتنفيذ بعض العمليات الجهادية.

كل هذا يؤدي إلى فقدان الثقة بالحكومة والمطالبة إما بتغييرها أو بتغيير سياساتها بما يحقق أهداف الجماعة، وعندها يمكن فرض عدة إجراءات منها:

- النظر في تطبيق الشريعة واتخاذ خطوات في تنفيذ ذلك.

- رفع القيود عن نشاط الدعوة وإطلاق حرية الدعوة.

- إلغاء القوانين الاستثنائية كقانون الطوارئ.

- النظر في أمر المعتقلين السياسيين من أعضاء الجماعة وغيرها.

وهذا أيضًا لم يحدث الأثر المطلوب؛ نظرًا لأن نجاح الجماعة في ذلك يتطلب توافر جوٍّ ملائم، وهذا الجو لم يتوافر لأعضاء التنظيم، فأصبحت تلك العمليات تشهد فشلًا تلو الآخر مما دعا قيادات التنظيم بالخارج إلى العمل على إعادة النظر في سياساتها داخل مصر وخارجها^(١).

ومن أهم كتب جماعة الجهاد:

- رسالة الفريضة الغائبة لمحمد عبد السلام فرج وهي بحث صغير في حدود ستين صفحة الذي يتضمن وصف لحالة البلاد الإسلامية من حيث هي ديار كفر أو ديار إسلام، ومعيار التفرقة بينهما. واستعراض لفكرة الحاكمية ومفهومها ووجهات النظر المطروحة للتغيير كالمعمل لإقامة الخلافة الإسلامية، ومنها آراء الإخوان المسلمين والتي تعتمد على الدخول في المجالس الشعبية والنيابية، وموقف جماعة التبليغ وأسلوبهم في التغيير والجمعيات الشرعية الموجودة على الساحة، وخلص في النهاية إلى أن الجهاد ضد الحكومة والمقصود به القتال وهو السبيل الوحيد لإقامة الشريعة الإسلامية.

- بحث بعنوان "فتوى شيخ الإسلام في حكم من بدّل شرائع الإسلام" ويتضمن البحث الحديث حول قضية تبديل الشريعة

(١) من اعترافات ومحاضر التحقيق الكاملة مع أحمد إبراهيم السيد النجار المنشورة في موقع شفاف الشرق الأوسط، على الإنترنت. من إعداد بيار عقل.

الإسلامية بقوانين وضعية أن هذا العمل يعدُّ تشريعاً من تشريعات الردة عن الإسلام ويجب قتال القائمين عليه حتى يرجعوا إلى دين الله عبارة عن استخلاص الفتوى من فتاوي شيخ الإسلام ابن تيمية.

- كتاب العمدة في إعداد العدة لمؤلفه الشيخ عبد القادر أمين عبد العزيز، اعتُقل في اليمن ورحل إلى مصر عام ٢٠٠٤، يمثل مرجعاً أساسياً لأبناء التيار السلفي الجهادي وأنصاره، وقد اعتُمد هذا الكتاب للتدريس في حلقات شبكة القاعدة^(١)، يتضمن هذا الكتاب الإشارة إلى كيفية إعداد المجاهد إيماناً وتأهيلاً شرعاً، وما يلزمه من الأمور الشرعية وأحكام الإمارة والبيعة وأوصاف الطائفة المنصورة والحكام المرتدين في قضية الحاكمية والرد على الشبهات التي تعوق الجهاد وتصور الشكل الحكم الإسلامي والخلافة ومقارنة بين المجالس النيابية والتشريعية ومجالس الشورى في الإسلام. ويتضمن وجوب التمسك بالكتاب والسنة.

- بعض النشرات التي تأخذ صورة المجلات والتي تصدر عند الجماعة الإسلامية في صدر في عام ١٩٩٢ مجلة اسمها تصدر في مصر عن طريق مجدي سالم والذي ضُبط في قضية طلائع الفتح.

- كتاب الحصاد المر للدكتور أيمن الظواهري ويتضمن الحديث عن تجربة الإخوان المسلمين ومعارضة أسلوبهم وأفكارهم.

(١) محمد أبو رمان. جريدة الحياة اللندنية في ١٧ يونيو ٢٠٠٧.

- الكتاب الأسود للدكتور أيمن الظواهري، ويتناول موقف الحكومة المصرية من الحركة الإسلامية ويوضح فيه أن الحكومة انتهجت أسلوب الاعتقال والعنف ضد رجال الدعوة وهو كتاب وثائقي.

- نشرة تصدر من لندن بعنوان "المجاهدون". وهذه النشرات يغلب عليها الطابع السياسي الذي يتعرض للأمور السياسية وموقف الحكومات وما يتعرض له الإسلام والمسلمون.

وكتب وكتيبات وأبحاث بعضها صدر داخل مصر وبعضها صدر خارج مصر لكن إعداد هذه الأبحاث تم خارج مصر وغالبيتها صدر في أثناء وجود قيادات التنظيم خارج مصر في أفغانستان ويتم طبعها وتوزيعها داخل مصر لاستخدامها في تدعيم أفكار الجماعة والرد على المناهضين لها كآراء شرعية.

مصادر تمويل الجماعة:

منذ خروج قيادات الجماعة من مصر عقب الإفراج عنهم في قضية عام ١٩٨١، فإن مصدر التمويل الأساسي هو:

- الدعم الذي كانت تحصل عليه قيادات التنظيم من أسامة بن لادن.

- ممارسة بعض الأنشطة التجارية.

الهيكل التنظيمي

يعتمد التنظيم في تسيير أموره على مجلسين:

الأول: هو مجلس الشورى.

ويضم القيادات التنظيمية وأمير التنظيم ويختص بدراسة أحوال العمل التنظيمي وبحث أوجه النشاط للجماعة ودراسة المشكلات التي تواجه التنظيم واقتراح أسلوب معالجة تلك المشكلات وكذلك دراسة المشكلات الشرعية، وتحديد اتجاهات وسياسة التنظيم في ضوء كل مرحلة من المراحل التي يتعرض لها العمل بالجماعة.

ويتكون مجلس الشورى من: أيمن الظواهري أميرًا وثمانية أعضاء هم: شقيقه المهندس محمد الظواهري الذي يُعرف باسمين هما "الأستاذ سمير" و"المهندس"، والمحامي ثروت صلاح شحاتة ويستخدم أسماء "محمد علي" و"أبا السباح" و"أبا محمد"، وعبد الله محمد رجب عبدالرحمن واسمه الحركي "أحمد حسن أبو الخير"، وعادل عبد القدوس ويعرف بثلاثة أسماء حركية هي "حازم" و"علاء" و"عثمان"، وأحمد سلامة مبروك المعروف باسم "أبو الفرج المصري"، ونصر فهمي نصر ويستخدم اسمين حركيين هما "محمد صلاح" و"أبو إبراهيم"، ومرجان مصطفى سالم الجوهرى ويستخدم ثلاثة أسماء حركية هي "عيسى" و"سامي" و"محمود"، وهاني محمد السيد السباعي ويعرف باسم "أبي كريم".

كما أن سبعة من بين التسعة يقيمون حاليًا في أفغانستان مع أسامة بن لادن^(١). ويقيم عبد القدوس في النمسا، أما السباعي فهو محتجز حاليًا في لندن. وأضاف الكاتب محمد صلاح في صحيفة الحياة اللندنية أن "المجلس التأسيسي" للتنظيم يتكون من لجان تُشرف على العمل التنظيمي، كل في اختصاصه، على أن يتم التنسيق بينها تحت إشراف الظواهري نفسه. وأوضح أن الأخير حظر، بعد فشل محاولة اغتيال رئيس الوزراء السابق الدكتور عاطف صدقي في نهاية العام ١٩٩٣، على أي من مسؤولي اللجان أو الأعضاء إجراء اتصالات بينهم مباشرة، وشدد على ضرورة أن تتم الاتصالات بين مسؤولي اللجان عن طريقه بعدما رأى أن تدخلاً بين عمل بعض اللجان تسبب في كشف متهمين في القضية وأماكن وجودهم^(٢).

(١) قُتل أسامة بن لادن زعيم تنظيم القاعدة فجر الإثنين ١٤ جمادى الأولى الموافق ٢ مايو ٢٠١١ في أبوت آباد الواقعة على بُعد ١٢٠ كم عن إسلام آباد في عملية اقتحام أشرفت عليها وكالة الاستخبارات الأمريكية ونفذها الجيش الأمريكي، واستغرقت ٤٠ دقيقة. وحدثت الواقعة إثر مداهمة قوات أمريكية خاصة تدعى السيلز لمجمع سكني كان يقيم به مع زوجاته وأبنائه. ودارت رحى اشتباك بين بن لادن ورجاله وبين القوات الأمريكية المصحوبة بعناصر من الاستخبارات الباكستانية ونجم الاشتباك عن مصرعه بطلقة في رأسه. <https://ar.wikipedia.org/wiki>

(٢) محمد صلاح. صحيفة الحياة اللندنية، مقال. ١٢ فبراير ١٩٩٩. العدد

١٣١٢٥.

الثاني: هو المجلس التأسيسي للتنظيم.

وهو عبارة عن مجموعة من اللجان التي تبشر العمل التنظيمي كل في اختصاصه ويتم التنسيق فيما بين المجلسين بإشراف أمير التنظيم وفي إطار أسس للتنسيق فيما بينها.

ويتكون المجلس التأسيسي من عدة لجان هي:

١. لجنة التنظيم المدني الداخلي وتختص بمتابعة الأعضاء العاديين القائمين بنشاط الدعوة داخل مصر.

٢. لجنة العمل الخاص أو اللجنة الأمنية وتختص بإعداد المعلومات المتوافرة عن كل شخص وكيفية الاتصال به ومقوماته الفقهية والشرعية والجسمانية، والأعمال التي يصلح لها، وهذه المعلومات يتم الحصول عليها من خلال الاتصال المباشر بمسئول كل مجموعة، ومن خلال المعلومات التي تتوافر للجنة التنظيم المدني الداخلي يقوم مسئول اللجنة بإمداد أمير التنظيم بالمعلومات التي يحتاجها.

٣. لجنة التنظيم الخارجي ويختص مسئول تلك اللجنة بمتابعة عناصر الجماعة الموجودة خارج مصر من ذوي النشاط والمعتنقين لفكر الجماعة وذلك بقصد متابعة أحوالهم والعمل على حل مشكلاتهم ومساعدتهم والاستعانة بهم إذا لزم الأمر في معاونة أعضاء الجماعة. وتحفظ تلك المعلومات بأية وسيلة من الوسائل للحفاظ فيمكنه حفظها

في أوراق أو على ديسكات كمبيوتر أو على أجهزة كمبيوتر صغيرة مع مراعاة الجانب الأمني في حفظ الوثائق والتي يحددها مسئول اللجنة بمعرفته.

٤. لجنة العمل الخاصة وهي مسئولة عن القيام بالعمليات الجهادية داخل مصر أو خارجها كما تتولى متابعة نشاط الأفراد التابعين لها سواء بالداخل أو بالخارج وتوجيههم وإعطائهم التكاليفات، وكيفية التنفيذ. ويشترط في عضو اللجنة أن يكون على الأقل ملماً بكيفية استعمال الأسلحة المختلفة وأن تتوافر فيه بعض المواصفات الجسدية.

٥. اللجنة الأمنية وهذه اللجنة تختص بمساندة أعضاء لجنة العمل الخاص داخل مصر، وهذه المساندة مساندة كاملة بحيث يمكن تكليف أعضائها باستقبال أعضاء لجنة العمل الخاص وتوفير المأوى المناسب لهم ووسائل الإعاشة وما يلزمهم من وثائق للتنقل داخل مصر والتخفي من الشرطة، كما يمكن أن يطلب منهم تدبير الأسلحة اللازمة والمفرقات من خلال صلتهم داخل مصر كما يمكن تكليفهم بأعمال الرصد لتوفير المعلومات اللازمة لأعضاء لجنة العمل الخاص، كما يمكن أن يكلفوا بمساعدة أعضاء لجنة العمل الخاص في الفرار أو الهروب عقب ارتكاب العملية المكلفين بها، وأعضاء تلك اللجنة يتلقون تكليفاتهم مباشرة من مسؤولي اللجنة خارج مصر.

٦. لجنة الوثائق فهذه اللجنة تختص بالعمل على توفير مستلزمات قيادات التنظيم وأعضائه على مستوى كل اللجان لتوفير ما يلزمهم من

أوراق رسمية من بطاقات وجوازات سفر وتأشيرات وشهادات عسكرية وما إلى ذلك من أوراق يستطيع بها عضو التنظيم التحرك بسهولة ويسر داخل مصر أو خارجها.

٧. اللجنة الشرعية وتختص هذه اللجنة بالعمل على إعداد الأبحاث الشرعية للتنظيم التي تتناول استعراض الأمور الشرعية والخلافية والفقهية التي تعترض على التنظيم، كما يتم الرد على ما قد يواجهه التنظيم من نقد. ودور هذه اللجنة مقتصر على إعداد البحث أو الكتاب على أن تقوم اللجنة الإعلامية باستكمال الدور اللازم لطباعة البحث أو الكتاب وتقوم بعد ذلك على توزيعه.

٨. اللجنة الإعلامية وتتولى العمل على إخراج مطبوعات الجماعة وأبحاثها ونشرها والعمل على توزيعها سواء داخل مصر أو خارجها.

٩. لجنة أسر المعتقلين وتتولى العمل على كفالة أسر المعتقلين داخل مصر من خلال دعمها مالياً وتتولى مسئولو لجنة أسر المعتقلين العمل على جمع المعلومات اللازمة عن أسر المعتقلين وعددها، وطبعاً الأمر مقصور على أعضاء التنظيم، وهم يقومون بجمع تلك المعلومات من مصادر عديدة وقد يجمعونها بالطريق المباشر من خلال اتصاله بأعضاء التنظيم داخل البلاد وتكليفهم بجمع المعلومات اللازمة أو من خلال ما يتوفر لديهم من معلومات من خلال لقاءهم بأعضاء التنظيم خارج مصر سواء بالسعودية أو باليمن أو بغيرهما^(١).

(١) محمد صلاح. صحيفة الحياة اللندنية، مقال. ١٢ فبراير ١٩٩٩. العدد

وفي مارس ٢٠٠٦ أعلن قادة ٥ من مجموعات تنظيم الجهاد الموجودة داخل السجون المصرية أنهم أجروا مراجعات فقهية جديدة شملت التخلي عن فكرة تكفير المجتمع والحاكم، والاعتذار للمجتمع عن جميع أعمال العنف، وأنهم وقّعوا على المراجعات الفقهية، وطالبوا في رسالة خاصة الدكتور كمال حبيب، أحد القيادات التاريخية السابقة بالتنظيم، بتبني هذه المراجعات^(١).
أهم بنود المراجعات هي:

- التخلي عن فكرة تكفير الحاكم والمجتمع.
- إعطاء الدولة جميع صلاحياتها باعتبارها المرجعية الحاكمة والشرعية بين المواطنين.
- إسقاط فكرة أن تكون هناك سلطة أو رؤية مخالفة أو مشاقة للدولة.

تضمنت مراجعات تنظيم الجهاد إسقاط فكرة التنظيمات السرية وحل المجموعات الجهادية، وأن يعيش الجهاديون كبقية أفراد المجتمع دون أن ينظروا لأنفسهم كسلطة أو مرجع ديني في الحكم على الناس، وأن من ينطق بالشهادتين يكون مسلمًا لا يجب تكفيره إلا بالمتفق عليه من إجماع الأمة من المعلوم بالدين بالضرورة.

(١) صحيفة المصري اليوم، ٢ أبريل ٢٠٠٦.

قضايا الأقباط كذلك كان لها نصيب من المراجعات التي أشارت إلى ضرورة عدم اتخاذ المسلم موقفاً عدائياً منهم، وأن لهم كل حقوق الدميّين، وأنهم مواطنون لهم ما للمسلم وعليهم ما عليه، بالإضافة إلى عدم إحلال أموالهم وعرضهم.

وبالنسبة لقاعدة "الطائفة الممتنعة"، دعت المراجعات إلى إسقاطها، وهي القاعدة التي يعتبر بمقتضاها الجيش والشرطة مؤسستين ممتنعتين عن تنفيذ الشريعة ويجوز قتل العاملين فيها .

كما نصت المراجعات على ضرورة الاعتذار للمجتمع عن كل أعمال العنف التي قام بها تنظيم الجهاد، وإجراء مصالحة تاريخية مع المجتمع والدولة^(١).

٣- الجماعة الإسلامية.

أسسها محمد سالم رحال^(٢).

(١) حمدي البطران. تأملات في عنف وتوبة الجماعات الإسلامية، دار العين، القاهرة ٢٠١٢.

(٢) من مواليد فلسطين سنة ١٩٥٦م بقرية صويلح الأردنية، التي لجأ إليها أبوه سالم رحال إبان نكبة ١٩٤٨ من قرية "عرتوب" في ضواحي القدس، وأنهى دراسته الثانوية بالأردن، أكمل تعليمه الجامعي في مصر بالأزهر في كلية أصول الدين - قسم الحديث - وذلك من سنة ١٩٧٥ إلى سنة ١٩٧٩. فاعتقل بعد حصوله على الليسانس مدة ستة أشهر بتهمة تأسيس تنظيم جهادي، وذلك ضمن حملة الاعتقالات التي جرت على أثر هروب حسن الهلاوي من =

وصل محمد سالم رحّال إلى القاهرة في أوائل السبعينيات، والتقى هناك مع دكتور في الفلسفة، هو الآخر فلسطيني اسمه صالح سرية^(١)،

=السجن، ثم أفرج عنه، وتابع دراسة الماجستير، وبعد سنة رُحِّل في أثناء تأديته لامتحانات إلى الأردن.. وبعدها سافر إلى أفغانستان. ثم عاد إلى الأردن بعد ذلك، وتم اعتقاله من قبل المخابرات الأردنية بتهمة ترأس تنظيم جهادي ضد نظام الحكم.. ومكث قيد الاعتقال ١٤ شهرا فأصيب بانفصام عقلي، وخرج من السجن، وحُكِّم عليه بالإقامة الجبرية مدة سنة، ثم احتُجز في القسم القضائي في الصحة النفسية (مستشفى الأعصاب) تحت الحراسة.. في منطقة الفحيص إحدى ضواحي عمان الغربية. وقد حُوكم غيابياً في قضية الجهاد الشهيرة في مصر بالأشغال الشاقة لمدة ١٥ سنة.

(١) ولد في حيفا وأكمل دراسته الابتدائية بها وبعد نكبة عام ١٩٤٨م هاجر مع أسرته إلى العراق وأكمل دراسته الثانوية هناك، ودخل كلية الشريعة بجامعة بغداد. أسس مجموعة فلسطينية بالعراق سماها "جبهة التحرير الفلسطينية" واستمر نشاطه متصاعداً حتى قيام ثورة عام ١٩٥٨م بقيادة عبد الكريم قاسم، وبعد حدوث خلاف بين قاسم والإخوان لجأ إلى العمل السري، وقام بعدة عمليات ضد اليهود وحاول التقرب من عبد السلام عارف بعد انقلابه على قاسم. وبعد أن اتهم بالاشتراك في محاولة اغتيال أحمد حسن البكر فرّ إلى سوريا، فالأردن، وهناك ارتبط بحزب التحرير الإسلامي من بداية تأسيسه من قبل الشيخ تقي الدين النبهاني عام ١٩٥٠م، والذي له صلة قرابة ونسب مع صالح سرية، جاء إلى مصر عام ١٩٧١م وحصل على درجة الدكتوراه في التربية من جامعة عين شمس عام ١٩٧٢م، وعمل بمنظمة التربية والثقافة والعلوم - الأونيسكو - بجامعة الدول العربية بالقاهرة. قام بمحاولة لقلب نظام الحكم عن طريق مهاجمة أفراد الجماعة لحرس بوابة الكلية الفنية في صمت لإدخال عدد كبير من الشباب إلى الكلية، ثم بعد ذلك الاستيلاء على =

ولكنه متعمق أكثر بأفكار حزب التحرير. وقاد سرية مع مجموعة من الطلاب، هجوماً معروفاً على مبنى الكلية الفنية العسكرية عام ١٩٧٤، تابع رُحال دراسته في الأزهر، وحصل على البكالوريوس والماجستير، وبدأ يحضر للدكتوراه، وخلال كل ذلك، أصبح معروفاً في أوساط الحركيين الإسلاميين وقام بنشر الفكر الجهادي، فلم يضيّع وقتاً منذ حضوره إلى القاهرة، بدأ سالم رحال في التحرك في مجال الطلبة الفلسطينيين بصفة أساسية، ومنهم على سبيل الذكر "فتحي الشقاقي"^(١) مؤسس حركة الجهاد الإسلامي في فلسطين، وعبد العزيز

=الأسلحة والسيارات والمدركات من الكلية الفنية العسكرية بمساعدة إخوانهم الطلبة داخل الكلية مستغلين صلاحياتهم كقادة مناوين في أثناء الليل، ثم التوجه بها حصلوا عليه إلى مقر الاتحاد الاشتراكي لمهاجمة السادات وأركان حكمه في أثناء اجتماعهم. وقد حُكم عليه بالإعدام.

(١) وُلد فتحي الشقاقي في مخيم رفح للاجئين عام ١٩٥١، درس في جامعة بيرزيت بالضفة الغربية، وتخرج من دائرة الرياضيات، وعمل لاحقاً في سلك التدريس بالقدس في المدرسة النظامية وفي أثناء عمله درس مرة أخرى الشهادة الثانوية لرغبته الشديدة في دراسة الطب، حيث التحق بكلية الطب - جامعة الزقازيق ١٩٧٤. وبعد تخرجه عمل طبيباً بمستشفى فيكتوريا بالقدس، وبعد ذلك عمل طبيباً للأطفال في قطاع غزة. قاد كفاحاً مريراً ضد الاحتلال، اعتقل في فلسطين أكثر من مرة عام ١٩٨٣ و١٩٨٦ ثم أبعده في أغسطس ١٩٨٨ إلى لبنان بعد اندلاع الانتفاضة في فلسطين واتهامه بدور رئيس فيها. وفي مصر تأثر بفكر الإخوان المسلمين، ثم تأثر بالثورة الإيرانية منذ بدايتها، وكان أبرز الفلسطينيين الذين دعوا إلى تبنيها كنموذج، حيث ألف كتاباً أسماه "الخميني.. الحل الإسلامي والبديل". اعتقل في مصر في ٢٠/٧/١٩٧٩ بسجن القلعة =

عودة^(١)، الذي اتصل أثناء دراسته في مصر بالجماعة الإسلامية التي خرجت عن الإخوان المسلمين، ولا سيما الجهاد، ومجموعة الكلية الفنية التي كان يقودها صالح عبد الله سرية، وتبنى خطأ جهادياً ومرجعية

=في مصر بسبب تأليفه لهذا الكتاب. ومنذ ذاك الوقت كان يتنقل في بعض عواصم البلدان العربية والإسلامية.. كان الشهيد المعلم فتحي الشقافي قبل عام ١٩٦٧ ذا ميول ناصرية، ولكن هزيمة عام ١٩٦٧، أثرت تأثيراً بارزاً عفي توجهات الشهيد المعلم، حيث قام بالانخراط في سنة ١٩٦٨ بالحركة الإسلامية إلا أنه اختلف مع الإخوان المسلمين، وبرز هذا الخلاف بعد سفره لدراسة الطب في مصر عام ١٩٧٤ م فأسس ومجموعة من أصدقائه حركة الجهاد الإسلامي أواخر السبعينيات. غادر مصر إلى فلسطين في ١/١١/١٩٨١ سراً بعد أن كان مطلوباً لقوى الأمن المصرية. اغتاله الموساد الإسرائيلي في مالطا يوم الخميس ٢٦/١٠/١٩٩٥ وهو في طريق عودته من ليبيا إلى دمشق بعد جهود قام بها لدى العقيد القذافي.

(١) وُلد عبد العزيز عودة في فلسطين في منطقة بئر السبع عام ١٩٤٨ م، وبعد النكبة هاجرت أسرته إلى قطاع غزة من منطقة وادي الحسا في قضاء بئر السبع بفلسطين عام ١٩٤٨، وأقامت في مخيم جباليا للاجئين. درس المرحلة الابتدائية، حتى الثانوية في غزة. ثم انتقل للدراسة العليا في مصر، حيث نال درجة الليسانس في العلوم العربية والإسلامية من دار العلوم بالقاهرة، وكذلك حصل على دبلوم في الشريعة الإسلامية. عاد إلى قطاع غزة عام ١٩٨١. عمل محاضراً بالجامعة الإسلامية في غزة. كما عمل إماماً في جامع الشيخ عز الدين القسام في بيت لاهيا، ومارس الدعوة والوعظ في المساجد. وفي عام ١٩٨٤ قامت السلطات الإسرائيلية باعتقال عبد العزيز عودة بتهمة التحريض، وحكمت عليه بالسجن مدة ١١ شهراً. وفي شهر نوفمبر عام ١٩٨٧ أصدرت السلطات الإسرائيلية أمراً بإبعاده عن وطنه.

الشيخ عز الدين القسام، وكان بين الداعين الأوائل للخروج على الأفكار التقليدية للإخوان المسلمين ومقاومة الاحتلال الإسرائيلي، وكذلك بدأ سالم رحال نشر أفكاره بين الطلبة المصريين وبعض العسكريين وأبرزهم كان العقيد عصام القمري الذي اغتالته الشرطة، ووفيق كامل راتب، ونبيل المغربي، وأحمد رجب سلامة ومحمد طارق إبراهيم وأنور عبد العظيم، ونبيل فرج ومحمد الأسواني وأحمد سعد عثمان وأحمد الحناوي وعادل عبد المطلب ونبيل نعيم وأحمد راشد، وكمال حبيب، الذي قاد المجموعة بعد إبعاد رحال من مصر^(١).

وكان هدف تنظيم سالم رحال مناهضة المبادئ الأساسية التي يقوم عليها نظام الدولة والتخريض على مقاومة السلطات العامة والقيام بثورة شعبية لإقامة الدولة الإسلامية، وقد بدأ بتجميع معلومات عن الشخصيات العامة في أجهزة الدولة.

وقد تمكن رحال من تجنيد كمال السعيد حبيب ونبيل نعيم عبد الفتاح.

قُبض على سالم رحال في يوليو ١٩٨١ بعد ورود معلومات لجهاز أمن الدولة بنشاطه. وتم ترحيله خارج البلاد دون أن يحقق معه. تولى مسؤولية التنظيم بعده كمال السعيد حبيب وفي صيف ١٩٨١ كان تنظيم

(١) رياض حسن محرم. الحوار المتمدن-العدد: ٢٧٩٧ - ٢٠٠٩ / ١٠ / ١٢ -
٢٨:٠٠ المحور: العلانية، الدين السياسي ونقد الفكر الديني.

الرحال يضم محمد طارق إبراهيم، أسامة السيد قاسم، صلاح السيد بيومي، أنور عبد العظيم عكاشة، نبيل أحمد فرج رزق. محمد محمود صالح، محمد سعد عثمان، وخميس محمد مسلم، صلاح عبد الله ميرة، إبراهيم رمضان منصور، عادل محمد عبد المطلب، أحمد رجب سلامة ومصطفى السيد محمد عوض^(١).

ويشكك اللواء فؤاد علام في عملية خروج سالم رحال من مصر بعد ضبطه في يوليو ١٩٨١ حيث وردت معلومات لجهاز أمن الدولة عن نشاطه واستمر محتجزاً مدة شهر، وفجأة تم ترحيله، كان قرار ترحيله غريباً خاصة أنه لم يُحقق معه طوال فترة احتجازه، وهي علامة استفهام حتى الآن بجانب القصور الشديد الذي شاب العملية والذي يصل إلى حد أن البعض قد ثارت في نفسه شكوك قبل بعض المسؤولين في هذا الوقت عن أجهزة الأمن المختلفة.

وبعد ترحيل سالم رحال وفي صيف ١٩٨١ التقى كمال السعيد حبيب بمحمد عبد السلام فرج وتمكن من إقناعه بالانضمام إليه في تنظيم جديد باسم الجماعة الإسلامية. تمكن محمد عبد السلام فرج بعد إنشاء التنظيم الجديد من إقناع عبود عبد اللطيف الزمر من الانضمام للتنظيم الجديد. وقد تشكل التنظيم الجديد من مجلس شورى مكون من: محمد عبد السلام فرج وعبود عبد اللطيف الزمر وكرم زهدي

(١) اللواء فؤاد علام. الإخوان وأنا. المكتب المصري الحديث.

وفؤاد الدواليبي ونبيل المغربي ومحمد علي الشريف ومحمد عصام الدين
دربالة وعاصم عبد الماجد وحدي عبد الرحمن عبد العظيم وأسامة
إبراهيم وطلعت فؤاد قاسم^(١).

انبثق عن مجلس الشورى ثلاث لجان هي: لجنة العدة ولجنة الدعوة
واللجنة الاقتصادية.

ويتبع مجلس الشورى مجالس المحافظات.

وقد تمكن كرم زهدي من تجنيد خالد أحمد شوقي الإسلامبولي
ملازم أول بالقوات المسلحة وتقابل مع محمد عبد السلام فرج وعبود
الزمر وكونا مجموعة تضم: عطا طایل وعبد الحميد عبد السلام وحسين
عباس وصبري سويلم ومحمد البلتاجي وصالح جاهين وسيد عبد
الفتاح مرسي وعبد العزيز علي عبد العزيز ومحمود محمد إسماعيل.

وفي عام ١٩٨١ وضع عبود الزمر خطة التنظيم وهي: مناهضة
المبادئ الأساسية للدولة والتحريض على مقاومة السلطات العامة
والقيام بثورة شعبية لإقامة الدولة الإسلامية، وتتلخص هذه الخطة في
إعداد مجموعة من الأفراد المدنيين وتدريبهم للقيام بعمليات الاستيلاء
على بعض الأهداف الرئيسية والقيام باغتيال بعض القيادات السياسية
وتفجير الثورة الشعبية.

(١) اللواء فؤاد علام. الإخوان وأنا. المكتب المصري الحديث.

وقام عبود الزمر بجمع المعلومات عن تحركات رئيس الجمهورية، وقام نبيل المغربي بجمع معلومات عن مبنى الإذاعة والتلفزيون بمساعدة محمد البلتاجي الذي يعمل في مبنى التلفزيون. وجمع المغربي معلومات عن وزارة الداخلية ومقر مباحث أمن الدولة ومقر إقامة الأنبا شنودة، وقام طارق الزمر بجمع معلومات عن الشخصيات المطلوب اغتيالها.

بعد اغتيال السادات أعلن محمد سالم رحال أن اغتيال السادات لم يكن في خطته، وأنه لا يعلم شيئاً عن اعترافات خالد الإسلامبولي ورفاقه، وقال إنه مؤسس تنظيم الجهاد، وأن الأسماء التي نشرت في قرار الاتهام تنتمي إلى جماعات كثيرة أدرجت تحت اسم تنظيم الجهاد^(١).

التأصيل الفكري للجماعة الإسلامية.

حددت الجماعة الإسلامية منهجها وفكرها في كتاب "ميثاق العمل الإسلامي" الذي أعده الدكتور ناجح إبراهيم وعاصم عبد الماجد وعصام الدين درباله ثم راجعه الدكتور عمر عبد الرحمن.

(١) محمد سالم الرحال. مقال: معالم على طريق الجهاد. منشور بمجلة نداء الإسلام، العدد الثاني، السنة العاشرة، يوليو / أغسطس ١٩٩٣. موقع على شبكة المعلومات الدولية.

أهدافها:

الجماعة الإسلامية لها هدفان هما:

الهدف الأول:

تعبيد الناس لربهم. وهذا يتطلب أن يعود البشر طائعين لفطرتهم الإسلامية والدين الإسلامي، وأن يعبدوا ربهم، تقوم الجماعة بهداية الناس وتبصيرهم بأمور دينهم على الوجه الصحيح حسب ما ورد في عقيدة السلف الصالح، فمن أبى منهم وقفوا له محتسين ومجاهدين، ولا تدع الجماعة أحداً يفرض شركه وكفره على التشريع.

الهدف الثاني:

إقامة خلافة إسلامية على نهج النبوة، والخلافة التي تريدها الجماعة الإسلامية لا مجال لمقارنتها بأي نظام سياسي مما عرفتة البشرية فهي تقوم على:

- أن المشرع هو الله عز وجل والرسول ﷺ مُبلِّغ عن ربه.
- حق التشريع غير ممنوح لأحد، لا للخليفة ولا لهل مشورته، ولا لجموع الأمة، بل هو خالص لله تعالى.
- الاجتهاد لمعرفة حكم الله فيما يعرض من وقائع وفيما يجد من نوازل لا يعدُّ تشريعاً، بل هو البحث عن حكم الله في هذه الواقعة، وهذا موكل للعلماء.

وطرق انعقاد الخلافة عن الجماعة الإسلامية ثلاثة:

- ١ - الاستخلاف. أي إن الخليفة يستخلف من بعده رجلاً، أو يستخلف جماعة تختار رجلاً من بينها لتولي الخلافة.
 - ٢ - بيعة أهل الحل والعقد لرجل تتوافر فيه شروط الخلافة.
 - ٣ - الاستيلاء. أي إمارة المتغلب.
- وشروط الخليفة كما جاءت في كتاب الماوردي فهي:
- ١ - العدالة على شروطها الجامعة.
 - ٢ - العلم المؤدي إلى اجتهاد في النوازل.
 - ٣ - سلامة الحواس، السمع والبصر واللسان.
 - ٤ - سلامة الأعضاء من نقص يمنع عن الحركة.
 - ٥ - الرأي المفضي إلى سياسة الرعية وتدبير المصالح.
 - ٦ - الشجاعة والنجدة المؤدية إلى حماية البيضة وجهاد العدو.
 - ٧ - النسب بمعنى أن يكون من قریش، لورود النص فيه، وانعقاد الإجماع عليه.

أساليب تحقيق الأهداف:

- ١ - الدعوة.
- ٢ - الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ويعتبر الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فرض كفاية، أي إذا قامت به جماعة سقط عن الباقيين.

ولأجل هذا شُرعت الحسبة للقيام بهذا الفرض . وللحسبة أربعة أركان هي:

أ- المحتسب . ومن شروطه الإسلام والبلوغ والعقل والقدرة .

ب - المحتسب عليه . كل إنسان يباشر فعلاً يُحتسب عليه .

ت - المحتسب فيه . كل منكر مُتَّفَق على حكمه، ويكون ظاهرًا للمحتسب من غير تجسس .

ث - الاحتساب . وهو الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر .

ومراتب التغيير هي:

- التعريف .

- النصح والتذكير بالله والتخويف .

- التعنيف والزجر بالخشن من القول .

- التغيير باليد ككسر العود وإراقة الخمر .

- التهديد والتخويف .

- مباشرة الضرب باليد والرجل ونحوه .

- استدعاء الأعوان وشهر السلاح والقتال إذا تطلب الأمر .

٣- الجهاد في سبيل الله .

حددت الجماعة الإسلامية أعداءها وحصرتهم في:

النصارى، اليهود، الملاحدة، الوثنيين، عبدة البقر، عباد النار، المرتدين، الحكام العلمانيين المبدلين لشرائع الله وأعوانهم، الطوائف المنتسبة للمسلمين والممتنعين عن شرائع الإسلام، والمنافقين.

كما حصرت الأسلحة التي يستخدمونها ضدهم في:
الإعلام، التعليم، أجهزة الثقيف، التوجيه، السلطة، الجيوش
الجرارة.

ويتم تنفيذ أهداف الجماعة الإسلامية عن طريق جماعة من المسلمين
تتحقق فيها الصفات الآتية:

١ - حركتها منضبطة.

٢ - تأبى المداينة والركون.

٣ - تستوعب ما سبقها.

وفي أكتوبر سنة ٢٠٠٠ أعلن القادة التاريخيون للجماعة الإسلامية
وهم عبود الزمر، كرم محمد زهدي، حمدي عبد الرحمن عبد العظيم،
الدكتور ناجح إبراهيم عبد الله، محمد عصام درباله، علي محمد علي
الشريف، وأسامة إبراهيم عبد الحافظ: موافقتهم على المبادرة ووقف
عمليات العنف الإرهابية داخل البلاد. وعُدَّت هذى الخطوة مرحلةً
جديدة للجماعات الإسلامية بعد فشل الجماعة في تحقيق أهدافها على
مدى ١٧ عاما من القتال.

وقد أعلن الدكتور ناجح إبراهيم أسباب تلك المبادرة قائلاً:

- أطلقنا المبادرة حقناً لدمائكم والدماء عمومًا في مصر.
- أطلقناها حفاظًا على الأنفس أن تهلك في غير ميدان، أو أن تُقتل دون مصلحة شرعية صحيحة، أو أن تُزهق دونها هدف شرعي.
- أطلقنا المبادرة خدمة للإسلام والمسلمين وخدمة للوطن، وليس خدمة لأغراض شخصية أو أهداف ذاتية، فنحن في السجن منذ عشرين عامًا، ولو مكثنا مثلها فسنطلق المبادرة مرة أخرى.
- أطلقنا المبادرة صونًا لحرمات البيوت أن تنتهك، وحماية للبيوت والأسر المسلمة من أن تُهدم، ولوقف مسلسل اليتيم والترمل والطلاق، فالمبادرة جاءت من أجل مئات اليتامى من الفريقين، ومن أجل مئات الأرمال من الفريقين، ومن أجل مئات الشكالى من الفريقين.
- أطلقنا المبادرة لأننا رأينا أنها هي الأقرب إلى الحق، وهي الأهدى سبيلًا، وأن استمرار القتال لم يكن صوابًا، ولم يكن الأهدى سبيلًا.

أطلقنا المبادرة من أجل وقف ومنع عنف أدى إلى أحقاد ونزاعات واثارات تولدت وكبرت بيننا وبين قومنا وأبناء وطننا وكادت تُنسي الفريقين أنهما من ملة واحدة ومن دين واحد ويصلون إلى قبلة واحدة ويعبدون ربًّا واحدًا.

قرار المبادرة قرار استراتيجي ناتج عن قناعة شرعية وبأدلة شرعية صحيحة لا تلبس على كل ذي عقل سديد، وهي ناتجة أيضًا عن رؤية مستبصرة للواقع من حولنا، وهذا عهد قطعناه على أنفسنا والزمنا به أنفسنا قبل أن يلزمنا به أحد، وكلنا في ذلك نعيش مع قوله سبحانه وتعالى: ﴿وَأَوْفُوا بِالْعَهْدِ إِنَّ الْعَهْدَ كَانَ مَسْئُولًا﴾ (الإسراء ٣٤)، فالله لم يوجب الوفاء على عباده مرحليًا أو وقتيًا، ولكن الله ألزم عباده بالوفاء الدائم والكامل.

إن المبادرة التي أطلقناها ليست مقايضة بين دين وعرض زائل من الدنيا، ولكن لوقف اقتتال ومنعه منعه الشريعة الغراء لمفاسده العظيمة، وواجب شرعي تصدينا له بكل شجاعة. المراقب لأحداث ما يقع من صراع بين الجماعات الإسلامية والشرطة يجد أن مسلمي هذا البلد من الشرطة والجماعات هم أكثر المتضررين من الصراع وآخر المستفيدين، فهذه الدماء والطاقات والأموال تصبُّ فائدتها في خزانة أعداء الدين والبلد^(١).

ثم أصدرت قيادة الجماعة مبادرة تصحيح المفاهيم، وهي أول مبادرة شرعية تصدر عن شيوخ الجماعة الإسلامية بعد دراسة وتفكير. كما أنها أول دراسة فقهية كاملة ومكتوبة يصدرها أعضاء الجماعة

(١) الجماعة الإسلامية في مصر نهر الذكريات. إصدار منشور بجريدة الشرق الأوسط أكتوبر ٢٠٠٣.

الإسلامية في مختلف القضايا التي كانت محل خلاف بينهم وبين الفقهاء الإسلاميين المعتدلين.

في يناير عام ٢٠٠٢ قام القادة التاريخيون للجماعة الإسلامية وهم: عبود الزمر^(١)، كرم محمد زهدي، حمدي عبد الرحمن عبد العظيم، الدكتور ناجح إبراهيم عبد الله، محمد عصام درباله، علي محمد علي الشريف، وأسامة إبراهيم عبد الحافظ بإصدار أربعة كتب لها عنوان مشترك هو "سلسلة تصحيح المفاهيم".

(١) وهو أحد قادة الجهاد، قد قام بتأييد مبادرة الجماعة الإسلامية، قبل أن يبدأ تنظيم الجهاد بإعلان ذلك، ضابط بالقوات المسلحة، وشارك في حرب ١٩٦٧، وحرب الاستنزاف، وعبر في حرب ١٩٧٣، عُيّن ضابطاً بالمخابرات العسكرية، وفي عام ١٩٧٨ انضم لتنظيم الجهاد عن طريق ابن عمه وخالته طارق الزمر، واشترك في اغتيال الرئيس السادات عام ١٩٨١ أفرج عنه بعد ثورة يناير ٢٠١١، وهو المتهم الثاني فيها بعد الدكتور عمر عبد الرحمن الزعيم الروحي للجماعة الإسلامية الذي برأته المحكمة في هذه القضية، وعوقب في أمريكا بتهمة التحريض على الإرهاب، وتوفي في سجون الولايات المتحدة الأمريكية في فبراير ٢٠١٧، وقد شملت القضية ٣٠٢ متهم. ومع الإعلان عن انتخابات رئاسة الجمهورية في ٢٠٠٥ أعلن ترشيح نفسه لرئاسة الجمهورية من داخل السجن. كما حصل على الدكتوراه من داخل السجن في العلوم السياسية، صرح عبود الزمر في أكثر من مناسبة أن الشرط الوحيد للإفراج عنه هو تأكيده مبدأ وقف العنف وكان من أوائل الذين قاموا بالموافقة على مبادرة وقف العنف. وأفرج عنه بعد قيام ثورة يناير ٢٠١١.

وعناوين الكتب هي:

- مبادرة وقف العنف... رؤية واقعية ونظرة شرعية. تأليف أسامة حافظ وعاصم عبد الماجد، وراجعته من أعضاء مجلس شورى الجماعة: كرم زهدي، عاصم عبد الماجد، أسامة عباس، إبراهيم حافظ، فؤاد الدواليبي، حمدي حافظ عبد الرحمن ومحمد عصام الدين درباله.
- حرمة الغلو في الدين وتكفير المسلمين. من تأليف الدكتور ناجح إبراهيم وعلي الشريف.
- تسليط الأضواء على ما وقع في الجهاد من أخطاء. تأليف حمدي عبد العظيم وناجح إبراهيم وعلي الشريف.
- النصح والتبيين في تصحيح مفاهيم المحتسين. تأليف علي الشريف وأسامة حافظ.
- وصدور تلك الكتب عن الجماعة الإسلامية يعني أنها قد بدأت تمارس تحولاً وتغييراً حقيقياً في أفكارها وثوابتها المعلنه، وأن هذا التحول تؤيده الدولة وتباركه وترعاه.
- والدولة ممثلة في قياداتها الأمنية هي التي هيأت الجو البحثي لتلك القيادات، وساعدت على تزويدهم بالمراجع التي يحتاجونها، كما سمحت بتبادل الأفكار وتداول الكتب وتوفير جو النقاش، كما أنها سمحت بخروج الكتب من السجن للمطبعة على هيئة مخطوطات وتقديمها للمطبعة ونشرها^(١).

(١) حمدي البطران، تأملات في العنف وتوبة الجماعات الإسلامية. دار العين. القاهرة ٢٠١٢.

الفصل السابع

المنصة

لم يكن أحد في مصر بإمكانه أن يشك أو يتصور إمكانية نجاح أي محاولة لاغتيال السادات، لسبب بسيط جداً، هو أن أعداء الرئيس أصبحوا معروفين لدى أجهزة الأمن معرفة جيدة، بل معروفين للرئيس شخصياً.

وقد حاول الرئيس أنور السادات في خطابه يوم ٥ سبتمبر ١٩٨١ أن يوجه إليهم التهديد ويحذرهم من أفعالهم قائلاً: مش عايز أضطر أبداً في يوم أن آخذ ضد أولادي الصغيرين المغرر بيهم إجراء بشأن كده مسكت الرؤوس، لكن أولادي الصغيرين المغرر بيهم حديهم الفرصة بشأن يفكروا ويعودوا لأنني مش عايز أوسعها.

ولاستيعاب تفاصيل ما حدث الساعة الواحدة وخمس وأربعين دقيقة ظهر السادس من أكتوبر ١٩٨١. فإننا سنتناول هذا الموضوع من الجوانب التالية:

١. من يحمي الرئيس؟
٢. وقائع الجريمة.
٣. تطبيق الدستور والقانون.
٤. محاكمة المتهمين.
٥. التشكيك في قتل الرئيس.

١. من يحمي الرئيس؟

قبل أن نبدأ في هذا الموضوع الشائك، أودُّ توضيح أن مواد هذا الموضوع كلها مأخوذة من مصادر منشورة داخل جمهورية مصر العربية. وموضح مصدرها قرين كل واقعة. ومن ثمَّ فلا مجال للدعاء أن هناك أسراراً أفضيت.

من المعروف أن حراسة رئيس الجمهورية تتوزع ما بين:

- رئاسة الجمهورية. وهي هيئة تتبع رئيس الجمهورية ويديرها مدير مكتب رئيس الجمهورية. وتتولى كل ما يخص الرئاسة ابتداءً من أمن الرئيس حتى صيانة قصور الرئاسة وسياراتها ومعداتنا وكل ما يتعلق بها من جميع النواحي. ويتبعها الحرس الجمهوري، وشرطة رئاسة الجمهورية.

- القوات المسلحة من خلال قوات الحرس الجمهوري، وهي وحدات عسكرية قتالية مدربة تدريباً عالياً. تختص القوات المسلحة بترشيح أكفأ العناصر من حيث اللياقة البدنية من الضباط والجنود للالتحاق بقوات الحرس الجمهوري، كما تتولى القوات المسلحة الإشراف على تسليح وحدات الحرس بكل الأسلحة الحديثة المطلوبة لأداء مهمتها.

- وزارة الداخلية من خلال شرطة رئاسة الجمهورية، وهي قوات نظامية مدربة على أعمال الحراسة وفض الشغب والتجمهر،

وتتولى الوزارة ترشيح العناصر اللائقة من الضباط والجنود والأمناء والمساعدين لإدارة شرطة رئاسة الجمهورية. كما تتولى تدبير احتياجات تلك الإدارة من مهمات وتسليح وخلافه.

كما تتوزع مستويات حراسة الرئيس على أربعة مستويات هي:

١ - المستوى الأول:

الحراسة الملاصقة للرئيس، وهي التي تكون ملاصقة له وتراه مباشرة، ونراهم منتشرين حول الرئيس في أثناء تحركات الرئيس والزيارات الميدانية للمواقع، بالملابس المدنية التي غالباً تشبه ملابس الرئيس، ولا يسمحون لأي فرد مهما يكن بالاقتراب من الرئيس، وتدور أعينهم في كل الاتجاهات حول الرئيس. ويتكون أفراد هذا المستوى من ضباط يتم اختيارهم بعناية فائقة من القوات المسلحة والشرطة، وهم مدربون تدريباً راقياً في مصر والخارج، ويمتعون بلياقة بدنية ونفسية عالية، ويحيطون به حتى يجلس، وفي الأماكن المفتوحة وفي أثناء لقاءات الرئيس المتنوعة يتناثرون في دائرة يتحدد قطرها حسب المكان الموجود فيه، وأعينهم على الرئيس، ويرقبون أي بادرة حركة للأشخاص الموجودين حول الرئيس، ويسلحون بأرقي أنواع الأسلحة الخفيفة، وفي أثناء تحركات الرئيس يستخدمون مركبات تماثل مركبات الرئيس ويحيطون بمركبة الرئيس.

٢ - المستوى الثاني:

الحراسة الظاهرة التي يرتدي رجالها الملابس الرسمية، وتتكون من رجال الحرس الجمهوري، وهم يحيطون بدائرة تواجد الرئيس، ويتولون تفتيش الأماكن التي يرتادها الرئيس، للتيقن من خلوها من المفرقات والأسلحة أو أدوات أو أجهزة تؤثر في سلامة المبنى الذي يزوره الرئيس، ولا يسمحون لأحد من غير المسموح لهم بالوجود في أثناء الزيارة بدخول تلك الأماكن إلا بعد مغادرة الرئيس. كما تحيط سياراتهم ومركبات بمركبات الرئيس وحراسته من المستوى الأول.

وهؤلاء يتسملون المبنى أو المكان الذي سيتواجد فيه، منذ الليلة السابقة، بعد فحصه وتأمينه بأجهزة كشف المفرقات ومدخله ومخارجه. ولا يسمحون لأحد بدخوله قبل الرئيس إلا لمن يحملون دعوات. ويقومون بتفتيش دقيق لكل من يحضر اجتماع الرئيس أو لقاءه.

٣ - المستوى الثالث:

الحراسة التي تتولاها وزارة الداخلية، وتشمل قوات شرطة رئاسة الجمهورية والشرطة المحلية وقوات الأمن المركزي للمنطقة المحيطة بأماكن وجود الرئيس. كما تقوم الشرطة وأجهزة الأمن بتأمين المنطقة التي سيكون فيها الرئيس من المشتبه فيهم قبل وصول الرئيس بأربع وعشرين ساعة، كما يقومون بتأمين الشوارع التي يمر بها موكب الرئيس منذ هبوطه بالطائرة. وتتخذ تلك القوات بما فيها أجهزة البحث

الجنائي وأمن الدولة كل الاحتياطات لتأمين وجود الرئيس وخط سيره ودراسته بعناية فائقة. كما يتولى رجال هذا المستوى حراسة الطرق والعمارات المطلة على الطرق التي يجتازها الرئيس.

٤ - المستوى الرابع:

المستويات الثلاثة السابقة يمكن رؤيتها وملاحظتها، وهي ظاهرة للعيان حيثما يحل الرئيس. وتصورها أحياناً أجهزة التلفزيون، ولكن هناك مستوى رابعاً يعمل رجاله في الخفاء لحراسة الرئيس، ويتكون رجال هذا المستوى من أجهزة متعددة منها هيئة الأمن القومي، والمخابرات الحربية وجهاز مباحث أمن الدولة وأجهزة البحث الجنائي والأمن العام. وتعمل تلك الأجهزة في الخفاء. وتكون مهمة هؤلاء كل حدة، هي جمع أي معلومة والتقاطها يمكن أن تقود إلى ما يخل بأمن رئيس الجمهورية وكبار رجال الدولة وسلامتهم. ولكن بالضرورة أمن الرئيس مُقدّم على أمن الآخرين.

وكل جهاز من تلك الأجهزة يتبع هيئة أو وزارة. وهناك بروتوكول يحكم التعاون بين تلك الأجهزة وتداول المعلومات في بينها. وغالباً ما تحدث حساسيات مهنية بين قيادات تلك الأجهزة وهذه الحساسيات تتعلق بعدم الثقة بالكفاءة أو عدم الاطمئنان إلى تغطية الأماكن جيداً، أو احتمال وجود ثغرة في نظام الحراسة^(١). بالإضافة الى

(١) موسى صبري. السادات الحقيقة والأسطورة. المكتب المصري الحديث.

تلك الحراسة العلنية توجد حراسة سرية أخرى تقوم بها أجهزة جمع المعلومات في الدولة وهي:

- جهاز الأمن القومي. وهو جهاز يتبع رئيس الجمهورية مباشرة، ويدار طبقاً لقانون خاص، وهو يهتم بأمن الدولة في الداخل والخارج على السواء، وهذا الجهاز يتمتع بكفاءة عالية.

- المخابرات الحربية، تتبع وزارة الحربية.

- مباحث أمن الدولة. تتبع وزارة الداخلية.

وفي حالة وجود الرئيس داخل وحدة عسكرية، أو منطقة عسكرية، تتوارى أجهزة الأمن التابعة لوزارة الداخلية وتقتصر عملية التأمين على المستويين الأول والثاني والرابع.

وفي حالة طوابع حرس الشرف، والعروض العسكرية التي تستخدم فيها الصواريخ والمدافع والدبابات وأي أسلحة أخرى، وكذا في المهرجانات العسكرية التي يؤديها العسكريون بالأسلحة. تُتخذ الاحتياطات الأمنية اللازمة ومنها:

- نزع إبر ضرب النار من جميع الأسلحة الموجودة في منطقة العرض، وتقوم بها الجهة التي تتبعها تلك الأسلحة، وتيقن منه المخابرات الحربية.

- منع وصول الذخيرة إلى هؤلاء الأفراد، وتفتيشهم قبل استلام الأسلحة وقبل العرض العسكري الذي يقومون بتأديته.

- نزع السناكي المركبة على الأسلحة، ومنع الأسلحة البيضاء، وفي حالة وجود ضرورة منها في عملية الاستعراض ينبغي وجود مسافة كافية بين هؤلاء ومكان الرئيس.

وتتم الإجراءات السابقة بموجب محضر مكتوب وتتولى المخابرات الحربية التفتيش النهائي عليها. وفي حالة العرض العسكري الذي حضره الرئيس السادات يوم ٦ أكتوبر، كان هذا العرض في منطقة تسمى أرض المعارض، وهي مكان متسع بامتداد شارع رمسيس في منطقة مدينة نصر، وتقع في نطاق المنطقة العسكرية المركزية. وهذه المنطقة لا توجد بها أماكن سكنية، ولكنها محاطة بوحدة عسكرية، ويسهل التحكم فيها وتأمينها، ويقام العرض في طريق عريض حوالي مائة متر في اتجاهين. كل اتجاه يتسع لست حارات.

ليلة العرض العسكري الذي اغتيل فيه السادات. عُقد مؤتمر موسع حضره مندوبون عن الحرس الجمهوري والمخابرات الحربية ووزارة الداخلية. ناقش المؤتمر إجراءات تأمين الرئيس، وكان للحرس الجمهوري مطلبان.

الأول: هو التأكد من عدم وجود إبر ضرب النار أو ذخائر، ولتأكيد هذا تقرر أن يتم ركوب ضابط من الحرس الجمهوري أو من المخابرات الحربية في الدبابة التي ستوجه التحية للرئيس في أثناء العرض، والتي سيتجه مدفعها الرئيسي نحو المنصة، وقد رفض مبدأ تدخل الحرس الجمهوري في ذلك، وأبدت المخابرات الحربية مسئوليتها

الكاملة عن ذلك، وكان القرار النهائي أن يجري كل شيء في مجراه العادي، وأن يتولى الحرس الجمهوري فقط حراسة المنصة^(١).

وفي يوم العرض تم تأمين المنصة، ووُزِعَ الحرس الخاص في الأماكن المخصصة في حدود ١٥ مترًا محيطًا بالرئيس، جلس فوزي عبد الحافظ مدير مكتب رئيس الجمهورية والعميد وجدي أسعد رئيس قوة أمن مكتب الرئيس واللواء حسن علام كبير الياوران وراء الرئيس مباشرة، كما جلس حارس من رئاسة الجمهورية على كرسي أمام الرئيس وخارج المنصة، ولكن الرئيس طلب منه مغادرة المكان، وأطاع الحارس. كان الحرس الجمهوري محيطًا بالرئيس على دائرة أوسع، وكانت هناك مجموعة للإرهاب الدولي من ١٥٠ فردًا التي شكلت في الحرس الجمهوري، وتم تدريبهم تدريبًا خاصًا، وكانت أماكنهم خلف المنصة.

٢. وقائع الجريمة

تأخَّر وصول الرئيس أنور السادات عن الوصول للمنصة بعض الوقت. وأخيرًا جاء وخلفه النائب حسني مبارك، ووزير الدفاع المشير عبد الحليم أبو غزالة، وكانت الساعة تشير إلى الثانية عشرة بالضبط. كان الرئيس يرتدي ملابس رسمية جديدة، مقتبسة من الملابس العسكرية الألمانية، خُصصت لتلك المناسبة وحذاء برقبة، وفور

(١) موسى صبري. السادات الحقيقة والأسطورة. المكتب المصري الحديث.

وصوله، وقف الحاضرون، وحيّاهم الرئيس، ثم جلس على مقعده. كان عن يمينه في الصف الأول نائبه الفريق حسني مبارك، ثم مندوب جيش عمان المتقدم جلفان بن ناصر، ممثلو حكومات السودان والصومال، ورئيس الوزراء السابق ومستشار الرئيس اللواء ممدوح سالم، الدكتور عبد القادر حاتم، رئيس مجلس الشعب الدكتور صوفي أبو طالب، وعلى يسار الرئيس في الصف الأول جلس الدكتور سيد مرعي، الشيخ عبد الرحمن بيصار مفتي الجمهورية، الدكتور صبحي عبد الحكيم رئيس مجلس الشورى، الفريق عبد رب النبي حافظ قائد أركان الجيش، وبجواره قادة الأسلحة.

جلس الرئيس دقيقة واحدة، تبادل خلالها كلمات قليلة مع نائبه حسني مبارك وسكرتيه فوزي عبد الحافظ الذي كان يجلس في معقد في الصف الثاني، خلف الرئيس مباشرة، ثم نهض الرئيس ليحيي الحاضرين الذين كان تصفيقهم له مستمراً منذ لحظة وصوله. وبعدها نزل ومعه نائب الرئيس والمشير أبو غزالة، وساروا بخطوة عسكرية تجاه قبر الجندي المجهول في الناحية المقابلة، في تلك اللحظة كانت الموسيقى العسكرية تعزف. تقدم قائد طابور العرض، أدى الرجل التحية العسكرية للرئيس، استأذن من الرئيس لبداية العرض، أشار له الرئيس علامة الموافقة.

بدأ العرض بطابور المشاة بملابسهم الزاهية وخطواتهم العسكرية المنضبطة على أنغام الموسيقى العسكرية، التي كانت تعزف وتملأ المكان،

عندما مروا أمام المنصة التفت قائد الطابور تجاه الرئيس ومعه الصف المقابل للرئيس وحياهم الرئيس بأن نهض واقفاً. ثم جلس.

وبدأت عروض المركبات يسبقها عدد من الموتوسيكلات تسير في أربعة صفوف متجاورة. تعطل أحد تلك الموتوسيكلات. مما دعا قائده إلى النزول محاولاً إصلاحه، ولكنه فشل، ثم سحبه بعيداً في الناحية الأخرى، وحل محله موتوسيكل آخر ولم يتوقف العرض، وبدأت ظهور السيارات المدرعة، كانت تسير الهوينى.

سُمت في الجو زجاجة طائرات الميراج والسخوي، ثم هبط رجال المظلات وهم يحملون صورة للرئيس السادات. كان هناك مذيع متحمس من رجال القوات المسلحة يشرح للحاضرين ما يشاهدونه أمامهم.

وظهرت من بعيد شاحنة تجر مدفعاً، كانت تسير في منتصف الشارع، بدأت تنحرف تدريجياً، ثم توقفت أمام المنصة. كان الملازم أول خالد الإسلامبولي يركب إلى جانب سائق الشاحنة العسكرية بملابسه العسكرية، وفي الخلف كان ثمانية جنود من بينهم عبد الحميد عبد السلام عبد العال على وعطا طایل رحيل وحسين عباس محمد. جذب الإسلامبولي عصا الفرامل مهدداً السائق لدى مرور الشاحنة أمام المنصة الرسمية. توقفت السيارات المتقدمة في موكب العرض في صورة طيعية أمام المنصة، بادر الملازم أول خالد الإسلامبولي بدفع السائق، مما دعا السائق إلى النزول من السيارة حاسر الرأس. ألقى خالد

الإسلامبولي قنبلة دخان على المنصة، حيث كان السادات يتوسط الجالسين في الصف الأول.

هَبَّ السادات واقفًا وتلفظ بشيء ما، وتقدم حامل القنبلة، وقف الرئيس السادات متصورًا أنه قادم لتحيته، فعاجله حسين عباس بطل الرماية برصاصة من بندقيته اخترقت رقبته، وكانت السبب المباشر في موته.

هاجم عبد الحميد عبد السلام المنصة من جهة اليمين، وعطا من جهة اليسار، وارتكز خالد بمدفعه الرشاش عند المنتصف، وانهمر رصاص الثلاثة في اتجاه السادات الذي كان قد سقط على الأرض، وألقى حراسه أنفسهم فوقه الكراسي في محاولة يائسة لحمايته. نجح حسين عباس في الفرار من موقع الحادث، في حين تعرض زملاؤه لإصابات مختلفة ونُقلوا تحت حراسة مشددة إلى مستشفى القوات المسلحة في المعادي ومعهم السادات.

كان واضحًا أن هدف خالد الإسلامبولي ورفاقه هو السادات.

وتحولت المنصة إلى مصدر هائل للدخان، وامتزجت أصوات الطلقات الحية مع المارشات العسكرية وصرخات نسوية حادة واستغاثات. انهمر سيل الرصاص على كبير الياوران وفوزي عبد الحافظ ووجدي أسعد، وقد ارتميا على الرئيس، وأصيب المشير عبد الحليم أبو غزالة وزير الدفاع الذي ارتقى على الرئيس أيضًا، وصرخ ممدوح سالم وهو يمسك بكتف نائب الرئيس حسني مبارك طالبًا منه أن

ينبطح على الأرض، وهي الطريقة التي أنقذت نائب الرئيس من الموت المحقق^(١).

وفي ثوانٍ اختبأ كل الجالسين في المنصة تحت الكراسي، وبدأ هرج وفوضى لا مثيل لها. وبدأ بعض الجرحى يخرجون والدماء تنزف منهم. بعد لحظات توقف كل شيء، ولم يُسمع سوى صرخات الجرحى وأوامر تصدر بعصبية، ولاحق من بعيد طائرة هليكوبتر. كانت الطائرة التي ستُنقل الرئيس.

وقد وصفت مذكرة إدارة المدعي العام العسكري الحادث:

- تتحصل الواقعة كما كشف عنها التحقيق أنه في حوالي الساعة ٣٠:١٢ من يوم الثلاثاء ٦ أكتوبر ١٩٨١، وأثناء مرور العربات (الكراز) قاطرات المدفع ١٣٠ مم وسط، أمام المقصورة الرئيسية للعرض العسكري، توقفت إحدى هذه العربات لتنفيذ مخطط إجرامي بواسطة أربعة أفراد من راكبيها، يستهدف اغتيال الرئيس محمد أنور السادات، رحمه الله، وهم الملازم أول خالد أحمد شوقي الإسلامبولي، والملازم أول سابقاً عبد الحميد عبد السلام (سبق أن استقال من الخدمة العسكرية، وكان ضابطاً عاملاً بالسلاح الجوي)، والملازم أول احتياطي (مهندس) عطا طایل حميدة رحيل، من مركز تدريب المهندسين، والقيب متطوع حسين عباس محمد، من قوة الدفاع الشعبي، وتم التنفيذ على النحو التالي:

(١) موسى صبري. السادات الحقيقة والأسطورة. المكتب المصري الحديث.

- بدأ كل من عبد الحميد عبد السلام وعطا طایل بإلقاء قنبلتين يدويتين دفاعيتين من فوق العربة، وفي الوقت نفسه أسرع خالد الإسلامبولي بالنزول من الكابينة وألقى قنبلة، ثم أسرع بالعودة مرة أخرى إلى الكابينة ليأخذ الرشاش تسليح السائق متجهًا للمنصة الرئيسية، وقفز عبد الحميد للأرض متجهًا للمنصة الرئيسية كذلك حاملاً بندقية آلية في الوقت الذي كان فيه كل من عطا طایل وحسين عباس يطلقان من فوق العربة دفعة من نيران بندقيتهما الآليتين في اتجاه منتصف تلك المنصة .

- ثم قفزا من السيارة إلى الأرض وأسرعاً بدورهما للمنصة، وأفرغ هؤلاء الأربعة ذخائر أسلحتهم وهي الرشاش القصير والثلاث بنادق الآلية، من الاتصال القريب، سواء بالمواجهة أو من الأجناب في تلك المنصة الرئيسية، مع التركيز على منتصف الصف الأول موضع الرئيس الراحل، مما أدى إلى اغتياله - رحمه الله - وكذلك مصرع ستة آخرين.

- وألقى خالد الإسلامبولي قنبلة يدوية دفاعية رابعة، وقعت على الصف الأول من المنصة ولم تنفجر، بحمد الله ورحمته، إذ لو انفجرت لكانت الخسائر أفدح مما وقع بكثير.

بعد سقوط الرئيس تحركت قوات الحراسة وقوة الإرهاب الدولي، وتمكنوا من إصابة أربعة من المعتدين وقبضوا على ثلاثة، وهرب الرابع وتمكنوا من القبض عليه.

أشرف نائب الرئيس على نقل الرئيس إلى المستشفى بطائرة هليكوبتر، وتقدم منه حارسه بملابس مدنية ودفعه إلى سيارة أقلته إلى مستشفى المعادي.

...

فيما بعد وصف الرئيس حسني مبارك حادث المنصة وقال: «كانت هناك ظروف كثيرة جداً، أولاً موقفنا سيئ مع كل الدول العربية، وهناك مقاطعة جماعية لمصر، وعلاقتنا بأوروبا، ما عدا البعض منها فقط، لم تكن جيدة، ولم يكن أحد معنا، وحاربنا كثيراً، وأنفقنا أموالاً ضخمة جداً، وأيضاً كان هناك تراخ في التعامل مع العمليات التي كانت تجري تحت الأرض، هذا كله أدى في النهاية بالرئيس السادات إلى اعتقال عدد كبير جداً، وأدى في النهاية إلى حادث المنصة. حضرت معه في سيارة مكشوفة إلى أن وصلنا للمنصة، وأنا طبعاً لا أخاف، لأننا دخلنا حروباً كثيرة، وخضنا معارك، والمبدأ الذي أسير عليه في حياتي أن الأعمار بيد الله، وبدأ العرض العسكري، ثم وقع حادث المنصة، وأنا كان عندي إحساس أن هناك شيئاً سيحدث، خصوصاً أن وزير الداخلية أبلغني مرة أن أفراداً يتدربون في الصحراء على عملية اغتالات وقتل، وقال وزير الداخلية ذلك للرئيس السادات، لكن السادات لم يهتم بشيء». وأضاف: كان العرض قد بدأ والطائرات تحلق في الأعلى، وبعد ذلك فوجئنا بإحدى السيارات تتوقف مع إطلاق رصاص، وكانت الطائرات فوق والضرب تحت، من سيارة من

سيارات القوات المسلحة، نزل منها شخص يمسك بندقية، ويطلق منها الرصاص، ثم احتمينا كلنا خلف المنصة، حتى أنهم اقتربوا جدًا بجوار المنصة وكانوا يضربون^(١).

وكان وزير الداخلية النبوي إسماعيل يجلس في الأماكن الخلفية في المنصة. هُرع من منطقة العرض وركب سيارته وتوجه إلى وزارة الداخلية. كان اللواء حسن أبو باشا مساعد أول وزير الداخلية موجودًا في مكتبه في وزارة الداخلية، ومعه اثنان من مساعدي الوزير هما اللواء فاروق الحيني مساعد الوزير للمنطقة المركزية، واللواء أحمد رشدي مساعد الوزير للأمن الجنائي والذي أصبح وزيرًا للداخلية فيما بعد.

كان مساعدا وزير الداخلية يشاهدون العرض العسكري في التلفزيون، وفجأة اختل العرض وسمع صوت يقول "الخونة.. الخونة". على الفور ودون انتظار تلقي تعليمات مباشرة من الوزير، اتخذ اللواء حسن أبو باشا عدة إجراءات منها:

- تكليف اللواء أحمد رشدي بالتوجه فورًا على رأس قوات إلى مبنى الإذاعة والتلفزيون لتعزيز القوات الموجودة هناك وتأمين المبنى.
- إصدار أمر لجميع أجهزة الشرطة بتنفيذ الخطة ١٠٠ وهي خطة موضوعة سلفًا لمواجهة حالة الطوارئ القصوى.

(١) أحاديث للرئيس مبارك مع الإعلامي عماد الدين أديب في التلفزيون المصري في أبريل ٢٠٠٥.

بعد نصف ساعة تمكن وزير الداخلية اللواء النبوي إسماعيل من الاتصال باللواء حسن أبو باشا، وكانت نبرات صوت الوزير تنم عن انفعال شديد، أحيط الوزير علمًا بالقرارات السابقة التي أصدرها أبو باشا^(١).

في المنصة كان جسد الرئيس ملقى على المقعد، والدما تنزف من رقبته وصدره بصورة فظيعة، اثنان من رجال الحراسة رفعوا جسد الرئيس وخلفهما الأستاذ الدكتور محمد عطية أستاذ القلب والطبيب الخاص للرئيس أنور السادات، والذي كان موجودًا بمنطقة العرض.

تم نقل الجثمان إلى خلف المنصة، حيث توجد طائرة هليكوبتر ماركة جيزيل تتسع لثلاثة أشخاص خلاف قائدها. وضع ضابطا الحرس جسد الرئيس على حجرهما. في الطائرة أجرى الطبيب الكشف على القلب وتبين أنه لا ينبض. حاول الطبيب تدليك القلب. وعندما نزلت الطائرة في مستشفى المعادي، وفي غرفة العمليات تم فتح القلب بمشرط وجرى تدليكه، انضم إلى الدكتور محمد عطية الدكتور الشقيري وجراح المخ الدكتور سيد الجندي والدكتور سيد كريم مدير المستشفى وطبيب البنج، وتبين وجود رصاصة اخترقت الرئة وقطعت الوريد الذي يوصل الدم، ثم استقرت تحت العنق.

(١) اللواء حسن أبو باشا. في الأمن والسياسة. مذكرات اللواء حسن أبو باشا، دار الهلال.

كانت السيدة جيهان صفوت عبد الرؤوف حرم الرئيس السادات تجلس في غرفة علوية في منصة العرض ومعها حفيدها، وكان معها أيضًا عدد من زوجات كبار المسؤولين، ومن بينهم حرم نائب الرئيس السيدة سوزان ثابت، كما كان معها حارسها الخاص، وفور إطلاق القنبلة اعتقد الحارس أن هذا الذي يحدث انقلاب، فقام على الفور باصطحابها في سيارة إلى قصر القبة، وعندما وجدت نفسها حبيسة في القصر، طلبت طائرة هليكوبتر نقلتها إلى مستشفى المعادي حيث يوجد جثمان زوجها.

في المستشفى انتظرت السيدة جيهان صفوت عبد الرؤوف حرم الرئيس السادات خارج غرفة العمليات، ودخل نائب الرئيس حسني مبارك، وأبلغه الأطباء نبأ وفاة الرئيس.

توافد على المستشفى عدد من الوزراء وعثمان أحمد عثمان، صهر الرئيس، فقد كان نجل عثمان أحمد عثمان متزوجًا بكريمة الرئيس السادات، كما حضر أنيس منصور الكاتب والصحفي المعروف، وكان صديقًا مقربًا من الرئيس السادات.

أصرت السيدة حرم الرئيس السادات على تمكين كريمة الرئيس وأزواجهن من إلقاء النظرة على الرئيس المسجى في غرفة العمليات. كان نجلها الوحيد جمال السادات في أمريكا، ولم تبلغه بالخبر فجأة، وأخبرته أنه تعرض لمحاولة اغتيال. بعد أن عرفت السيدة جيهان حرم الرئيس السادات أنها النهاية طلبت من الوزراء أن يتركوا المستشفى

ويتوجهوا لإنقاذ مصر. توجه الوزراء إلى مجلس الوزراء، وعقدوا على الفور اجتماعاً حضره صوفي أبو طالب رئيس مجلس الشعب، وتم الاتفاق على تأخير إعلان وفاة الرئيس لحين الانتهاء من إجراءات نقل السلطة^(١).

...

حُدِّد يوم السبت العاشر من أكتوبر ١٩٨١، لتُجرى فيه مراسم جنازة الرئيس السادات. صباح ذلك اليوم خيَّم الصمت على القاهرة، وخلت شوارعها إلا من رجال الشرطة والجيش، وقامت طائرة مروحية بنقل الجثمان من المستشفى إلى ساحة العرض، وفي الثانية عشرة إلا الربع، وفي توقيت وقوع الحادث نفسه وفي المكان ذاته، بدأت طقوس الجنازة، وسط إجراءات أمن صارمة وترقب شديد.

وصل إلى القاهرة مجموعة من رؤساء أميركا السابقين هم ريتشارد نيكسون، جيرالد فورد، جيمي كارتر، وحضر الجنازة هنري كيسنجر وزير الخارجية السابق، ورئيس اليونان، ورئيس البرلمان الأوروبي سيمون فيل، ومن فرنسا الرئيس فرانسوا ميتران والرئيس السابق ديستان، ومن بريطانيا الأمير تشارلز ولي العهد، ومن ألمانيا المستشار هلموت شميث، ومندوبون من الصين وأستراليا وإيطاليا وملك بلجيكا.

(١) موسى صبري. السادات الحقيقة والأسطورة. المكتب المصري الحديث.

بينما رفضت المخابرات الأميركية اشتراك الرئيس رونالد ريغن لدواعٍ أمنية، جاء الوفد الإسرائيلي برئاسة مناحم بيغن رئيس الوزراء، وكان جعفر نميري رئيس السودان هو الرئيس العربي الوحيد الذي شارك في الجنازة، وأرسل السلطان قابوس بن سعيد نائبه لحضور الجنازة.

اغتيال الرئيس السادات عن عمر يناهز الثالثة والستين عامًا ودُفن بالقرب من مكان استشهاده في ساحة العرض العسكري بجوار قبر الجندي المجهول يوم العاشر من أكتوبر ١٩٨١.

لم يكن الهدف من عملية الاغتيال قتل السادات فقط، بل كانت الخطوة الأولى لتطبيق الخلافة الإسلامية، والتي هي هدف من أهداف تنظيم الجهاد والجماعة الإسلامية. وكانت الخطوة الثانية محاولة لإشعال الثورة الإسلامية. في صورة انطلاقة جماهيرية عارمة للجماهير المسلمين من منطلق ديني بصفة أساسية، وصولاً إلى تعيين مجلس من العلماء لتولي المسؤولية السيادية، وقاموا بتحديد تلك الشخصيات بصورة تقريبية، ووقع الاختيار على أحد أعضاء مجلس قيادة ثورة يوليو السابقين ممن لهم اتجاه ديني لرئاسة هذا المجلس بصفة مؤقتة للظهور أمام الرأي العام بصفة عامة والقوات المسلحة بصفة خاصة.

وكان التفكير في إحداث تفجير في المشهد الحسيني، وضريح السيدة زينب، والمقر البابوي، وبطيركية الأقباط الأرثوذكس في القاهرة، كل هذا في وقت واحد لاستغلال العاطفة المتأججة للمسلمين

والأقباط لاتهم بعضهم البعض بإحداث تلك التفجيرات. بل وصل الأمر إلى قيام عضو قيادي بتنظيم الجهاد (نبيل المغربي) بالسعي لدخول المقر البابوي تحت دعوى عضويته في جمعية وهمية باسم الإخاء بين المسلمين والأقباط، بهدف معاينة مقر البطيركية والمقر البابوي من الداخل تمهيداً لعملية التفجير.

كما تم إعداد بيان للثورة الإسلامية بعد نجاح عملية الاغتيال، وقد أعدوا لذلك خطة بالاستيلاء على أسلحة إحدى الوحدات العسكرية التي تم استقطاب أحد أفرادها، وهو صول بالوحدة نفسها، وكانت الخطة تقتضي تقديم بعض قطع الحلوى محشوة بمادة مخدرة أعدها صيدلي عضو بالتنظيم، وبعد تحذير تلك القوة يتم الاستيلاء على أسلحتها ونقلها بسيارة أعدت لهذا الغرض، وتسلم الأسلحة إلى مجموعة أخرى تنتظر بالقرب من مبنى الإذاعة والتلفزيون ويرأسها المقدم عبود الزمر. وكان من المقرر أن تتم إذاعة البيان بعد نجاح عملية اقتحام المبنى بمساعدة بعض العاملين في المبنى ممن تم استقطابهم للتنظيم لكي يقوموا بضم القنوات وإذاعة بيان مسجل سبق تسليمه إليهم، وكانت إذاعة البيان هي الإشارة المتفق عليها لتنفيذ باقي الخطة في المحافظات^(١).

(١) اللواء حسن أبو باشا. في الأمن والسياسة، مذكرات حسن أبو باشا، دار الهلال.

يرى اللواء فؤاد علام نائب مدير مباحث أمن الدولة وبحق، أن الرئيس السادات قُتل بأسلوب تراجيدي غريب، وسط حالة من الاسترخاء التام، من كل رجاله المكلفين بحراسته، وقال إنه نه لو انبطح ثلاثة من عساكر الدرجة الثالثة أمام المنصة، لتمكنوا من اصطياد خالد الإسلامبولي ورفاقه من المهاجمين، لأنها كانت عملية سهلة ومحدودة.

ويروي اللواء علام في كتابه أنه في أثناء قيامه بالتحقيق مع بعض المقبوض عليهم في أحداث سبتمبر، أخبره المعتقل أنه مرشد، وأنه سبق وأبلغ ضابط امن الدولة واسمه محمد إدريس بالساحل صباح ٦ أكتوبر ١٩٨١ (أي قبل اغتيال السادات بساعات) بأن السادات سيقتل في المنصة، وأن المرشد طلب من ضابط أمن الدولة اعتقاله حتى لا يشك أحد بأنه أبلغ.

وقد نشر اللواء إدريس فيما بعد تفاصيل البلاغ الذي تلقاه، وقال إنه -أي المرشد - اخترق تنظيم الجهاد، واستطاع تجنيد أحد المرشدين. وقد أبلغه هذا المرشد صباح ٦ أكتوبر ١٩٨١ أن الجماعة ستغتال الرئيس السادات وكبار رجال الدولة، وأن المرشد تسلم عددًا من الرايات السوداء، عليها شعار الدولة الإسلامية، وأنه تلقى أمرًا بالخروج بعد العرض العسكري، في الشارع، للتظاهر وإعلان الدولة الإسلامية، وكان نفس المصدر قد أبلغ أمن الدولة عن الأسلحة التي اشتراها عبود الزمر.

قام اللواء إدريس بإبلاغ اللواء نائب مدير أمن الدولة لفرع القاهرة. وطلب منه الأخير تأكيد المعلومة. لأنه لا يمكنه أن يطلب إجلاء الحاضرين في المنصة إلا إن كانت المعلومة سليمة تمامًا، ولا مجال لتكذيبها، ولكن الضابط إدريس أكد له أن المعلومة سليمة تمامًا.

ونظرًا لوجود بعض التعقيدات الإدارية في الاتصالات، فلم يتم إبلاغ مساعد أول وزير الداخلية اللواء حسن أبو باشا، وقام اللواء إدريس بإرسال إشارة مع ضابط برتبة النقيب إلى مدير أمن الدولة لفرع القاهرة، والذي كان موجودًا في العرض العسكري. ولأسباب تتعلق بتأمين المنصة، لم يتمكن ضابط أمن الدولة من الوصول إلى رئيسه مدير أمن الدولة لفرع القاهرة، الموجود في منصة العرض. كما لم يقوم مدير أمن الدولة لفرع القاهرة بإبلاغ مدير جهاز مباحث أمن الدولة، باعتبار رئيس الجهاز كله، والذي كان في ذلك الوقت نائمًا في منزله، خشية الضابط من إيقاظه لتبلغه بالمعلومة.

وكما روى اللواء فؤاد علام فإنه كانت هناك بعض الحساسيات بين الوزير ومساعديه، الأمر الذي جعل ضابط أمن الدولة الذي بين يديه المعلومة يحاول جاهدًا أن يتبع التسلسل القيادي في عملية إبلاغها، حتى لا يتعرض للوم، وأنه لو كان أبلغها لمساعد الوزير الموجود في مكتبه، لأمكنه الاتصال بالوزير وإنقاذ الموقف. لقد تسبب اللواء مدير أمن الدولة لفرع القاهرة في ضياع ثلاث ساعات ثمينة بين التردد وسوء التصرف، كان يمكنها إنقاذ حياة الرئيس وإنقاذ مصر كلها.

وقتل مع الرئيس محمد أنور السادات كُلُّ من:

- اللواء أركان حرب حسن علام. كبير الياوران.

- سمير حلمي إبراهيم.

- خلفان ناصر علي عماني الجنسية.

- الأنبا صموئيل. عضو اللجنة البابوية.

- سنج لوري. عضو بالسفارة الصينية.

وأصيب كل من:

- سيد مرعي.

- فوزي عبد الحافظ.

- محمود حسين عبد الناصر.

- اللواء / نبيه محمد السيد.

- اللواء / عبد المنعم واصل.

- دومينكو فاسيد سفير كوبا.

- أو بل كولور سفير بلجيكا.

- كريستوفر بريان أمريكي .

- هاجيه بروك أمريكي .

- يوك ماكلوسكي أمريكي .
- عبد الله خميس فاضل عماني .
- لوجو فان صيني .
- دينج بينج صيني .
- شين فان صيني .
- جوني دوروز استرالي .
- عميد / وجدي محمد سعد. رئيس مكتب أمن الرئيس .
- عميد / حسن محمد سرحان .
- عميد / معاوية عثمان محمد .
- عقيد / نزيه محمد علي .
- رائد عبد السلام متولي .
- رائد / عباس مصطفى بركات .
- نقيب / محمد إبراهيم سويلم .
- نقيب / إبراهيم محمد سليم .
- ملازم أول / عبد اللطيف عبد العزيز زهران .
- عريف / محمد أحمد بدوي شاهين .

لم يكن في الإمكان عمل جنازة شعبية للسادات على غرار جنازة عبد الناصر، فقد أُلقت الظروف التي مرت بها البلاد ظلالاً من الخوف من احتمالات قيام العناصر الهاربة بتنفيذ مخططهم واغتيال باقي أركان الدولة.

وفجر يوم ٨ أكتوبر ١٩٨١ قام تنظيم الجهاد باقتحام مديرية أمن أسيوط، وكان هذا تكملة لمخطط بدأه تنظيم الجماعة الإسلامية، للاستيلاء على الحكم في مصر بعد اغتيال رئيس الجمهورية، ووقوع حالة من الانفلات الأمني. فقد كان في تخطيطهم الاستيلاء على مدينة أسيوط والزحف منها إلى الجنوب، وعزلها عن باقي الدولة بكل مؤسساتها.

فقد هاجم أفراد تنظيم الجماعة الإسلامية، قوات الأمن بأسيوط على شكل مجموعات مسلحة بالمدافع الرشاشة والقنابل. فهاجموا مديرية أمن أسيوط وقتلوا جميع أفراد حرس المديرية واستولوا على أسلحتهم، ثم لاحقوا العميد رضا شكري الخولي ضابط عظيم المديرية، وهو ضابط قبضي بدرجة عميد، وقتلوه ثم مثلوا بجثته، وتحصنوا داخل مبنى المديرية واحتلوه. وفي الوقت نفسه، هاجمت مجموعات أخرى متعددة أقسام ونقط الشرطة، ومواقع تركز قوات الأمن المركزي، التي كانت منتشرة بالمدينة، وقتلوا حوالي مائة ضابط وجندي، وأصابوا مائة وخمسين فرداً، واستولوا على عدد كبير من أسلحة الشرطة. كما قُتل ٢٠ مواطناً ممن تصادف وجودهم بالقرب من أماكن الضرب.

كان الاتفاق أن تقوم مجموعة أسيوط بالتنفيذ، عندما يصلهم ما يفيد تنفيذ عملية اغتيال رئيس الجمهورية مباشرة، وعندما علم ناجح إبراهيم أمير الجماعة الإسلامية بأسيوط نبأ الاغتيال، قام بعقد اجتماع لمجموعة أسيوط وتم الاتفاق على تنفيذ العملية فجر ٨ أكتوبر ١٩٨١، ٩ ذي الحجة وكان يوم الوقوف بعرفات. وتشكلت لهذا الغرض ثلاث مجموعات.

المجموعة الأولى:

تحركت ناحية تشكيل الأمن المركزي الموجود أمام مباحث التموين بوسط البلد. وقاموا بإطلاق أعيرة نارية على القوات، فقتلوا ثلاثة وأصابوا سبعة آخرين، وهرب جنود الشرطة وتركوا سيارة الشرطة، قادها أحد أفراد المجموعة حتى وصلوا إلى نقطة شرطة إبراهيم، وقاموا بإطلاق الرصاص على أفرادها، فقتلوا اثنين وأصابوا عشرة، وتوجهوا إلى قسم أول أسيوط، وهنا تنبّهت القوات الموجودة أمام قسم أول لهم، فأطلقوا الرصاص على السيارة التي يقودها أفراد التنظيم بمجرد ظهورها، وأصابوا عددًا من أفراد المجموعة، ولكنهم تحاملوا على أنفسهم، وتوجهوا إلى مديرية أمن أسيوط.

المجموعة الثانية:

كان أفرادها يرتدون ملابس الشرطة، وتوجهت ناحية مركز ناصر بأسيوط، وفي أثناء تحركهم تصادف وجود سيارة إسعاف، فقاموا بالاستيلاء عليها، وصادفهم لوري شرطة عند نفق أسيوط يقف

لحراسة منطقة المساجد والكنائس المجاورة. قامت المجموعة بإطلاق النار على لوري الشرطة واستولوا على ثلاث بنادق آلية وأسلحة أخرى وتوجهوا إلى مديرية الأمن.

عند بوابة المديرية أُلقيت قنبلة، وفَرَّ جنود الحراسة، وأُخليت البوابة تماما للمهاجمين، وصعد أفراد المجموعة إلى السلم المؤدي إلى الدور الثاني، قابلهم العميد رضا شكري الخولي ضابط عظيم المديرية الذي كان نائماً واستيقظ على صوت القنبلة، أطلقوا عليه أكثر من ثلاثين طلقة، وواصلوا اقتحامهم للمديرية، توجهوا إلى مبنى مباحث أمن الدولة في المبنى الملاصق بغرض احتلاله والاستيلاء على التقارير والأوراق الخاصة بهم، تصدى لهم المقدم أحمد ممدوح كدواني^(١).

استولت تلك المجموعة على الأسلحة واستقلوا سيارة شرطة، كانت تنقل القوات للمديرية، وقادوها إلى منطقة الحمراء وهناك استولت المجموعة على سيارة ملاكي وهربوا بها.

المجموعة الثالثة:

اتجهت إلى قسم ثاني أسيوط. وكان رجاله في حالة يقظة بعد أن أيقظتهم القنبلة التي أُلقيت على مديرية الأمن واستعدوا لهم، وأبادوا أفراد تلك المجموعة بالكامل.

(١) محافظ سوهاج فيما بعد.

توالى وصول التعزيزات لمبنى المديرية، وحاول مدير الأمن اقتحام المديرية فوجد الجثث مكدسة عند الباب، فقام بتكليف نائبه بمحاولة اقتحام المديرية عن طريق سيارة لوري، ولكن أعضاء الجماعة تنبهوا له، فترك السيارة، وهي السيارة التي استخدمها أفراد المجموعة الثانية وهربوا بها إلى جنوب المدينة^(١).

أُرسلت تعزيزات للمديرية من القاهرة بقيادة اللواء حسن أبو باشا مساعد أول وزير الداخلية، وتمكن بعد يومين من السيطرة على المدينة وضبط عدد كبير من عناصر التنظيم، وأُعيد السلاح الذي سُرق من المديرية بأكمله.

في منتصف شهر نوفمبر تم القبض على كل أفراد التنظيم وتمت تصفية مواقف جميع المتهمين سواء بالإحالة إلى النيابة العامة أو الإفراج، وكان عددهم قد وصل إلى ٢٠٠٠ (ألفي فرد)^(٢).

وفي يوم ٩ أكتوبر أُبيدت المجموعة التي استولت على مديرية الأمن عن آخرها. وتوالى القبض على الهاربين، وتم تقديمهم إلى القضاء العادي في القضية رقم ٤٨ لسنة ١٩٨١ جنايات أمن دولة عليا.

(١) الإخوان وأنا. اللواء فؤاد علام.

(٢) في الأمن والسياسة، مذكرات حسن أبو باشا، اللواء حسن أبو باشا. دار الهلال.

٣. تطبيق الدستور والقانون

فور تأكُّد السيد محمد حسني مبارك نائب الرئيس من وفاة الرئيس، انتقل إلى مجلس الوزراء، وهناك طلب اللواء النبوي إسماعيل من نائب الرئيس استعجال إجراءات تسمية رئيس الجمهورية الجديد وتعيينه، لأن هناك نيات اختلاف قد تظهر في الأفق. وكان النبوي إسماعيل متشككًا في نيات الفريق أول كمال حسن علي نائب رئيس الوزراء.

تم عقد اجتماع عاجل برئاسة النائب حسني مبارك في مجلس الوزراء حضره معظم الوزراء. وتم الاتفاق على تطبيق المادة ٧٦ من دستور جمهورية مصر العربية. في الاجتماع، طُرح الموضوع للمناقشة، فصمم كمال حسن علي، على ضرورة استكمال فترة الستين يومًا، التي نص الدستور عليها قبل اختيار رئيس الجمهورية الجديد، ولكن النبوي إسماعيل أصر على إتمام إجراءات اختيار رئيس الجمهورية^(١).

تم استدعاء الدكتور صوفي أبو طالب رئيس مجلس الشعب، ليتولى رئاسة الجمهورية، فترة انتقالية حتى تنتهي إجراءات ترشيح رئيس الجمهورية أمام مجلس الشعب.

كان أول قرار فرضه الرئيس المؤقت، هو فرض حالة الطوارئ في البلاد بالقانون رقم ٥٦٠ لسنة ١٩٨١، وقد ظلت حالة الطوارئ

(١) د. محمود جامع. عرفت السادات. المكتب المصري الحديث.

سائدة حتى اليوم، أبريل ٢٠٠٦. وتُجَدِّد كل سنتين بموافقة أغلبية أعضاء مجلس الشعب^(١).

في يوم ٧ أكتوبر ١٩٨١ وهو اليوم التالي لاغتيال الرئيس السادات تلقى نائب رئيس الجمهورية محمد حسني مبارك نائب رئيس الجمهورية، خطاباً من مجلس الشعب جاء فيه:

أتشرف بأن أنهي لسيادتكم أن مجلس الشعب بجلسته المعقودة مساء الأربعاء ٩ من ذي الحجة ١٤٠١ هجرية الموافق ٧ أكتوبر ١٩٨١ ميلادية، قد قرّر ترشيح سيادتكم بإجماع الحاضرين وعددهم ٣٣٠ عضواً لمنصب رئيس الجمهورية، وذلك تطبيقاً للمادة ٧٦ من الدستور خلفاً للمغفور له الرئيس الراحل أنور السادات.

(١) بعد مرات عديدة من التمديد لحالة الطوارئ أثناء حكم الرئيس السابق حسني مبارك وبعد قيام ثورة ٢٥ يناير خرجت أصوات عديدة للمطالبة بوقف حالة الطوارئ، استناداً إلى أن التعديلات الدستورية التي تمت في مارس ٢٠١١ م تستوجب استفتاء الشعب في حال مد حالة الطوارئ، إلا أن المجلس العسكري الحاكم قرر تمديد العمل بالطوارئ حتى قبل يوم واحد من ذكرى الثورة بدءاً من ٢٥ يناير ٢٠١٢ م، حيث أعلن المجلس العسكري إيقاف العمل به نهائياً يوم ٣١ مايو ٢٠١٢ م. في أغسطس ٢٠١٣ م خلال المرحلة الانتقالية التالية ٣٠ يونيو وقيام مظاهرات، قام الرئيس المؤقت عدلي منصور بإعادة العمل بقانون الطوارئ وفرض حالة الطوارئ بدءاً من الساعة الرابعة عصر يوم الأربعاء الموافق ١٤ أغسطس ولمدة شهر من تاريخه وذلك عقب قيام وزارة الداخلية بفض اعتصامي رابعة العدوية والنهضة.

وإذ أشرف بإبلاغ سيادتكم بهذا الترشيح فإننا نأمل أن تتفضلوا
بالاستجابة للرغبة الجماعية للمجلس، وإفادتنا بالرأي في هذا الشأن.

حفظ الله مصر وسدد خطاها على طريق الرشد والسداد.

وتفضلوا بقبول وافر الاحترام

القاهرة في: ٩ من ذي الحجة ١٤٠١ هجرية

٧ أكتوبر ميلادية ١٩٨١

رئيس مجلس الشعب بالنيابة

سيد ذكي

وقد أجاب محمد حسني مبارك نائب رئيس الجمهورية خطاب

مجلس الشعب بخطاب جاء فيه:

السيد رئيس مجلس الشعب بالنيابة،

تلقيت كتابكم المؤرخ في ٩ من ذي الحجة ١٤٠١ هجرية الموافق ٧ أكتوبر ١٩٨١ ميلادية والذي أنهيتم إليّ فيه ترشيح مجلس الشعب لي لمنصب رئيس الجمهورية خلفاً للمغفور له الرئيس الراحل أنور السادات.

وإذ أخطر سيادتكم بقبولي هذا الترشيح فإنني أعتز بهذه الثقة الغالية التي أولاني إياها ممثلو الشعب، وأعاهد الله والشعب المصري العظيم أن أكون وفياً لتحقيق آماله، وأن أستكمل المسيرة على طريق الحرية والديموقراطية والرخاء والسلام.

وتفضلوا بقبول وافر الاحترام.

القاهرة في: ٩ من ذي الحجة ١٤٠١ هجرية

٧ أكتوبر ميلادية ١٩٨١

محمد حسني مبارك

نائب رئيس الجمهورية

وفي يوم ١٤ أكتوبر ١٩٨١ أدى الرئيس محمد حسني مبارك اليمين الدستورية أمام مجلس الشعب.

وقد أصبح الرئيس محمد حسني مبارك الرئيس الرابع لجمهورية مصر العربية منذ إعلان النظام الجمهوري في مصر عام ١٩٥٣. وذلك

بعد ثمانية أيام من وقوع عملية الاغتيال، وكان حسني مبارك أول رئيس من خارج جماعة يوليو ١٩٥٢.

في يوم ١٤ نوفمبر ١٩٨١ أعلن اللواء خليل عبد السلام المدعي العام العسكري في مؤتمر صحفي قرارات الاتهام في قضية اغتيال السادات. وطلب عقاب المتهمين بمقتضى المواد ٣٩ و ٤٠ و ٤١ و ٤٣ و ٤٥ و ٤٦ و ١٠٢ (أ) و ١٠٢ (ب) و ٢٣٠ و ٢٣١ و ٢٣٢ و ٢٣٤ و ٢٣٥ من قانون العقوبات.

والمواد ١ و ٦ و ٢٦ / ٢ و ٤ و ٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ الخاص بإحراز الأسلحة والذخائر بدون ترخيص.

والمتهمون هم:

أولاً: الفاعلون الأصليون:

١. خالد أحمد شوقي الإسلامبولي ضابط بالقوات المسلحة.

٢. عبد الحميد عبد السلام عبد العال علي صاحب مكتبة.

٣. عطا طایل رحيل مهندس.

٤. حسين عباس محمد رقيب متطوع.

ثانياً: المشاركون:

٥. - محمد عبد السلام فرج مهندس.

٦. - كرم محمد ذهني طالب.

٧. - فؤاد محمد الدواليبي
٨. - عاصم عبد الماجد
٩. - عمر عبد الرحمن
١٠. - عيود الزمر
١١. - صالح أحمد جاهين
١٢. - عبد الناصر أحمد درة
١٣. - طارق الزمر
١٤. - محمد طارق محمد
١٥. - أسامة السيد قاسم
١٦. - صلاح الدين بيومي علي
١٧. - علاء الدين محمود إبراهيم
١٨. - محمد طارق المصري
١٩. - أنور عبد العظيم عكاشة
٢٠. - علي محمد فراج
٢١. - عبد الله محمد سالم
٢٢. - صفوت إبراهيم الأشوح
٢٣. - السيد علي السلاموني
- تاجر أثاث.
- طالب.
- أستاذ بجامعة الأزهر.
- ضابط بالمخابرات الحربية.
- مهندس.
- طالب.
- طالب.
- طبيب أسنان.
- طالب.
- نقاش.
- طالب.
- سائق.
- طالب.
- نجار.
- طالب.
- صيدلي.
- معيد بالجامعة.

وفي يوم ٥ ديسمبر ١٩٨٢ عُقدت أول جلسة لمحاكمة المتهمين في تنظيم الجهاد، وشهدت عددًا كبيرًا من أهالي المتهمين والصحفيين والمراسلين الأجانب. ادعى المتهمون أنهم تعرضوا للتعذيب في سجون المزرعة واستقبال طرة، وطلبوا من المحكمة إثبات وقائع التعذيب والتحقيق فيها.

كان رئيس المحكمة المستشار عبد الغفار محمد أحمد قد خصَّص لكل متهم ثلاث دقائق يدلي فيها المتهم باسمه وعنوانه وعمله وما يريد أن يقوله، واستغل المتهمون تلك الفرصة وقاموا بإلقاء بيانات باللغتين العربية والإنجليزية أمام المراسلين الجانب أعلنوا فيها أنهم تعرضوا للتعذيب وأنه قد أهدرت كرامتهم في السجون.

...

وفي ٣٠ سبتمبر ١٩٨٤ أعلنت محكمة أمن الدولة العليا أحكامها في قضية تنظيم الجهاد.

وهي القضية التي ضمت ٣٠٢ متهم، واستغرق نظرها ١٤٧ جلسة على مدى ١٠ أشهر، وتعتبر أكبر قضية شهدتها المحاكم المصرية.

وكانت تلك الأحكام كالآتي:

أولاً: الأحكام حضورية لجميع المتهمين عدا ١٩ متهمًا غائبين وهم:

١. أحمد السيد حرب.

٢. محمد سالم عبد المولى.

٣. محمد سعد زغلول.
٤. نبيل أحمد فرج.
٥. يحيى محمد عبد المولى.
٦. محمد محمود ربيع الطواهري.
٧. حسين أحمد حسين.
٨. محمد حبيب مناور.
٩. سالم عزام.
١٠. عصام العطار.
١١. عمر أحمد الدماطي.
١٢. محمد عاطف عبد الكريم الباجوري.
١٣. حكم محمد نمر جلاد.
١٤. محمود محمد بكري.
١٥. السيد إمام عبد العظيم الشريف.
١٦. مصطفى كامل مصطفى.
١٧. عبد الهادي التونسي.
١٨. شعبان عبد العاطي عبد اللطيف.
١٩. خليل السيد سواح.

ثانيًا: معاقبة ١٧ متهمًا بالأشغال الشاقة المؤبدة وهم:

١. عبود عبد اللطيف الزمر.
٢. كرم زهدي سليمان.
٣. ناجح إبراهيم عبد الله.
٤. فؤاد الدواليبي.
٥. علي الشريف.
٦. محمد عصام درباله.
٧. عاصم عبد الماجد.
٨. نبيل عبد المجيد المغربي.
٩. محمد طارق إبراهيم.
١٠. أسامة السيد قاسم.
١١. صلاح الدين بيومي.
١٢. أبو بكر عثمان حسن.
١٣. السيد أحمد مرسي.
١٤. غضبان علي السيد.
١٥. محمد محمد حسن شرقاوي.

١٦ . محمد خميس محمود مسلم.

١٧ . محمود صالح.

ثالثاً: الأشغال الشاقة لمدة ١٥ سنة لكل من المتهمين:

١ . حمدي عبد الرحمن عبد العظيم.

٢ . صالح أحمد جاهين.

٣ . طارق عبد الموجود الزمر.

٤ . محمد ياسين همام.

٥ . علي أحمد عبد العظيم.

٦ . همام عبده عبد الرحمن.

٧ . محمد سالم رحال.

٨ . محمد إمام محمد حسن.

٩ . إسماعيل أنور البطل.

١٠ . نبيل عبد الفتاح أبو بكر.

١١ . حسن عبد الغني حسين.

١٢ . إبراهيم محمد محمود حلاوة.

رابعاً: الأشغال الشاقة مدة ١٠ سنوات لكل من:

١. أسامة إبراهيم حافظ.

٢. محمد بشاري محمد طالب.

٣. هشام عبد الظاهر عبد الرحمن.

٤. أحمد سيد حرب.

٥. محمد غريب محمد فايد.

٦. كمال السعيد حبيب.

٧. عصام القمري.

كما قضت المحكمة بالزام المتهمين الذين حكم عليهم بدفع قيمة الأشياء التي خربوها والتعويض عن الخسارة. وكذلك حل تنظيم محمد سالم الرحال، ومصادرة المضبوطات وتسليم الأمانات إلى أصحابها كما تم الإفراج عن الذين قُضي ببراءتهم. وأوصت المحكمة الجهات المختلفة المختصة بتحقيق وقائع التعذيب الذي تعرض لها المتهمون.

جاء في حيثيات الحكم ببراءة الدكتور عمر أحمد علي عبد الرحمن الشهير بعمر عبد الرحمن في القضية رقم ٤٦٢ أمن دولة عليا أن ما ورد بتقرير مباحث أمن الدولة أن المتهم عمر عبد الرحمن هو الأمير العام للتنظيم، ومسئول الفتوى، وأنه أصدر عدة فتاوى أحلَّ فيها السطو على أموال المسيحيين، وأحل التعدي على رجال الشرطة وسرقة أسلحتهم،

وتنفيذًا لما أفتى به ارتكب أعضاء التنظيم وقائع سرقة محلات الذهب بنجع حمادي وشبرا الخيمة، ووقائع التعدي على رجال الأمن وسرقة أسلحتهم، وأن المتهم عمر عبد الرحمن قدم للتنظيم مبلغًا قدره ثلاثة آلاف جنيه من ماله الخاص للاستعانة به على مباشرة نشاطه، وأنه تسلم مبلغًا قدره ثمانية آلاف جنيه من ثمن الذهب المسروق من واقعة نجع حمادي لتوجيهها في تمويل نشاط التنظيم، وأنه حصل على مبلغ عشرين ألف دولار من سعوديين لإنفاقها في شئون التنظيم، واشترى آلة طباعة وأشرطة كاسيت للعمل عن طريقها لإثارة الجماهير، وللحصول على أموالهم لدعم التنظيم^(١).

وحيث إن المحكمة لا تطمئن إلى الأدلة السابقة للأسباب الآتية:

- أنه ثبت للمحكمة على وجه القطع واليقين أن المتهم عمر عبد الرحمن عند إدلائه بأقواله بالتحقيقات لم تكن إرادته حرة، بل كان واقعا تحت تأثير التعذيب الذي تعرّض له في الفترة ما بين القبض عليه بتاريخ ١١ نوفمبر ١٩٨١ إلى أن مثل أمام النيابة العسكرية بتاريخ ٤ نوفمبر ١٩٨١. وأمام النيابة العامة بتاريخ ١١ نوفمبر ١٩٨١ والدليل على ذلك أنه قرر أمام المحقق بالنيابة العسكرية يوم ٤ نوفمبر أنه تعرض لضغوط كثيرة تتمثل في وقوفه من الثانية صباحًا حتى العصر، والضرب بعصا على جسمه وبالكرباج على قدميه، وأنه أي المحقق

(١) الدكتور عمر عبد الرحمن. كلمة حق.

هَدَّه بإحضار زوجته إلى السجن، وبإحضار الكلاب لتنهش جسمه والاعتداء عليه بالسب والقذف، والتهديد بهتك عرضه، الأمر الذي أوقع في قلبه الرعب، وأنه حدثت به إصابات بظهره وقدمه.

- ما أثبتته المحقق بالنيابة العسكرية صحيفة ٢٠٦ أنه ناظر المتهم فوجد بظهره وفخذه من الخلف آثار كدمات واضحة.

- ما قرَّره المتهم أمام النيابة العامة بتاريخ ٢٧ مارس ١٩٨٢ صحيفة ٤٣ أنه وقع عليه تعذيب مادي ومعنوي في أثناء وجوده في سجن القلعة وليمان طرة، واستقبال طرة، وأن المحقق بالنيابة العسكرية أثبت هذا التعذيب وأحاله للكشف الطبي، ورأى الطبيب إصابته.

- إحجامه عن ذكر ما وقع عليه من تعذيب أمام النيابة العامة طوال فترة سؤاله أمام النيابة العامة حتى سئل في جلسة ٢٦ مارس ١٩٨٢ رغم تعدد جلسات التحقيق خلال هذه الفترة، الأمر الذي تستخلص منه المحكمة أن هذا الاعتداء قد أثر في إرادة المتهم فيما أدلى به من أقوال نظرًا لكبر سنه ومكانته العلمية والثقافية، وباعتباره من رجال الدين الذين جُبِلَ المجتمع على احترامهم وتوقيرهم. فضلًا عن ظروفه المرضية وما ابتلي به من عيب خلقي هو فقده لبصره، مما يزيد من وقع آثار التعذيب على نفسيته وإرادته فيعدمها حتى ولو كان يسيرًا، وما قد يستطيع غيره أن يتحملة دون أن تأثر إرادته، ومن ثم فإن المحكمة لا تُعوّل على ما ورد بأقواله بالتحقيقات لأنها وليدة إرادة معيبة ومشوبة

بالإكراه^(١). وأن ما قرره المتهم عمر عبد الرحمن أمام المحكمة من آراء شرعية كررها - كما ذكر مراراً أن ما يدلي به ليس فكراً خاصاً، أو نظرية، أو اتجاهاً للجماعة. إنما هو مستخلص من الكتاب والسنة ومن أقوال السلف الصالح بصفته من علماء المسلمين، ومن جهة أخرى فإن خلاصة ما قرره ينحصر في وجوب الحكم بما أنزل الله، وقد سبق أن قررت المحكمة أن هذا الأمر لا خلاف عليه بين مسلم وآخر، فهو مطلب كل مسلم، كما ينحصر في بعض آراء شرعية رداً على ما ورد بتقرير مفتي الجمهورية تعليقاً على كتاب الفريضة الغائبة، وما ورد بتقرير اللجنة التي شكلها شيخ الأزهر للرد على شهادة الشيخ صلاح أبو إسماعيل محمد عبد الرحيم أمام المحكمة^(٢).

وللرد على ما ورد بمرافعة النيابة العامة من آراء شرعية، وهذه الآراء الأخيرة فضلاً عن أن ترددها لا جرم فيه، فالقانون لا يعيب على إبداء الرأي، فإن المحكمة انتهت إلى - كما سبق أن أوضحت - ترك جميع الآراء الشرعية التي اختلف عليها علماء المسلمين حفاظاً على شرع الله ممن يشغلون وظائف في الدولة، أو دعاة حق ليتفقوا فيها على رأي واحد مسنده شرع الله. على ألا يخشوا في الحق لومة لائم، سواء كان حاكماً أو صاحب فكر.

(١) الدكتور عمر عبد الرحمن. كلمة حق.

(٢) المصدر السابق.

وقد ثبت للمحكمة علي وجه القطع والجزم أن قادة التنظيم بالوجه القبلي كانوا على اتصال بالمتهم عمر عبد الرحمن منذ أن كانوا رؤساء للجماعات الإسلامية وقبل تشكيل التنظيم وإنشائه، وأنه كان يحضر مؤتمراتهم ويُلقي فيها الدروس والأحاديث الدينية، وأنهم كانوا يسألونه الفتوى فيما يغم عليهم من أمور دينهم، ولم يقرر أحد من المتهمين أن المتهم عمر عبد الرحمن اشترك معه في الاتفاق على تأسيس التنظيم وإدارته، إذ قرر المتهم محمد عبد السلام فرج أن فكرة إنشاء التنظيم بدأت عندما التقى هو وعبود الزمر، وأنه عقب إنشاء التنظيم في أوائل عام ١٩٨١ تم تكوين مجلس الشورى لإدارة شئونه، وقرّر كرم زهدي أن المتهم بالمتهم عمر عبد الرحمن لم تكن له صفة داخل التنظيم، ونفى علم المتهم المذكور بوجود التنظيم، وقرر المتهم ناجح إبراهيم عبد الله أن الدور الأساسي الذي اضطلع به المتهم عمر عبد الرحمن كان في الفتوى باعتباره إماماً وعالمًا، وأنه كان يمر على المعتكفات لإلقاء الخطب وتدريس فكر الجهاد والتفسير، وقرر المتهم فؤاد الدواليبي أن المتهم عمر عبد الرحمن كان من السلفيين ويعتق فكر الجهاد، وقرّر المتهم عصام الدين درباله أن المتهم عمر عبد الرحمن كان يحاضر في الندوات الإسلامية، وقرّر المتهم طلعت فؤاد قاسم أنه سار مع أعضاء مجلس الشورى بالصعيد إلى منزل المتهم عمر عبد الرحمن ودعوه للتدريس في المعتكفات، ولم يدر حديث عن التنظيم أو إمارته^(١).

(١) الدكتور عمر عبد الرحمن. كلمة حق.

٥. التشكيك في قتلة السادات

في ديسمبر ٢٠٠٢ اتهم أبو العز الحريري^(١) النائب اليساري عن حزب التجمع في مجلس الشعب في استجواب له الحكومة بالتقصير والتستر على جريمة اغتيال الرئيس أنور السادات ومرتكبيها، وذلك في أول استجواب من نوعه يشهده مجلس الشعب. وقال النائب إنه قدم مذكرة للحكومة على مدار عامين عن الموضوع، وعن تدابير للتحقق من المعلومات الواردة فيها، ومسئولية اللواء النبوي إسماعيل وزير الداخلية عن عدم نجاة السادات من الاغتيال عام ١٩٨١.

استند النائب في استجوابه إلى شريط فيديو يتضمن تسجيلاً لبرنامج بثه التلفزيون المصري تحدث فيه اللواء النبوي إسماعيل عن تلقيه معلومات عن التخطيط لعملية الاغتيال في أثناء العرض العسكري في ذكرى حرب أكتوبر لكنه تجاهل البلاغات المقدمة عن الجريمة من مباحث أمن الدولة قبل وقوعها.

(١) أبو العز حسن علي الحريري، من مواليد ٢ يونيو ١٩٤٦، دخل مجلس الشعب شاباً وكان من أصغر الأعضاء في برلمان ١٩٧٦ ممثلاً لدائرة كرموز بالإسكندرية، واعتقله السادات في ٥ سبتمبر عام ١٩٨١ مع ١٥٣١ من الشخصيات الوطنية من جميع القوى السياسية، وعاد إلى البرلمان مرة أخرى عام ٢٠٠٠ مع الإشراف القضائي على الانتخابات ممثلاً لدائرة كرموز، كما رشّحه حزب التحالف الشعبي الاشتراكي لانتخابات الرئاسة المصرية ٢٠١٢، تُوّي في يوم ٣ سبتمبر ٢٠١٤.

وذكر أنه التقى النبوي إسماعيل عقب إطلاق سراح المعتقلين بعد اغتيال السادات، وقال: دار الحوار بيننا عن أحداث المنصة واغتيال السادات والمسئولية عنها، وأخبرني عن وجود شريط فيديو مسجل للإرهابيين، بالصوت والصورة، وأنه كان يعلم بما يُدبر ويُرتَّب. واستشهد الحريري بزميله النائب المستقل عادل عيد الذي استمع للكلام ذاته من اللواء النبوي إسماعيل. ومن المقرر أن يحدد البرلمان في وقت لاحق موعداً لمناقشة الاستجواب الذي سيكون الأول من نوعه، إذ يستند إلى شريط فيديو سيتم عرضه في قاعة البرلمان^(١).

وفي نهاية ٢٠٠٥ فجر النائب البرلماني المصري طلعت السادات، ابن شقيق الرئيس السابق أنور السادات، مفاجأة، بمطالبته بإعادة التحقيق في مقتل عمه بعدما يزيد على أربعة وعشرين عاماً على رحيله في أكتوبر عام ١٩٨١. وزاد طلعت السادات من حجم المفاجأة، بتبرئته الجماعات الإسلامية من جريمة قتل الرئيس السابق، مشيراً إلى أن "القاتل الحقيقي الذي دبر وخطط وحرّض على القتل لا يزال طليقاً".

وينوي ابن شقيق السادات البدء في سلسلة من الإجراءات خلال الدورة البرلمانية الجديدة، مشيراً إلى أن تلك القضية لم تنتهِ بعد، لأن القاتل الحقيقي لم ينل عقابه، "حتى لو اضطره الأمر للجوء إلى الأمم المتحدة"، وقال: "سأطالب بتحقيق دولي تحت إشراف الأمم المتحدة، لأن السادات ليس أقل من الرئيس رفيق الحريري".

(١) صحيفة الحياة اللندنية في ١٨ ديسمبر ٢٠٠٢.

وتُثير مواقف ابن شقيق السادات كثيرًا من الجدل في أوساط عائلة الرئيس السابقة. وكان ابن شقيق السادات قد طالب وزير الداخلية المصري في وقت سابق بالإفراج الفوري وغير المشروط عن عبود الزمر المتهم الرئيسي في اغتيال عمه السادات، وهو ما برره بقوله: "ليس عبود وحده، بل كل شخص أدى العقوبة المقررة عليه قانونًا، لأنه ليس من المقبول أن يستمر حبسه بعد انتهاء فترة السجن التي حددها القانون"^(١).

وفي يوم ٤ أكتوبر ٢٠٠٦ أعلن طلعت السادات خلال لقائه مع الإعلامي عمرو أديب مقدم برنامج "القاهرة اليوم" على شبكة أوربت الفضائية، أن اغتيال عمه الرئيس الراحل أنور السادات تم نتيجة مؤامرة شارك فيها حرسه الخاص وبعض قادة القوات المسلحة وبعض الدول الأجنبية أبرزها إسرائيل وليبيا وسوريا، مطالبًا في الوقت ذاته بفتح تحقيق دولي لكشف ملابسات اغتيال الرئيس الراحل على غرار اللجنة التي تم تشكيلها لكشف ملابسات اغتيال رئيس وزراء لبنان الأسبق رفيق الحريري.

وفي اليوم التالي ٥ أكتوبر ٢٠٠٦ وافق الدكتور أحمد فتحي سرور رئيس مجلس الشعب على رفع الحصانة البرلمانية عنه منفردًا ظهر الخميس بعد مشاركته الرئيس مبارك في زيارة قبر الرئيس الراحل أنور

(١) قناة العربية، في ٥ ديسمبر ٢٠٠٥م، ٤ ذو القعدة ١٤٢٦ هـ .

السادات بمناسبة الذكرى ٢٥ لاستشهاده، رغم أن الخميس إجازة رسمية بمناسبة احتفالات نصر أكتوبر المجيدة. وذلك تمهيداً لمحاكمته.

وقد مثّل ابن شقيق السادات للتحقيق في مكتب المدعي العام العسكري، وصدر ضده قرار اتهام عسكري في القضية رقم ٢٠٠٦/٤٩ جنح عسكرية ضد طلعت السادات. وقد حكمت عليه محكمة عسكرية بعقوبة الحبس مدة عام. وبالفعل نفّذ الحكم وخرج من السجن وتوفي يوم ٢٠ نوفمبر ٢٠١١.

وفي يوم ٢٦ مارس ٢٠١١ قدمت السيدة رقية السادات، ابنة الرئيس الراحل أنور السادات، بلاغاً للنائب العام اتهمت فيه الرئيس السابق حسنى مبارك، بالتورط في اغتيال والدها في حادث «المنصة» الشهير.

وفي يوم ٢٧ مارس ٢٠١١ استمع رئيس نيابة وسط القاهرة الكلية، إلى أقوال محامي السيدة رقية السادات. وقدم ١٥ حافظة مستندات تحتوي على جميع ما نُشر في وسائل الإعلام ووكالات الأنباء عن اغتيال الرئيس الراحل، وما نشرته الصحف على لسان أبو العز الحريري، القيادي اليساري المستقيل من حزب التجمع، من تصريحات قال خلالها: إن الرئيس السابق حسنى مبارك متورط في اغتيال السادات.

قال المحامي: إن هناك حواراً مسجلاً لـ حسب الله الكفراوي، وزير الإسكان الأسبق، حول اغتيال السادات من داخل المنصة، قال

فيه: إن مبارك متورط في الجريمة. وقدّم محامي رقية عددًا من الكتب التي كان تداوّلها ممنوعًا في الفترة الماضية، وتحدث عن الاغتيال ومَن وراءه، وتفيد بتورط مبارك في الواقعة.

وتابع المحامي في التحقيقات التي جرت: إن أقوال الحريري والكفراوي في المستندات المقدمة للنيابة تتضمن حديثهما في أحد المؤتمرات، التي نظمها الائتلاف الوطني من أجل الديمقراطية في مدينة المنصورة، وتفيد بأن الرئيس السابق مبارك متورط في مقتل السادات. وقال: إن الكفراوي لديه معلومات كثيرة عن حادث المنصة الشهير، الذي لقيَ خلاله السادات مصرعه، وأن الرئيس الراحل لم يمت برصاص خالد الإسلامبولي، المتهم الأول في القضية، بل مات برصاص من داخل المنصة. واستطرد أن هناك ٩ شهود إثبات. وطالَبَ النيابة بسماع شهاداتهم، وهم أبو العز الحريري، وحسب الله الكفراوي، ومنصور شاهين، الصحفي بمجلة الإذاعة والتلفزيون، الذي نشر مقالًا في العدد الأخير من المجلة.

وقال المحامي: إن الدكتور عاطف حماد، الطبيب الشرعي، الذي وقّع الكشف الطبي على الرئيس الراحل، بعد اغتياله وقام بتشريح الجثة، يعيش حاليًا في السعودية، وأنه اتّصل به هاتفياً وأبدى استعداده للإدلاء بشهادته، بالإضافة إلى طلعت السادات، المحامي ابن شقيق الرئيس الراحل، وأنيس الدغدي، مؤلف كتاب هؤلاء قتلوا السادات، الذي تحدث فيه عن واقعة الاغتيال، والذي كان قد قدم بلاغًا إلى

النائب العام في ١٩٨٧، قال فيه إن مبارك وآخرين متورطون في واقعة الاغتيال، لكنه لم يتم التحقيق فيه، على حد قول صبري.

وطلب صبري بسماع شهادة الكاتب الصحفي عادل حمودة، رئيس تحرير جريدة الفجر، الذي ألف كتابًا عن الحادث وتم منعه من التداول، على حد قوله، بالإضافة إلى عز الدين أبو عوض، رئيس الجمعية المركزية لتجار الأسمنت، الذي قال: إن لديه معلومات مؤكدة وموثقة عن تورط مبارك في اغتيال السادات^(١).

وفي السياق ذاته نشرت صحيفة الأهرام اليومية، في يوم ٢٨ مارس ٢٠١١ لقاءً مع اللواء أحمد الفولي والذي كان في حراسة عائلة الرئيس أنور السادات، وكان مرافقًا للسيدة جيهان السادات في أثناء إطلاق النار على زوجها الراحل، كما كان مرافقًا لها في مستشفى المعادي العسكري حيث كان يرقد جثمان الرئيس بعد اغتياله، وقال: إنه رافق السيدة جيهان وابنها جمال السادات في أثناء وجودهما في مشرحة المستشفى في أثناء تشريح جثمان الرئيس.

وفي اليوم التالي لعملية الاغتيال وبينما كان المقدم أحمد الفولي يتسلم ملابس الرئيس وهي الكاب والجاكت، والملابس الداخلية ونجمة سيناء داخل باستيلة بلاستيك، وهي الملابس التي كان يرتديها لحظة اغتياله من كبار الأطباء الشرعيين كما يدعي الدكتور الكيلاني، في

(١) المصري اليوم في ٢٩ مارس ٢٠١١.

تلك الأثناء جاء ضابط أمن المستشفى ليطلب من مدير المستشفى ومعه صور للأشعة المأخوذة للجثمان ويعرضها على د. الكيلاني ويقول له: يا دكتور: عايزينك تذكر في تقريرك إن المقذوف الصغير الذي ظهر في الأشعة أعلى الصدر بجوار الترقوة هو عبارة عن طلقة طبنجة.. ويرد د. الكيلاني: يا ابني أنا عمري فوق السبعين سنة.. وكبير الأطباء الشرعيين.. وده الرئيس أنور السادات رئيس الجمهورية.. يعني مقدرش أقول حاجة بناء على صورة أشعة.. أنا لازم أفتح.. وأشوف وبعدين أكتب.. غير كده لأ.. وقال الفولي إنه انزع لكلام ضابط أمن المستشفى وسأله: تقصد إيه بطلقة الطبنجة؟! ثم إن المتهمين لم يكن بحوزتهم طبنجات؟! ولا حضرتك تقصد إن الحراسة هي اللي قتلته؟! يرد ضابط الأمن: لأ المقذوف صغير وليس مقذوف بندقية آلية؟! ثم ينهي الفولي الحديث مع ضابط الأمن، ويأخذ الملابس ويتوجه إلى منزل الرئيس بالجيزة لتوصيل الملابس. ويستطرد اللواء الفولي: إنه بينما يجلس في غرفة السكرتارية.. حدث أمامه اتصال بين الدكتور فؤاد محيي الدين^(١) رئيس الوزراء والسيدة جيهان السادات.. ترد السيدة جيهان على التلفون:

(١) ولد الدكتور أحمد فؤاد محيي الدين وشهرته فؤاد محيي الدين في ١٦ نوفمبر ١٩٢٦، أنهى عمله نائباً بمستشفى قصر العيني، وعُين مساعد مدرس، وتخصص في الأشعة. انتدب للعمل في المكتب الفني لوزير الصحة، بدأ العمل السياسي وهو طالب في المدرسة الثانوية، واستمر في سنوات دراسته في كلية الطب، وشارك في لجان العمال والطلبة. تقلد العديد من المناصب الرفيعة، =

- ألو يا دكتور فؤاد..
- أيوه يا هانم في حاجة مهمة لازم تتعمل بخصوص جثمان سيادة الرئيس .
- إيه يا دكتور؟!
- لازم يتم تشريح الجثة.
- لأ.. هيبقى صعب علينا جدًا.
- التشريح يا فندم لصالح التحقيقات.
- إذا كان كده.. أنا موافقة يا دكتور.. أنا هأروح على المستشفى حالا..

تنتهي المكالمة.. ويطلب العميد الجوهري أحد ضباط الحراسة من الفولي سرعة العودة إلى المستشفى مؤكدًا له أن الأستاذ جمال السادات عاد من أمريكا وسوف يتجه بصحبة الهانم إلى المستشفى لحضور تشريح الجثة.. يذهب الفولي مسرعًا إلى المستشفى ويبلغونه عبر اللاسلكي في أثناء طريقه بمنطقة الملك الصالح بأن السيدة جيهان وجمال السادات في طريق المستشفى، وداخل المستشفى يلتقي الفولي بأفراد الأسرة..

=فعين محافظاً للشرقية، والإسكندرية، ثم الجيزة . كما تقلد منصب وزير الصحة ووزير شؤون مجلس الشعب، حتى عينه الرئيس السابق أنور السادات عام ١٩٧٨ نائباً لرئيس مجلس الوزراء. وفي بداية عهد الرئيس حسنى مبارك عُين رئيساً للوزراء حتى تُوفي بأزمة قلبية مفاجئة في مكتبه في ٥ يونيو ١٩٨٤ .

ويذهبون إلى اللواء كريم مدير المستشفى ويبلغونه بأنهم سوف يحضرون التشريع.. وإذ به يرفض رفضاً باتاً.. يغضب جمال السادات.. ولم يكن أمامه بُد من محاولة الاتصال بالنائب محمد حسني مبارك ويقوم ضابط الحراسة بهذه المهمة ويتحدث الطرفان.. جمال السادات ومبارك ويتم حوار بينهما نصّه كما يلي:

جمال السادات: لو سمحت يا سيادة الرئيس (وهي المرة الأولى التي قيل فيها لمبارك يا سيادة الرئيس):

- أول وآخر طلب أطلبه من حضرتك.. أنا وأمّي عايزين نحضر تشريع جثة والدي.. واللواء كريم رافض.

وفي أثناء المكالمة يردد جمال السادات: لأ.. حضرتك متعشب نفسك.. إحنا هناك ومعنا الزملاء الضباط.

ثم يقوم الابن جمال السادات بإعطاء السماعه للواء طبيب كريم الذي يظل يردد:

- (حاضر يا فندم.. حاضر يا فندم.. حاضر يا فندم)

تنتهي المكالمة.. وتسأل السيدة جيهان:

- فين مكان المشرحة يا فولي؟!

يشرح لها الفولي وفور دخولهم باب غرفة التشريع.. تشترط السيدة جيهان السادات عدم دخول أي شخص غير المقدم الفولي وابنها جمال.. بينما يهمس الفولي في أذنها ليستأذنها بدخول زميله عصام شحاتة

من أمن الرئاسة فتوافق، ويتم إخراج جثمان الرئيس من الثلاجة للتشريح.

وقال الفولي إن الطبيب أخرج المذوف محل الخلاف..وأخذته السيدة جيهان وسألت:

- ده إيه يا فولي؟!

يرد الفولي:

- ده يا فندم لب الرصاصة الحارقة الحارقة فبعد أن ارتطمت بالرخامة التي كانت أمام الرئيس غيرت اتجاهها وجاءت من أسفل إلى أعلى مخترقة الجانب الأيسر للرئيس من صدره في الاتجاه الأعلى حتى سكنت بجوار الترقوة بالكتف اليمنى.

تواصل السيدة جيهان سؤالها:

- يعني الرصاص ده زي اللي استخدموه الولاد؟!

يرد الفولي:

- أيوه يا أفندم هذا هو اللب الداخلي للبنادق الحارقة الحارقة.

السيدة جيهان السادات:

- أنا كده استريحت^(١).

(١) جمال الكشكي، تحقيقات الأهرام في ٢٧ مارس ٢٠١١.

ونرى أنه بالفعل كان يمكن إنقاذ حياة الرئيس لولا تمسك صغار ضباط الداخلية وأمن الدولة بضرورة تحقيق المعلومة، وأيضاً عدم إيقاف رئيسهم لمدير جهاز أمن الدولة من نومه، مما أضاع على مصر كلها ثلاث ساعات ثمينة، كان يمكنه فيها تغيير تاريخها. وهو ما يعكس عيباً خطيراً في أجهزة الأمن يعكس تأثراً بالبيروقراطية، السائدة في أروقة الجهاز الإداري. وهو ما حدث في وقائع مماثلة كان يمكن إنقاذ مصر من أشياء أخرى. مثل ما كتبه بعض الكتاب عن سوء معاملة رجال الشرطة للناس، وما كتبه بعض الضباط حول طبيعة عمل الشرطة. مما كان يمكن تفادي ما حدث في يناير ٢٠١١، وتجنب مصر كلها مغبة الانهيار الأمني وما ترتب عليه.

كما نرى أن ما ذكره شقيق الرئيس السادات من اتهام لآخرين، خلاف من سبق اتهامهم، بعد مُضي فترة طويلة وتنفيذ الأحكام، لا يمكن القبول به، لأنه يمثل ربما فرقة إعلامية من جانب عضو في مجلس الشعب له جمهور، ويعارض سياسة الدولة في ذلك الوقت، وهو ما ينطبق على اتهام النائب أبو العز الحريري الذي اتهم اللواء النبوي إسماعيل وزير الداخلية، وربما كان اتهامه سياسياً وليس جنائياً.

ونرى أن ما قاله اللواء القولي، وما رواه في وجود زوجة الرئيس الراحل وولده، وهم لا يزالون أحياء ينفي أي شبهة لتورط أجهزة أخرى في اغتيال الرئيس الراحل السادات. فقد تمت الجريمة أمام أجهزة الإعلام.

وكان يجب التحقيق فيما قاله اللواء الفولي للتأكد من شخصية
المستول الذي أرسل ضابط أمن الرئاسة ليطلب من الطبيب الشرعي أن
يكتب أن الطلقة الموجودة في جسد الرئيس، وأظهرتها صور الأشعة هي
طلقة طبنجة صغيرة، لإلقاء التهمة على رجال الحراسة. كما نفهم من
كلام اللواء أن الطلقة ما زالت موجودة في حوزة حرم الرئيس الراحل،
وكان يمكن طلبها للتأكد.

ديروط

في أبريل ٢٠١٥

حمدي البطران